

العوارض التركيبية في شعر
حميد بن ثور الهاللي

منصور محمد علي العجمي



مؤسسه عبد العزيز سعود البابطين الثقافية

ردمك: 1 - 18 - 704 - 9921 - 978

رقم الإيداع: 2019 - 0349

حقوق الطبع محفوظة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هاتف: + 965 22415172

فاكس: + 965 22455039

بريد إلكتروني: info@albabtaincf.org

تصميم الغلاف: محمد العلي

الطبعة الأولى

صدرت بمناسبة إقامة الموسم الثاني عشر

لمهرجان ربيع الشعر العربي - مارس 2019

الكويت

2 0 1 9

التصدير

لقد خلد الشعر رجاله وفرسانه في هذا الميدان الذي تباروا فيه وتطارحوا
أروع القصائد والأنغام منذ عصر ما قبل الإسلام وحتى يومنا هذا، حيث أقاموا
له ساحات التبارز وأسواق الإنشاد، ينشدون ما أبدعته قرائحهم وصقلته تجاربهم،
يسجلون في قصائدهم مفاخر الأبطال ووقائع الحياة وأحداث التاريخ.

ومن هؤلاء الفرسان - فرسان الكلمة - الشاعر المخضرم حميد بن ثور
الهلالى، الذي ولد قبل الإسلام وعاش في ظلال الدولة الإسلامية في عهد نبي
البشرية محمد ﷺ ثم الخلافة الراشدية فالخلافة الأموية حتى توفي في حدود
سنة سبعين هجرية.

جُمع شعره وحُقق. وتراوح هذا الشعر ما بين الغزل والوصف والمدح والثناء
وغير ذلك من أغراض وموضوعات الشعر العربي المعروفة.

وفي إطار الاحتفاء بالشعر والشعراء، وضمن اهتمامات مؤسسة عبدالعزيز
سعود البابطين الثقافية بتراثنا الشعري الخالد، قامت المؤسسة بطباعة ونشر
العديد من الدواوين الشعرية وكذلك تحقيق ونشر عشرات المخطوطات، وعقدت
الندوات الأدبية وأقامت الأمسيات الشعرية وتعهّدت الكثير من الدراسات المتعلقة
بالشعر في مجالات مختلفة.

وبمناسبة إقامة مهرجان ربيع الشعر العربي الثاني عشر، تصدر المؤسسة إحدى هذه الدراسات المعنونة بـ«العوارض التركيبية في شعر حُميد بن ثور الهلالي» للمؤلف منصور محمد علي العجمي، الذي اتخذ من قصائد ديوان الشاعر حُميد الهلالي مجالاً لدراسته الأسلوبية حيث تقصى تراكيب لغوية ونحوية وردت في الأبيات الشعرية، مبيناً مفهومي «التركيب اللغوي» و«عوارض التركيب»، مُفرداً لكلّ عارض من هذه العوارض باباً وفصولاً من الكتاب من خلال عرض أبيات شعرية للشاعر حُميد الهلالي.

نشكر في مؤسسة عبدالعزيز سعود البابطين الثقافية؛ الأستاذ الباحث منصور العجمي على هذه الدراسة المهمة التي ستفيد القارئ وتمكّنه من قراءة النصوص الشعرية قراءة واضحة عميقة، وتُعينه على التذوق السليم.

والله ولي التوفيق،

عبدالعزیز سعود البابطين

الكويت في 14 جمادى الآخرة 1440هـ

الموافق 19 فبراير 2019م

الإهداء

إلى من علمتني معنى الحب..
إلى من أطمع في رضاها.. إلى أمي الغالية..
إلى من أخذ بيدي ووضعني على خط النجاة..
إلى من تعلمت ولا زلت أتعلم منه معنى الرجولة.. إلى أبي العزيز..
إلى من تحملوا تقصيري معهم..
إلى من وقفوا معي وقت الأزمات والشدائد.. إلى زوجتي وأولادي..
إلى وطني الحبيب الكويت..
أهدي هذا الجهد المتواضع..

منصور محمد علي العجمي

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد :

فإن اللغة العربية لغة شرفها الله واختصها بأن جعلها لغة القرآن العظيم، هذه اللغة التي كانت ومازالت لغة الجمال والذوق العالي، وقد قدّم العرب قبل نزول الوحي على نور البشرية محمد - صلى الله عليه وسلم - تراثاً أدبياً وشعرياً خلّده التاريخ ودونته بطون الكتب، وقد حفظ القرآن اللغة بعدما كان الشعر ديوانها الحافظ من قبل. اتصفت العربية بالبلاغة المراعية أن يكون الكلام مطابقاً لمقتضى الحال، فراغت المواقف وحال المخاطب، فهي توجز من غير تقصير، وتطنب من غير إسهاب، فلا يشعر السامع بالملل، وتقدّم وتتوّخّر، وتحذف متى كان المقام مناسباً، ولا يكون ذلك اعتباطاً، إنما لغاية يقتضيها السياق والمقام، وقد تأسس التقعيد النحوي الذي بناه الأقدمون لهذه اللغة الشريفة على ما اصطالحوا على تسميته بـ«مصادر الاستشهاد» وفق قيود زمانية ومكانية لبعضها وهي:

- القرآن الكريم بقراءاته المختلفة.
- الحديث الشريف.
- الشعر العربي.
- النثر.

ويحتل الشعر مكانة مهمّة بين هذه المصادر، يقول الشيخ «سعيد الأفغاني»: «ومن ينعم النظر في معاجم اللغة العربية، وكتب قواعدها، يجد كتب اللغويين أوفر حظاً

في الاستشهاد بالشعر والنثر على حد سواء في إثبات معنى أو استخدام كلمة، ونجد النحاة يكادون يقتصرون على الشعر، وزادت عنايتهم بالشواهد الشعرية مع الزمن⁽¹⁾.

ونظراً لذلك فقد قامت على الشعر دراسات لغوية متنوعة وكثيرة، بعضها يدرس مفردات هذه النصوص دراسة دلالية، وبعضها يدرس السمات التركيبية لهذه النصوص، فضلاً عن الدراسات التي تقوم على السمات الفنية وغيرها. ومن هنا كان اختياري لدراسة قائمة على نص شعري بعينه، ومن زاوية لغوية بعينها، أما النص الشعري فهو «لحميد بن ثور الهلالي» (ت 70هـ)، ومن زاوية هي: (العوارض التركيبية في شعر حميد بن ثور الهلالي).

رغبت أن يكون للموضوع خصوصية عن الآخرين، فكان اختياري للشاعر قائماً على أسباب عديدة أهمها:

- فصاحة الشاعر وجزالة ألفاظه ذلك الشاعر المخضرم الذي عاش مدة في جاهلية العرب، ودامت حياته إلى ما بعد الخلفاء الراشدين.
- أنه من الشعراء الذين يحتج بشعرهم عند النحويين.
- لم يحظ هذا الشاعر وشعره بالدرس الوافي المناسب لمكانته.
- شاعريته الغزيرة وإنتاجه الكبير، حيث بلغ مجموع أبيات قصائده ثمانمائة وخمسين بيتاً (850) في ست وسبعين قصيدة (76) ذكرها الدكتور «محمد شفيق بيطار» في جمعه وتحقيقه للديوان ناهيك عن سبعة وخمسين بيتاً (57) نُسبت له وليس له. وقد جهدت أن يكون للجانب التطبيقي الحظ الأوفر، فقد مزجتُ بين نظرة النحو والبلاغة للبيت الشعري والعارض الذي اعترى تراكيبه ما استطعت إلى ذلك سبيلاً.

وقد قامت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لرصد عوارض التراكيب عند «حميد بن ثور الهلالي»، ومحاولة الوقوف على الأغراض البلاغية المترتبة على هذه العوارض.

(1) في أصول النحو، سعيد الأفغاني، 59.

التمهيد

1 - حُميد بن ثور: نسبه وحياته وشعره:

هو «حُميد بن ثور بن عبدالله بن عامر بن أبي ربيعة بن نهيك بن هلال بن عامر»⁽¹⁾ وقد ذكر الشاعر نسبه لثور بقوله:

وقالت: أَغْنِنَا يَا بَنَ ثَوْرٍ أَلَا تَرَى
إِلَى النَّجْدِ تُحْدَى نُوقُهُ وَجَمَائِلُهُ⁽²⁾

وذكر نسبه في بني هلال بن عامر بقوله:

أَأَنْتَ الْهَلَالِيُّ الَّذِي كُنْتَ مَرَّةً
سَمِعْنَا بِهِ وَالْأَرْحَبِيُّ الْمُعْلَفُ⁽³⁾

وذكر نسبه في بني عامر بقوله:

لِيَالِي دُنْيَانَا عَلَيْنَا رَجِيبَةٌ
وَإِذْ عَامِرٌ فِي أَوَّلِ الدَّهْرِ عَامِرُ⁽⁴⁾

وهكذا وثق الشاعر نسبه في شعره وهو نسب افتخر به من ناحية أبيه، وأما نسبه لأمه فلا نعلم عنه شيئاً⁽⁵⁾ واللقب الذي وُسم به الشاعر ودرج على ألسنة مَنْ حوله «حُميد الجمال»⁽⁶⁾.

(1) دراسة المحقق للديوان 33.

(2) السابق 36.

(3) نفسه 36.

(4) نفسه الصفحة نفسها.

(5) نفسه الصفحة نفسها.

(6) التعليقات والنوادر، هارون بن زكريا، 219/2.

ويُقال «حميد الجمالات»⁽¹⁾، ويكنى حميد «بأبي المثنى»⁽²⁾ وهي الكنية الأكثر شهرة بين كُنَى كثيرةٍ منها «أبو الأخضر»⁽³⁾ و«أبو خالد»⁽⁴⁾ وتعدد الكنى معروف عند العرب. ويُعد حميد شاعراً مخضرمًا أدرك الجاهلية ووفد على النبي صلى الله عليه وسلم وأنشده⁽⁵⁾.

ويذكر «ابن الأثير» (ت 630هـ) أن حميداً شهد معركة «حنين» مع المشركين ثم أسلم⁽⁶⁾، وصنّفه «ابن سلام» (ت 232هـ) ضمن الطبقة الرابعة من شعراء الإسلام⁽⁷⁾ وقد تُوْفِي في حدود سنة 70 للهجرة⁽⁸⁾ وهكذا نراه عاش طفولته وزمنا من شبابه في الجاهلية ثم أدرك الإسلام وعاش فيه زمنا طويلا⁽⁹⁾ فقد عاش حتى خلافة «الوليد بن عبد الملك» ومدحه ورثى أباه عبد الملك وهذا يعني أنه عاصر النبي صلى الله عليه وسلم وعشرة من الخلفاء. هم الأربعة الراشدون ومعاوية بن أبي سفيان، يزيد بن معاوية، ومعاوية بن يزيد، ومروان بن الحكم، وعبد الملك بن مروان، والوليد بن عبد الملك.

ومع هذا نجد أخباره قليلة⁽¹⁰⁾ مع أنه شائع الأمويين إلا أننا لا نكاد نرى مدحاً أو رثاءً مهماً لهم، فلم يتجاوز ستة أبيات (6) من قصيدة بلغت خمسة وأربعين (45) بيتاً⁽¹¹⁾.

(1) ألقاب الشعراء ومن يُعرف منهم بأمه، محمد بن حبيب 314/2.

(2) أسد الغابة، عز الدين بن الأثير الجوزي 53/2.

(3) السابق 52/2.

(4) نفسه 52/2.

(5) الأغاني، الأصفهاني 356/4.

(6) أسد الغابة، 53/2.

(7) طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلام الجمحي، 584.

(8) الوافي في الوفيات، الصفي، 193/13.

(9) دراسة المحقق للديوان، 47.

(10) دراسة المحقق للديوان، 50.

(11) السابق، 55.

موضوعات شعره:

الوصف:

اهتم الشاعر بهذا الغرض وهو أوسعها، فما من قصيدة تخلو منه، وغالباً ما يقترن بموضوع الغزل، وقد كان وصفه انعكاساً للبيئة الصحراوية التي عاش بها من آثار الديار والصحراء والظعائن والإبل والذئب والحمامة، إلا أن وصفه للظعائن هو ما ميّزه عن غيره، فاستأثر مثلاً بثلاثة وعشرين ومائة (123) من أبيات قصيدته الميمية ذات الرقم تسع وستين (69) في الديوان التي بلغت مائة وستة وتسعين (196) بيتاً.

غير أن أكثر ما تناوله حميد بالوصف هو الإبل، وقد أجاد في وصفها كما أجاد أكثر الشعراء القدماء، ولكن ما يلفت النظر في وصفه إيّاها أمران اثنان: الأول هو ما لاحظته أسلافنا العلماء من اهتمامه بذكر المباراة بين الجمّل والناقة في السير، مما جعلهم يلقّبونه بـ«حميد الجمّل» أو «حميد الجمالات» والأمر الثاني هو اهتمامه الواضح بوصفها وصفاً داخلياً ذاتياً يتناول مشاعرها وطباعها إلى جانب وصفها وصفاً خارجياً موضوعياً يتناول مظاهرها الجسمية⁽¹⁾.

وهذا يدل على خبرة ومعرفة عميقة بطباع الإبل والنوق كطرفة والشمّاخ والحطيئة والراعي النميري⁽²⁾.

الغزل:

ويأتى بعد الوصف أهمية وسعةً إلى حدّ أن صنّفه بعض مؤرخي الأدب العربي (ضمن شعراء الغزل)⁽³⁾ وغزله وجداني غالباً يصور مشاعره وتعلقه

(1) نفسه، 112.

(2) نفسه، 116.

(3) تاريخ آداب اللغة العربية، جرجي زيدان، 295/1.

بصاحبته وجمالها، ويحدثنا عن حزنه لغرامها وشوقه وحنينه، ويذكر أيام الشباب
فينصرف إلى عاطفته تجاه المرأة، وأحياناً يلتفت إلى الوصف الحسي الذاتي
ويمزج بينهما أحياناً⁽¹⁾.

ومع ذلك ظلَّ الشاعر وفيّاً لنهج الجاهليين في الغزل العفيف وسار على سنتهم
باستثناء امرئ القيس فقد انصرف إلى الأطلال والآثار، والتشوق بهبوب الرياح،
ولمعان البروق، وترنم الحمائم، وطروق الخيال والبعد كل البعد عن الفحش⁽²⁾ فلم
ينقلب على أخلاق البادية وطهارتها كما انقلب البعض في عصر بني أمية، ممن
أثرت فيهم النعمة والترف الجديد. وتعددت الأسماء في الغزل عنده، فذكر (سلمى
وسليمى) و(جمل) و(عمرة) و(عميرة) و(أم عمرو) وذكر (ليلى) و(كناها) (أم
سالم) حيناً و(أم طارق) واشتكى (سعدى) وربما تكون الأسماء حقيقية وربما ترجع
لامرأة واحدة كعادة الجاهليين⁽³⁾ من قبله.

المدح:

جاء مدح الشاعر أدنى درجة من مدح معاصريه، وذلك بسبب ضعف دوافعه
سواءً تكسباً أم سياسةً أم تعصباً قبلياً، فعلى الرغم من وجود أخبار لوفادته على
بعض الخلفاء إلا أننا لا نجد في شعره شيئاً يمدح به هؤلاء، إلا ما وجدناه من مدح
للوليد بأبيات معدودة، ولعل ذلك يعود لضيق كثير من شعره، وقد جاء في مدحه
بالمعاني التقليدية التي جددت بعد الإسلام. ومع ذلك لا يُعد شاعراً مداحاً ولا
متكسباً ولا شاعراً سياسياً يميل إلى هذه الجماعة أو تلك⁽⁴⁾.

(1) دراسة المحقق للديوان، 129.

(2) السابق 137.

(3) نفسه 138.

(4) دراسة المحقق للديوان، 143.

الهجاء:

أهاجيه قليلة وهى خالية من الفحش، وشتم الأعراض، ورمي المحصنات، ولا شك أن ذلك لعفته وتقواه وطبعه وأخلاقه التي رأيناها في الغزل أيضاً وهو عازف عنه، وهذا ما نلاحظه من هجائه (ليلى الأخيلية) عندما حكمت (للعجير السلولي) بشأن وصف القطاة، فهو أدنى ما يهجو به شاعرٌ شاعراً، وشتان بينه وبين (النابغة الجعدي) لها⁽¹⁾. كما عنده بعض الأهاجي الشخصية أو القبلية ومنها هجاؤه لزوجته وهى عجوز عند وصفها بالبخل والقبح.

الفخر:

ينقسم إلى فردي وقبلي، وهو موضوع ضيق الحدود أيضاً، فحميد كان فقيراً يعجز عما عند الأغنياء، لذا نجده ينصرف للفخر بقطع الصحراء والسفر والصبر على الأهوال، ويفخر بقبيلته وأمجادها رغم ضعف شأن بني هلال⁽²⁾.

الرتاء:

كانت قصائد الرثاء في ثلاث قصائد فقط من الديوان البالغ ستة وسبعين (76) نصاً ما بين قصيدة ومُقَطَّعة أو بيت منفرد. وهو عدد قليل مع ملاحظة أنه لم يرقم برثاء أحد من أقاربه مع طول حياته وذهاب الموت بمن حوله. والقصائد الثلاث في رثاء «عثمان» بعد مقتله، والثانية في رجل اسمه (ابن عمير)، والثالثة في «عبد الملك بن مروان»، وهى ذاتها التي مدح بها «الوليد بن عبد الملك»⁽³⁾.

(1) السابق، 144.

(2) دراسة المحقق للديوان، 151.

(3) نفسه، 157.

الحكمة والشكوى من الهرم:

وردت الحكمة في ثانيا قصائده كما عند غيره من الجاهليين والإسلاميين⁽¹⁾. وأكثر ما ترد الحكمة عنده ممزوجةً بالشكوى من الهرم، وتقلب الدهر، لاسيما أنه عاش فترةً طويلةً من الزمن، فيشكو الشيب وفقد الشباب والضعف.

مما سبق نرى أن حُميدًا تناول في شعره معظم موضوعات الشعر العربي، وكان اهتمامه متفاوتًا بين موضوع وآخر، إلا أنه صرف اهتمامه للوصف والغزل، وقصّر في المدح والهجاء.

الخصائص الفنية لشعره:

كان شعره واضحًا بسيطًا، لكنّ هذا الموضوع تحجبه عنّا غرابة الألفاظ التي تحوجك أحيانًا للمعاجم، كما أنّنا نلاحظ بعض الغموض بسبب التصرّف في تركيب عباراته، كما اعتمد على الصورة البيانية من استعارة وتشبيه وكناية، وتميّز شعره بالفصاحة والجزالة، إضافة لوجود موروثات من معاني الجاهلية التي ترد في أشعار الجاهليين⁽²⁾.

2 - عوارض التركيب

قبل الخوض في الجانب التطبيقي من شعر الشاعر، يحسن بنا الوقوف على مصطلح التركيب، ومصطلح العوارض ومصطلح الجملة عند العلماء.

ويُقصد بالتركيب جمع الكلمات بعضها إلى بعض، بحيث تكون كلامًا مفيدًا، وقد ذكره علماء النحو الأقدمون تحت باب «اتئلاف الكلمات» فيقول الفارسي (ت 377هـ) «الاسم يأتلف مع الاسم فيكون كلامًا مفيدًا، كقولنا (عمرو أخوك) و(بشرّ

(1) السابق، 156.

(2) دراسة المحقق للديوان 167 إلى 169.

صاحبك) ويألف الفعل مع الاسم، فيكون ذلك كقولنا (كتب عبدالله) و(سُرَّ بكر)⁽¹⁾، وتركيب الكلمات بالإسناد⁽²⁾ ذكره الزمخشري (ت 538هـ).

والتركيب نوعان: تركيب إفراد، وتركيب إسناد، يقول ابن يعيش (ت 643هـ) (إن تركيب كلمة على كلمة أُسندت إحداهما إلى الأخرى)⁽³⁾ يُفهم من قوله أنه لم يَرِد مطلق التركيب، بل تركيب الكلمة مع الكلمة إذا كان لإحداهما تعلق بالأخرى السبيل الذي يحسن موقع الخبر وتمام الفائدة، ويُفهم من ذلك أن الإسناد أعم من الخبر.

والتركيب يأتي على عدة صور، فقد يكون من اسمين وهو الجملة الاسمية، أو فعل واسم، وهو الجملة الفعلية، وقد يطول ويتعلق به ما يتم الفائدة كالمفاعيل وأشباه الجمل، وأطلق علماء النحو على التركيب اسم الجملة أو الكلام. يقول ابن جني (392هـ) (كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه، وهو الذي يُسميه النحاة الجملة)⁽⁴⁾.

مفهوم العوارض:

العوارض لغة:

مادة (ع ر ض) مادة لغوية ثرية استغرقت عشر (10) صفحات في «لسان العرب»، يدور معظمها حول معنى التغيير وعدم الثبات، (العارض: السحاب الذي يعترض أفق السماء، وقيل: ما سد الأفق، والجمع عوارض، وعرضت الناقة: أصابها كسر أو آفة)⁽⁵⁾.

(1) الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي، 55.

(2) الفصل في علم العربية، الزمخشري، 6.

(3) شرح المفصل، ابن يعيش، 20/1.

(4) الخصائص، ابن جني، 18/1.

(5) لسان العرب، ابن منظور، (ع ر ض)، 7: 174.

وتقول العرب إذا قرب إليها اللحم: أعبيط أم عارضة؟ فالعبيط الذي نُحِرَ من غير علة، والعارضة ما ذكرناه⁽¹⁾ والجمع عوارض، والعوارض ما بين الثنايا والأضراس، وقيل ثمانية في كل شق أربعة فوق وأربعة أسفل، والعارض من اللحية ما ينبت على عرض اللحية فوق الذقن وعارضاً الإنسان صفحتا خديه⁽²⁾.

فالمفهوم العام يدور حول التغيير وعدم الاستقرار، وأن يطرأ شيء جديد على الناقّة، كما يُرى من مرض أو كسر. أو ما يطرأ على الوجه من تغيير بظهور الشعر. أما عوارض التركيب في الاصطلاح⁽³⁾ (فهي دراسة أسلوبية لإمكانات النحو المتعددة كالتقديم والتأخير والحذف والنسخ والنفي والتأكيد وغيرها، وذلك من خلال البنية السطحية للأسلوب).

- أو هي وسائل يتغير بها الإطار الثابت للجملة لتحقيق أهداف ودلالات معينة.
- أو هي إضافة أو حذف أو تبديل بعض العناصر في إطار البنية الأساسية للجملة، فيضاف إلى المعنى الأول معنى أو معانٍ إضافية.
- أو هي انحراف عن الأصل في إطار القاعدة النحوية وليست خروجاً عنها، فهي قاعدة من القواعد، فالانحراف يهدف إلى غاية وليس انحرافاً عشوائياً، وإلا أصبح ذلك عيباً وأخفى وراءه المعنى بدلاً من أن يظهره ويوضحه⁽⁴⁾.
- أو هي كل تغيير يطرأ على البناء المنطوق فيجعله غير مطابق للبنية الأساسية لإفادة معنى لا يأتي إلا عن طريق هذا التغيير⁽⁵⁾.

(1) السابق، 7: 175.

(2) نفسه 7: 177.

(3) عوارض التركيب في بناء الجملة الاسمية، فكري عبد المنعم، 137: 138.

(4) عوارض التراكيب في بناء الجملة الاسمية، فكري عبد المنعم، 138.

(5) السابق، 138.

وهناك مرادفات لمصطلح العوارض وهي العدول عن الأصل كسر البناء الصور النحوية المتغيرة الحمل على المعنى الضرورة الشعرية⁽¹⁾.

وكل ما سبق نجده في المعنى اللغوي الذي أشار إليه ابن منظور (ت 630هـ) في قوله: «إن العارض كسر يصيب الناقاة أو آفة»⁽²⁾.

ويشترط لجواز العدول والخروج عن الأصل أمن اللبس لتحقيق الفائدة، فلا يجوز الحذف إلا بوجود ما يدل عليه، ولا يجوز الإضمار إلا بوجود ما يفسره، ولا يجوز التقديم والتأخير إلا مع وضوح المعنى. وفي النهاية فإن الجملة العربية لا تأتي على صورة تركيب واحدة، بل يعرض لها ما يخرجها عن الأصل، وهذه العوارض لا تأتي جزافاً وإنما لفائدة. وقد تعرض ابن جني (ت 392هـ) إلى ما يعرض لبناء الجملة من حذف وزيادة وتقديم وتأخير وأدرجه تحت باب «نقض المراتب إذا عرض هناك عارض»⁽³⁾.

فائدة دراسة عوارض التركيب:

- توليد دلالات جديدة في اللغة من خلال السياق الذي يأتي به المعارض.
- استجلاب المعاني الأدبية من السياقات اللغوية.
- الكشف عن بنية عميقة ومعانٍ جديدة وأهداف قصدها الشاعر.
- تحريك الذهن ولفت الانتباه إلى دلالات ومقاصد نفسية أو أدبية أو بلاغية.

تعريف الجملة:

سُميت الجملة بذلك لأنها تجمع الشيء وتضم بعض الكلمات إلى بعض، وقد عرّفها ابن هشام (ت 761هـ) (الجملة عبارة عن الفعل وفاعله، ك(قام زيد))،

(1) نفسه الصفحة نفسها.

(2) لسان العرب، ابن منظور، 4 / 304 - 309.

(3) الخصائص، ابن جني، 1 / 293.

والمبتدأ والخبر كـ(زيدٌ قائمٌ)، وما كان بمنزلة أحدهما نحو (ضُرب اللصُّ) و(أقائم الزيدان؟) و(كان زيدٌ قائمًا)⁽¹⁾.

وذهب الزمخشري (ت 538هـ) إلى أن الجملة هي الكلام، وخالفه ابن هشام بذلك لأن الكلام أخص من الجملة، فالكلام لا يكون مفيداً، أما الجملة فمنها المفيد، وغير المفيد من الكلام.

وقد سار على ذلك جمهور المتأخرين الذين يرون أن المركب الإسنادي إن أفاد فائدة مقصودة سُمي جملة لا كلاماً، كجملة الشرط «إن ناديت»، وجملة الصلة «الذي يجتهد»⁽²⁾.

ويبدو أن مصطلح الجملة استُخدم في عصر متأخر، يقول علي أبو المكارم (إن لفظ الجملة لم يُستخدم في النحو إلا في عصر متأخر نسبياً، إذ كان أول من استعمله مصطلحاً محدد الدلالة محمد بن يزيد المبرد (ت 285هـ) في كتابه المقتضب)⁽³⁾.

أقسام الجملة:

ذهب بعض النحويين كالزمخشري (ت 538هـ) إلى أن «الجملة على أربعة أقسام: الاسمية والظرفية والفعلية والشرطية»⁽⁴⁾.

في حين يرى ابن هشام (ت 761هـ) أنها ثلاثة أقسام (الاسمية الفعلية الظرفية)⁽⁵⁾.

(1) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، 1 / 490.

(2) الطواهر اللغوية في التراث النحوي، علي أبو المكارم، 74.

(3) السابق 74، وينظر المقتضب، المبرد، 8/1.

(4) المفصل في علوم اللغة، الزمخشري، 24.

(5) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، 2 / 419.

وتبعه على ذلك السيوطي (ت 911هـ) (وتتقسم الجملة إلى: اسمية وفعلية وظرفية. فالاسمية التي صدرها اسم كـ«زَيْدٌ قَائِمٌ» و«هو جالس»، والفعلية التي صدرها فعل كـ«قام زيدٌ» «ضُرِبَ اللسان»، والظرفية المصدرة بظرف أو جار ومجرور⁽¹⁾).

إلا أن الجملة في بنائها الأساسي تقوم على أركان أساسية هي الأصل الذي لا بناء للجملة بدونها، وفي ذلك يقول الدكتور تمام حسان: «للجملة عند النحاة ركنان: المسند إليه والمسند، فأما الجملة الاسمية فالمبتدأ مسند إليه، وأما الجملة الفعلية فالفاعل أو نائبه مسند إليه، والفعل مسند، وكل ركن من هذين الركنين عمدة لا تقوم الجملة إلا به، وما عدا هذين الركنين مما تشتمل عليه الجملة فهو فضلة يمكن أن يستغني عنه تركيب الجملة، هذا هو أصل الوضع بالنسبة للجملة العربية»⁽²⁾.

ومما سبق يتبين أن الأصل في الجملة ذكر عناصرها الإسنادية، والأصل أيضاً الإظهار والرتبة والفائدة، وقد يعدل عن هذه الأصول فيعدل عن الذكر بالحذف، وهنا يجب التقدير، وقد يعدل عن الإظهار، وهنا يجب الإضمار، وقد يعدل عن الرتبة بين عناصر الجملة بالتقديم والتأخير، وهذا العدول عن الأصل هو عوارض التركيب.

مفهوم الرتبة في التركيب العربي:

لكل لغة من اللغات نظام معين تلتزم به في تكوين جملها لتحقيق الهدف منها، والذي هو الإفهام والتواصل بين مستخدميها، فإذا اختلف هذا النظام من أحد جوانبه لم تحقق اللغة الغرض منها، وصارت صعبة الإدراك على المتلقي،

(1) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، 57/1+56.

(2) الأصول، د. تمام حسان، 138.

وهذا النظام يراعيه المتكلم ويتمسك به كشرط للإفهام فإن خرقه حُكِمَ على كلامه بالغرابة والشذوذ وهذا ما أسماه ابن الأثير (ت 637هـ) «المعاضلة»⁽¹⁾.

إن الترتيب ضرورة أساسية في التركيب اللغوي، إذ لا يستطيع التركيب أداء المقصود دون الالتزام به، لأنه ينظم مواقع المفردات في الجملة، وقد عرّف الدكتور تمام حسان مفهوم الرتبة بأنها «قرينة لفظية وعلاقة بين جزأين مرتبين من أجزاء السياق، يدل موقع كل منهما من الآخر على معناه»⁽²⁾.

كما أن وجود العلامة الإعرابية في اللغة العربية أتاح للناطقين بها إمكانية التوسع في التغيير بنظام الترتيب، فكان التقديم والتأخير أكثر العوارض مرونةً في التصرف بالجملة، فالمفعول به يُقدم ويظل مفعولاً به لعلامة النصب، والفاعل يتأخر عن المفعول به ويظل فاعلاً لعلامة الرفع، رغم أن الأصل في الترتيب أن يكون الفاعل متقدماً على المفعول به.

«إلا أن الحرية التي يتيحها الإعراب ليست مطلقة»⁽³⁾ كما يقول رشيد بلحبيب، فهناك ضوابط تحدُّ من حرية الترتيب للعناصر الأساسية أو التلاعب بها بالرغم من وجود العلامات الإعرابية، فهي لا تغيّر موقعها إلا بموجب قواعد خاصة، مثل قواعد تقديم الخبر على المبتدأ، أو تقديم المفعول به على الفاعل مثلاً، وكل ذلك لا يتحقق إلا إذا تجنّب المتكلم ما يُعرف باللبس، لأن أمن اللبس شرط أساسي لعملية التواصل والتوصيل سواءً أكان شفافاً أو كتابةً كما يقول الجاحظ (ت 868هـ) «يكفي من حفظ البلاغة ألا يؤتى من سوء إفهام الناطق، ولا يؤتى الناطق من سوء فهم السامع»⁽⁴⁾.

(1) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ضياء الدين بن الأثير، 2 / 28.

(2) اللغة العربية مبناها ومعناها، د. تمام حسان، 209.

(3) ضوابط التقديم والتأخير وحفظ المراتب في النحو العربي، رشيد بلحبيب، 21.

(4) البيان والتبيين، الجاحظ، 1 / 87.

ومتى زالت الفائدة أو التبت صار الكلام عبارة عن ألفاظ متراكبة متداخلة
صعبة الوصول إلى الذهن، ومن ثَمَّ الفهم من ذلك كمثال قول الشاعر حميد بن
ثور الهلالي:

رُكُودِ الحُمَيَّا قَهْوَةَ شَابَ مَاءُهَا

بِهَا مِنْ عَقَارَاءِ الْكُرُومِ رَبِيبٌ⁽¹⁾

حيث أراد أن يقول من كُرُومِ العقاراء، والعقاراء موضع، فقلب التركيب، وقوله:

وَأَلَّا أَدُلَّ الْقَوْمَ وَاللَّيْلُ دَامِسٌ

فَجَاجَ الصُّوَى بِاللَّيْلِ فِي الْغَائِطِ الْمَحَلِّ⁽²⁾

يريد وألا أدلَّ القوم والليل دواس على صوى الفجاج فقلب التركيب (فجاج
الصُّوَى) وحذف الجار. إذا الترتيب يحفظ اللغة ووظيفتها الأساس التي هي
الإفهام. يقول الدكتور حسان: «هذه الرتبة المحفوظة لو اختلَّت لاختلَّ التركيب
باختلالها»⁽³⁾.

وليست المعاضلة التي تحدث عنها ابن الأثير (ت 637هـ) في المثل السائر إلا
صورة لهذا الخلل في التركيب، حيث يتم تقديم العناصر الثابتة التركيب بعضها
على بعض.

«ومن الرُّتَبِ المحفوظة في التركيب العربي أن يتقدم الموصول على الصلة،
والموصوف على الصفة، ويتأخر البيان على المبيِّن، والمعطوف بالنسق على المعطوف
عليه، والتوكيد على المؤكَّد، والبدل على المُبدل منه.....، ومن الرُّتَبِ المحفوظة أيضاً
تقديم حرف الجر على المجرور، وحرف العطف على المعطوف، وأداة الاستثناء على
المستثنى، وحرف القسم على المُقسَّم به، وواو المعية على المفعول معه، والمضاف

(1) دراسة المحقق للديوان 169، والديوان 23.

(2) السابق، 193.

(3) اللغة العربية مبنها ومعناها، الدكتور تمام حسان، 207.

على المضاف إليه، والفعل على الفاعل.....، ومن الرُّتب غير المحفوظة في النحو رتبة المبتدأ والخبر، ورتبة الفاعل والمفعول به، ورتبة الضمير والمرجع، ورتبة الفاعل والتَّمييز بعد نَعَمْ، ورتبة الحال والفعل المتصرّف، ورتبة المفعول به والفعل⁽¹⁾.

ومن هنا نعرف أن للمفردات ترتيباً معيناً في الجملة يجعلها واضحةً مفهومةً للسامع، لأن هذا الترتيب مستقر في الذهن أصلاً، وعندما يتغيّر هذا الترتيب يدرك السامع ذلك المعنى الجديد الذي أضافته التغيّرات التي عرضت للتركيب لأن «أي تغيير في النظام التركيبي للجملة يترتب عليه بالضرورة تغيير الدلالة، وانتقالها من مستوى إلى مستوى آخر»⁽²⁾.

ولا يمكن فهم فعالية هذا التغيير دون النظر للسياق الذي استدعاه، ذلك أن هناك مساحة أتاحتها اللغة العربية لتغيير مواقع المفردات دون الإساءة للفصاحة والبلاغة، أو الفهم أو التوصيل. وانطلاقاً من الحديث عن مسألة الرتبة سيكون الحديث عن عارض التقديم والتأخير في الجملة بنوعيتها الاسمية والفعلية في ديوان الشاعر حميد بن ثور الهلالي، وقبل الولوج في الجانب التطبيقي لابد من النظر إلى عارض التقديم والتأخير في اللغة نحوياً وبلاغياً عند العلماء.

3 - مادة البحث:

يضمُّ ديوان حميد في ثنياه ستاً وسبعين (76) قصيدةً في ثمانمئة وخمسين بيتاً كان جلها مُقطّعات وليس قصائد، فقد بلغ عدد الأبيات المفردة فيه اثنين وعشرين (22) بيتاً كل واحد منفرد بنفسه، وبلغ عدد القصائد «المقطّعات التي لم تتجاوز الأبيات العشرة» سبعاً وعشرين (27) مُقطّعة، في حين بلغت أقصاها مائة وستة وتسعين (196) بيتاً.

ناهيك أنه لم ينشد على كل القوافي فقد بلغت حروف الروي عنده ثلاثة عشر (13) حرفاً هي: (أ - ب - ح - د - ر - س - ص - ع - ف - ق - ل - م - ن).

(1) اللغة العربية ميناها ومعناها، الدكتور تمام حسان، 207.

(2) البلاغة والأسلوبية، د. محمد عبدالمطلب، 250.

الباب الأول عارض التقديم والتأخير

توطئة

فطن النحويون والبلاغيون إلى بيان الأثر الدلالي والجمالي والأسلوبي للتقديم والتأخير، ولعلنا نجد أول الكتب النحوية التي أشارت إلى ذلك كتاب سيبويه (ت 180هـ) في حديثه عن الابتداء، فقد تحدث عن تقديم الخبر على المبتدأ وذكر أنه عربي جيد «وهذا عربي جيد وذلك قولك: تميمي أنا، ومشنوء من يشنؤك، ورجل عبدالله»⁽¹⁾ ثم قال في موضع آخر «كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أغنى وإن كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم»⁽²⁾ إلا أن أشهر علماء البلاغة عبدالقاهر الجرجاني (ت 471هـ) وقف عند هذا الباب ملياً، وخرج بنظريته الخاصة يقول في التقديم والتأخير «هو باب كثير الفوائد، جم المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية، لا يزال يعبر لك عن بديعة، ويفضي بك إلى لطيفة، ولا تزال ترى شعراً يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه، ثم تنتظر فتجد سبب أن راقك ولطفَ عندك أن قدّم فيه شيء وحوّل اللفظ عن مكان إلى مكان»⁽³⁾.

الجرجاني تحدّث عن سياقات التقديم والتأخير، وتحسّس ما يمكن الإفادة منه، وكيف لا يتوسع هو صاحب نظرية النظم الفريدة التي جاء بها.

إن بعض التراكيب تستدعي إحداث تغيير فيها، ويستدعي استخدام عارض التقديم والتأخير حصراً لتكوين دلالة جديدة حيث لا تكون إلا بهذا العارض (لأن طريقة رصف المفردات داخل الجملة تخضع لعدة عوامل نحوية وصرفية ودلالية

(1) الكتاب، سيبويه، 127/2.

(2) السابق، 34/1.

(3) دلائل الإعجاز، عبدالقاهر الجرجاني، 85.

وصوتية، والتركيز على أحد هذه العوامل يؤثر في عملية النسيج اللغوي تأثيراً تتحرك على أثره المفردات في حركة أفقية من أماكنها المرصودة لها إلى أماكن أخرى ذات طبيعة تأثيرية متميزة، أي أن تحريك المفردات أفقياً إلى الأمام أو إلى الخلف له علاقة قوية بغائية الإبداع الفني⁽¹⁾.

التقديم والتأخير كعارض يطرأ على التركيب لقي اهتماماً غير خافٍ منذ بدأ الحديث في النحو، ومنذ بدأ التفكير في معاني البلاغة وعلومها، فعبداً القاهر الجرجاني (ت 471هـ) المعروف بنظرية النظم والذي يقصد به اتحاد أجزاء الكلام ودخول بعضها في بعض قد أسمى عمله ذلك (توخي معاني النحو)⁽²⁾.

فالأديب أو الشاعر يتخير الأسلوب الذي يناسبه لإظهار ما يريد وإيصال ما في وجدانه وذهنه دون خرق قواعد النحو أو بلاغة وفصاحة اللغة، ذلك أنه «يتخير في نظمه للشعر أو النثر ما يلائم حاجته البلاغية دون المساس بالمعنى، والذي يخرج إليه النحو العربي، وعبداً القاهر الجرجاني لا يعارض بذلك النحاة الأوائل بل يؤيدهم ويأخذ ما جاؤوا به، ولكنه اختص بدراسة تراكيب الكلمة داخل الجملة حسب المعنى المطلوب للناظم أو الأديب»⁽³⁾.

وقد عدَّ ابن جني (ت 362هـ) التقديم والتأخير من شجاعة العربية عندما قال «باب في شجاعة العربية: اعلم أن معظم ذلك إنما هو الحذف الزيادة، والتقديم والتأخير، والحمل على المعنى والتحريف»⁽⁴⁾. إلا أن ابن سنان الخفاجي (ت 466هـ) صاحب كتاب سر الفصاحة لم يكن من الذين يميلون للتقديم والتأخير، وكان يرى فيه إفساداً للمعنى والإعراب في مواضع كثيرة⁽⁵⁾.

(1) البلاغة والأسلوبية عند السكاكي، د. محمد صلاح زكي أبو حميدة، 165.

(2) دلائل الإعجاز، الجرجاني، 240 وما بعدها حتى 244.

(3) التقديم والتأخير في القرآن الكريم، بلاغة وإبلاغ، د. خلدون صبح، 87.

(4) الخصائص، ابن جني، 2 / 362.

(5) سر الفصاحة، ابن سنان الخفاجي، 103 - 104.

في حين السكاكي (ت 626هـ) عندما يتحدث عن التقديم والتأخير كان يعتمد على المنطق والفلسفة، كما أنه كان دقيقاً في أسلوبه، وتجلّى ذلك في تعداده لحالات التقديم والتأخير لكل جملة في كل نوع⁽¹⁾.

أضاف ابن الأثير (ت 637هـ) في المثل السائر على من هم أقدم منه من خلال ذوقه وحسه وقد ورد «في التقديم والتأخير: استخرجته أنا ومنها ما وجدته في أقوال علماء البيان، وهو ضربان، الأول: يختص بدلالة ألفاظ المعاني ولو أحرَّ المُقَدِّم أو قُدِّم المُؤَخَّر لتغير المعنى، والثاني: يختص بدرجة التقدم في الذكر لاختصاصه بما يوجب له ذلك ولو أحرَّ لما تغيَّر المعنى»⁽²⁾.

فللتقديم والتأخير عندهم - أي العلماء - فلسفة قائمة على قيمة جوهريّة بمعنى «ترجع إلى قيمة جوهريّة تفسر حركة مكونات الجملة العربية أو ثباتها دون تعديل يطرأ عليها ألا وهي أهمية أمر أو شخص، أو انفعال يلعب الدور الأساسي في التقديم»⁽³⁾.

وجاء الزركشي (ت 794هـ) ليقول: «هو أحد أساليب البلاغة فإنهم أتوا به دلالةً على تمكنهم من الفصاحة وملكتهم في الكلام وانقياده لهم، وله في القلوب أحسن موقع وأعذب مذاق»⁽⁴⁾.

ثم يورد الأسباب الداعية للتقديم والتأخير فيقول⁽⁵⁾:

1 - أن يكون أصله التقديم ولا مقتضي للعدول عنه، كتقديم الفاعل على المفعول، والمبتدأ على الخبر، وصاحب الحال عليها نحو: جاء زيدٌ ركباً.

2 - أن يكون في التأخير إخلالٌ ببيان المعنى، وجعل السكاكي (ت 626هـ) من الأسباب كون التأخير مانعاً مثل الإخلال بالمقصود.

(1) مفتاح العلوم، أبو يعقوب السكاكي، شرح نعيم زرزور، 231.

(2) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ابن الأثير، 20/2.

(3) جماليات أسلوب علم المعاني، د. فايز الداية، 77.

(4) البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي، 233/3.

(5) السابق، 233/3.

3 - أن يكون في التأخير إخلال بالتناسب.

4 - لعظمه والاهتمام به.

5 - أن يكون الخاطر ملتفتاً إليه والهمة معقودة به.

6 - أن يكون التقديم لإرادة التبيكيت أو التعجب من حال المذكور.

7 - الاختصاص، وذلك بتقديم المفعول والخبر والظرف والجار والمجرور أو نحوها على الفاعل.

ومن الثابت أن عارض التقديم والتأخير لا يكون اعتباراً في النظم وإلا لما أدى الفائدة الجمالية ولما استوى في السياق فهو «إنما يكون عملاً مقصوداً يقتضيه غرضٌ بلاغيٌّ»⁽¹⁾.

ومحل ذلك في المواضع التي يقع بها هذا الغرض تكون لقصد التفنن والفصاحة وإخراج الكلام على أساليب تهواها النفس وتترك الأثر البالغ لدى السامع في تبين قدرة المتكلم على صوغ الألفاظ وحسن ترتيبها بما يؤدي إلى غاية جمالية دون الوصول بالترتيب إلى الغرابة والشذوذ، حيث تعتمد الغاية فيه على حسن التصرف في الوصول للمراد من الكلام.

(فالتقديم والتأخير يرتبط بالمواقف)⁽²⁾، وبالذهاب إلي ابن السراج (ت 316هـ) في كتابه الأصول في النحو يذكر التقديم والتأخير فيقول⁽³⁾ «الأشياء التي لا يجوز تقديمها ثلاثة عشر هي:

الصلة على الموصول، والمضمر على الظاهر، الصفة وما اتصل بها على الموصوف، جميع توابع الاسم حكمها كحكم الصفة، والمضاف إليه وما اتصل به على المضاف، وما عمل فيه حرف أو اتصل به حرف زائد لا يُقدم على الحرف وما شبه من هذه الحروف بالفعل فُنْصِبَ ورُفِعَ فلا يُقدم مرفوعه على منصوبه،

(1) في البلاغة العربية، علم المعاني، د. عبدالعزيز عتيق، 149.

(2) بلاغة التركيب، علم المعاني، د. عبدالعزيز عتيق، 149.

(3) ينظر الأصول في النحو، ابن السراج، 222/2 - 223.

والفاعل لا يُقدم على الفعل، والأفعال التي لا تتصرف لا يُقدم عليها ما بعدها، والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين، والصفات التي لا تشبه أسماء الفاعلين لا يُقدم عليها ما عملت فيه، والحروف التي لها صدر الكلام لا يُقدم ما بعدها على ما قبلها، وما عمل فيه معنى الفعل».

وبالعودة لعبدالقاهر الجرجاني (ت 471هـ) نراه قد جعل التقديم على ضربين يقول: «التقديم على وجهين⁽¹⁾ تقديم يقال إنه على نية التأخير وذلك كالخبر لمبتدأ إذا قدمته على المبتدأ، والمفعول إذا قدمته على الفاعل كقولك «منطلقٌ زيدٌ - ضَرَبَ عمرًا زيدٌ».

وتقديم لا على نية التأخير ولكن على أن تنقل الشيء من حكم إلى حكم وتجعل له باباً غير بابه، وذلك أن تجيء على اسمين يحتمل كل واحد فيهما أن يكون مبتدأ ويكون الآخر خبراً له، فتقدم تارةً هذا على ذاك، وأخرى ذاك على هذا ومثاله ما تصنعه بزيد والمنطلق حيث تقول: «زيدٌ المنطلقُ» وأخرى «المنطلقُ زيدٌ» فأنت في هذا لم تقدم «المنطلق» على أن يكون متروكاً على حكمه الذي كان عليه مع التأخير فيكون خبر مبتدأ كما كان، بل تنقله عن كونه خبراً إلى كونه مبتدأ».

أما حديثاً فيقسم الدكتور علي أبو المكارم الترتيب في التركيب اللغوي إلى نوعين⁽²⁾:

أولهما:

الترتيب الداخلي ويشمل ترتيب الأصوات والصيغ والمفردات، بحيث تعبر عن الدلالات المقصودة تعبيراً دقيقاً.

ثانيهما:

ترتيب بين الصيغ والمفردات، بحيث لا تفقد الصيغ معانيها المقصودة، ولا تخرج عن غايتها المنشودة.

(1) ينظر دلائل الإعجاز لعبدالقاهر الجرجاني، 77.

(2) الظواهر اللغوية في التراث النحوي، د. علي أبو المكارم، 233.

ويقول الدكتور أبوالمكارم إن هذا التأثير يخضع لمؤثرات ثلاثة⁽¹⁾:

1 - التأثير في المضمون «فكل ما يغيّر معنى الكلام ويؤثر في مضمونه وحكمه تصدر فيجب أن يكون في صدر الجملة كحروف النفي، والتشبيه، والاستفهام، والتخصيص، وإنَّ وأخواتها».

2 - التأثير في العمل «فالأصل أن العامل يتقدم على المعمول، وأنَّ المعمول تابع للعامل ومحور الاختلاف بين العوامل هو تعدد مستوياتها من حيث القوة والضعف».

3 - الترابط في الصيغ «هو العلاقة الخاصة التي تربط بين الصيغ ببعضها البعض، بحيث يتحتم عنده وجود شيء من هذه الصيغ وجود ما ترتبط به ثم وجود نظام خاص يحكم العلاقة بينهما».

والشرط الأساس الذي لا بد منه في كل عارض للتقديم والتأخير أو الحذف هو أمن اللبس الذي أشرنا إليه في موضوع الرتبة سابقاً، فإن لم يؤمن اللبس لم يجر لنا التقديم والتأخير، لأن ذلك يخل بالمعنى، «فكل اختلاف في الترتيب يترتب عليه اختلاف في المعنى»⁽²⁾.

وفي دراستنا هذه سنتناول التقديم والتأخير في الباب الأول من البحث، وسيتناول هذا الباب فصلين، أولهما التقديم والتأخير في الجملة الاسمية ومكملاتها، وثانيهما التقديم والتأخير في الجملة الفعلية ومكملاتها، مراعين قدر المستطاع الجانب التطبيقي في الدراسة.

(1) الظواهر اللغوية في التراث النحوي، د. علي أبو المكارم، 233.

(2) في نحو اللغة وتركيبها، للدكتور خليل عمارة، 90.

الفصل الأول

التقديم والتأخير في الجملة الاسمية ومكملاتها

الفصل الأول

التقديم والتأخير في الجملة الاسمية ومكملاتها

يرى النحويون أنَّ الأصل في الجملة الاسمية أن يتقدم المبتدأ ويتأخر الخبر، ذلك أن المبتدأ: «محكوم عليه، فحقُّ التقديم لتحقيق تعلقه، فيكون حقُّ الخبر التأخير لأنه محكوم به»⁽¹⁾.

وهذا هو الأصل، وعند مخالفة ذلك ينشأ عارض من عوارض التركيب، والذي هو تقديم الخبر على المبتدأ في الجملة الاسمية عدولاً عن القاعدة الأساس، لكنَّ ذلك لا يكون بلا سبب إذا كان العدول عن الأصل واجباً، فالعلاقة بين المبتدأ والخبر لها أشكال هي:

- 1 - مراعاة الأصل أو عدمه (جواز تقديم الخبر أو تأخيره، وجواز تأخير المبتدأ أو تقديمه).
- 2 - تقديم المبتدأ على الخبر وجوباً.
- 3 - تقديم الخبر على المبتدأ وجوباً.

والمعتمد في هذه الدراسة هو «العارض»، أي الخروج عن الأصل من وجوب تقديم الخبر على المبتدأ، لكننا سنتطرق للحالات الأخرى. إلا أن النحويين اختلفوا في جواز تقديم الخبر على المبتدأ فأجازوه البصريون واحتجوا على ذلك بقولهم «إنما جَوِّزنا ذلك لأنه جاء كثيراً في كلام العرب وأشعارهم..... وإن كان متقدماً عليه في اللفظ إلا في تقديم التأخير»⁽²⁾ في حين منع الكوفيون ذلك واحتجوا

(1) التصريح بمضمون التوضيح، الشيخ خالد الأزهرى، 170/1.

(2) الإنصاف، 56/1 وما بعدها، وينظر شرح الفصل 92/1 - 93.

بقولهم: «إنما قلنا إنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفرداً كان أو جملة، لأنه يؤدي إلى تقدّم ضمير الاسم على ظاهره..... ولا خلاف أن رتبة ضمير الاسم بعد ظاهره فوجب ألا يجوز تقديمه عليه»⁽¹⁾.

وقد كان استعمال العرب بكثرة لتقديم الخبر نصيراً للبصريين في الوجه الذي ذهبوا إليه.

يرى ابن مالك (ت 762هـ) في شرح التسهيل أن تقديم الخبر على المبتدأ جوازاً يكون في حالات معينة، يقول: أجاز النحويون أن يُقدم الخبر على المبتدأ في حالات معينة⁽²⁾ وهي:

1 - يجوز تقديمه إن لم يُوهم ابتدائية الخبر أو فاعلية المبتدأ.

2 - إن لم يُقترن بالفاء أو بإلا لفظاً أو معنى في الاختيار.

3 - ألا يُقترن بلام الابتداء، أو ضمير الشأن، أو أداة استفهام، أو شرط.

كما أن تقدم الخبر على المبتدأ يقع عند النحاة بغرض ما مثل التنبيه على أن المتقدم خبر لا نعت حتى لا يقع اللبس⁽³⁾. وبلاغياً فإن تقدم الخبر يهدف إلى الاهتمام أو القصر أو الافتخار وغيره من أغراض كما بيّنا سابقاً. «ويقع التشويق إلى ذكر المسند إليه فيكون له وقع في النفس ومحل من القبول»⁽⁴⁾.

كما يهدف للتخصيص أحياناً، ففي قولنا: «زيدٌ قائمٌ» إخبار لمن يعلم بقيام زيد، وقولنا: «قائمٌ زيدٌ» إخبار لمن لم يعلم زيد، فالتخصيص في الأول وقع لزيد، وفي الثاني وقع لحالة قيامه، فتقديم «قائم» على «زيد» فيه اختصاص «زيد» بهذه الصفة دون غيرها من الصفات.

(1) نفسه الصفحة نفسها 56/1 وما بعدها.

(2) شرح التسهيل، ابن مالك، 296/1 - 300. ودليل الطالبين لكلام النحويين، مرعي بن يوسف، ص 40. وينظر همع الهوامع 1: 387 - 389. وشرح ابن عقيل للألفية.

(3) ينظر البلاغة وفنونها وأفنانها، علم المعاني، د. فضل حسن عباس، 299.

(4) أساليب بلاغية، الفصاحة، البلاغة، المعاني، د. أحمد مطلوب، 171.

وتتعدد الأغراض لتقديم الخبر حسب المعنى والمراد وما يهدف إليه المتكلم لعدم وجود مانع لبس. ويتخذ التقديم والتأخير في الجملة الاسمية الخالية من النواسخ بين المبتدأ والخبر ثلاثة أشكال هي:

أولاً - مراعاة الأصل، ويكون فيه تقدم المبتدأ على الخبر واجباً لوجود مانع، وتكون مراعاة الأصل واجبة في الحالات التالية⁽¹⁾:

1 - إذا حُشي التباسه بالمبتدأ، بأن يكونا متساويين دون قرينة تعين أحدهما نحو «أخي شريكِي» و«عالمٌ عاملٌ» و«جندِي أمينٌ» فإن وجدت قرينة جاز التقديم «رجلٌ صالحٌ حاضرٌ» أو «حاضرٌ رجلٌ صالحٌ».

2 - إذا حُشي التباسه بالفاعل، وذلك إن كان خبره جملة فعلية فاعلها مستتر عائد على المبتدأ نحو: «المُجدُّ ينجح» فلو أخرنا «المُجدُّ» لأعرب فاعلاً وانقلبت الجملة إلى جملة فعلية ونحن نريدها اسمية.

3 - أن يكون الخبر محصوراً فيه المبتدأ، أي مقترناً بإلا لفظاً نحو «وما محمدٌ إلا رسولٌ» (آل عمران: 144) أو معنى مثل «إنما أنت منذرٌ» (الرعد: 7) ورتبة المحصور فيه التأخير.

4 - أن يكون المبتدأ مستحقاً للصدارة بنفسه، كأسماء الشرط، والاستفهام، وما التعجبية، وكم الخبرية، نحو: «ومن هاب أسباب المنايا يئلنه» و«ما أكرم الاستشهاد في سبيل الله» وقد يستحق المبتدأ الصدارة بغيره، كأن تتصل به لام الابتداء نحو: «لأنت كريمٌ النفس» أو يُضاف إلى لفظ مما سبق «غلامٌ من الطارق؟».

ثانيهما - مراعاة الأصل جوازاً.

ثالثهما - تقديم الخبر وجوباً.

(1) النحو والصرف، د. عاصم بيطار، 66.

أولاً: التقديم والتأخير في الجملة الاسمية

المجردة من النواسخ

في ديوان حميد بن ثور الهلالي تمَّ إحصاء أربعمئة وست وستين (466) جملة اسمية في عدد من أبيات الديوان، حيث بلغ مجموع الأبيات التي وردت بها هذه الجمل أربعمئة وخمسة وستين (465) بيتاً من مجموع أبياته البالغ ثمانمئة وخمسين (850) بيتاً كان نصيب الجمل الخالية من النواسخ مئتين وإحدى وخمسين (251) جملة بما فيها الجمل الاسمية التي دخل عليها عارض حذف المبتدأ أو الخبر، وقد اقتصر في هذا الباب على الجمل الاسمية التي وُجد بها طرفا الجملة الاسمية دون حذف، وهما المسند والمسند إليه «المبتدأ والخبر» وقد تمَّ التعرض للجمل الاسمية التي خلت من أحد الركنين في الباب الثاني الفصل الأول» الحذف في الجملة الاسمية ومكملاتها».

وانطلاقاً من باب التقديم والتأخير في الجمل الاسمية الخالية من النواسخ تمَّ رصد هذه الجمل والبالغ عددها مئتين وإحدى وخمسين (251) جملة في الديوان كان عارض التقديم والتأخير فيها على ثلاث صور كما بيَّنا سابقاً:

- 1 - وهو مراعاة الأصل جوازاً «والمقصود به إمكانية تقديم المبتدأ أو تأخيره لعدم وجود مانع أو وجود قرينة تؤمّن من خلالها اللبس».
- 2 - مراعاة الأصل وجوباً «المقصود به وجوب تقديم المبتدأ أو تأخير الخبر».
- 3 - تقديم الخبر وجوباً لوجود سبب بقضية النحو.

الشكل الأول: مراعاة الأصل جوازاً.

وردت هذه الحالة في ديوان حميد بن هلال في مئة وسبعة وعشرين (127) موضعاً من الديوان، توزَّعت على صور هي:

● الصورة الأولى: المبتدأ نكرة غير محضة (مختصة) والخبر شبه جملة:

في ثمانية (8) مواضع. ومن أمثلتها قوله (يصف ناقته):

وَفِيهِنَّ بَيَضَاءٌ دَارِيَّةٌ

دَهَاسٌ مُعَنَّاةٌ الْمُزْتَدَى⁽¹⁾

المبتدأ «بيضاء» نكرة مختصة بالوصف «دارية»، والخبر «فيهن» شبه جملة من جار ومجرور، «فيهن» حرف جر والضمير المتصل مبني في محل جر، وبما أن المبتدأ نكرة مختصة ويجوز لك تقديمه «وبيضاء دارية فيهن» أو كما قال في البيت المقصود، والقصد من ذلك التقديم والتأخير في هذا البيت هو العناية والاهتمام بالإبل جميعها كعادته، ثم ذكر صفات ناقته لتمييزها عن غيرها. ومثال ثانٍ قوله (يصف بئر ماء):

بِهِ عَزْفٌ جَنٌّ وَأَهْوَالُهَا

إِذَا مَا سُمِعْنَ مَنَعْنَ الْكَرَى⁽²⁾

المبتدأ «عزف» وهو نكرة اختصَّت بإضافة نكرة لها «جنّ» فصارت نكرة غير محضة، والخبر المتقدم وهو شبه الجملة «به» جار ومجرور من حرف الجر والضمير «ه» وعلى ذلك يستطيع الشاعر أن يقول «عزف جنّ به» أو كما قال في البيت «به عزف جنّ» وهو جائز وذلك للاختصاص فقدَّم الخبر وأخَّر المبتدأ.

(1) الديوان 1: 5، ودارية: منسوبة إلى دارا، بالألف الطويلة، وهو واد في ديار بني عامر. والضمير في قوله «فيهن» عائِد إلى النسوة اللواتي يذكرهنَّ. والدَّهَاس: الرمل السَّهل اللين.
(2) السابق 8: 15.

ومثال ثالث قوله (متحسراً على أيام الشباب):

وَإِذْ مَا يَقُولُ النَّاسُ شَيْءٌ مُهَوَّنٌ

عَلَيَّ وَإِذْ غَضُنُ الشَّبَابِ رَطِيبٌ⁽¹⁾

المبتدأ «شيء» نكرة مختصة بالوصف «مهوَّن» وهكذا صارت نكرة غير محضة، فجاز لك تقديمها على الخبر شبه جملة «عليّ» وكان يستطيع القول «عليّ شيء مهوَّن» لعدم وجود ما يمنع ذلك، وذلك لإظهار سهولة ما به عند الناس.

ومثال رابع قوله (واصفاً ناقته):

رِتَاجُ الصَّلَا مَعْرُوشَةُ الزُّورِ تَغْتَلِي

لَهَا عُسْبٌ تَعْلُو بِهَا فَتَصُوبُ⁽²⁾

«عُسْبٌ» مبتدأ تأخر جوازا، فالمرعاة جائزة وعدمها كذلك لكون المبتدأ نكرة غير محضة مختصة بالوصف وهو شبه الجملة «تعلو بها» والمقدم هو الخبر شبه الجملة «لها» وذلك للاختصاص.

ومثال خامس قوله (يصف بعض الأشجار):

مِنْ النَّبْتِ حَتَّى نَالَ أَفْنَانُهَا الْعُلَا

وَفِي الْمَاءِ أَصْلٌ ثَابِتٌ وَ عُرُوقُ⁽³⁾

تقدم الخبر «في الماء» شبه الجملة من الجار والمجرور، وتأخر المبتدأ «أصل» لأنه نكرة مختصة بالوصف «ثابت» فنقلت الصفة «ثابت» المبتدأ «أصل» من النكرة المحضة إلى المختصة وصار جائزا أن تقدم أو تأخر حيث يستطيع القول «وأصل ثابت وعروق في الماء» أو كما قال في البيت. والغاية منه التنبيه على وجود الماء والعناية به كمصدر لحياة الأعراب في البادية.

(1) الديوان 31: 19.

(2) السابق 55: 25. والعسب: منبت الشعر من عظم الذنب، والصلَا: وسط الظهر.

(3) نفسه 53: 178. وينظر تكملة حالات الصورة الأولى (124: 10، 173: 37، 235: 51).

● الصورة الثانية: المبتدأ معرفة والخبر مفرد أو شبه جملة:

وعدها مئة وتسع (109) جمل في ثمانية (8) أنماط:
1 - المبتدأ مُعَرَّف «بأل»: في واحد وعشرين (21) موضعاً.

ومن أمثلتها قوله (واصفاً سرعة الناقة):
وَجَاءَ بِهَا عَيْنًا يُوقِّينَ رِفْدَهُ
ثَنَاءً وَمِنْهَا الْمَالِيَاتُ الرُّوَافِدُ⁽¹⁾

المبتدأ مُعَرَّف «بأل» وهو موصوف أيضاً بكلمة «الروافد» وجاء متأخراً عن الخبر الذي تقدّم عليه وهو كلمة «منها» جار ومجرور وهذا تقديم للخبر جائز، وكان يستطيع القول «والماليات الروافد منها» أو كما قال في البيت السابق، وجاء التقديم للعناية والاهتمام⁽²⁾.

2 - المبتدأ مُعَرَّف بالإضافة في واحد وأربعين (41) موضعاً منها:

قول الشاعر (يصف صائداً):
ظَلِيلٌ كَبَيْتِ الصَّيْدَنَانِي، قُضِبَهُ
مِنْ النَّبْعِ، وَالضَّالِ السَّلِيمِ الْمُتَّقِفِ⁽³⁾

المبتدأ مُعَرَّف بالإضافة إلى الضمير «هـ» (قضبه) والخبر «من النبع» وقد راعى الأصل جوازاً.

إذ يستطيع القول «من النبع قضبه»⁽⁴⁾ مخالفة للأصل.

(1) الديوان 32 : 64.

(2) يُنظر تكملة مواضع النمط الأول المبتدأ معرف بأل يُنظر الديوان (18 : 29 - 22 : 41 - 26 : 56 - 26 : 57 - 62 : 25 - 104 : 4 - 104 : 5 - 104 : 8 - 126 : 15 - 132 : 10 - 142 : 21 - 176 : 48 - 194 : 7 - 224 : 20 - 232 : 41 - 208 : 4 - 297 : 6 - 93 : 2 - 94 : 4).

(3) السابق، 157 : 1. والصيديناني: دابة تعمل لنفسها بيتاً في الأرض.

(4) ينظر تكملة مواضع النمط الثاني (المبتدأ معرف بالإضافة) ينظر الديوان (5 : 3 - 19 : 30 - 19 : 30 - 19 : 30 - 31 : 20 - 34 : 21 - 37 : 21 - 38 : 21 - 39 : 28 - 61 : 29 - 64 : 37 - 62 : 21 - 79 : 1 - 104 : 4 - 106 : 13 - 107 : 2 - 107 : 3 - 107 : 12 - 110 : 18 - 111 : 18 - 111 : 3 - 125 : 27 - 129 : 38 - 173 : 38 - 174 : 39 - 174 : 40 - 174 : 40 - 179 : 25 - 179 : 57 - 256 : 122 - 17 - 190 : 14 - 190 : 16 - 190 : 18 - 233 : 43 - 268 : 157 - 287 : 197 - 284 : 11).

3 - المبتدأ اسم علم: وقد ورد ذلك في ثمانية (8) مواضع منها:

قوله (يُمنِّي نفسه بقاء محبوبته):

فَقُلْتُ: عَلَيَّ اللَّهُ لَا تَذْعَرَانِهَا

وَقَدْ أَوْلْتُ أَنْ الْلقاءَ قَرِيبٌ⁽¹⁾

المبتدأ «الله» لفظ الجلالة علم والخبر شبه جملة جار مجرور «عليّ» متقدم على المبتدأ المعرفة جوازاً ويستطيع القول «الله عليّ».

ومثال ثانٍ قوله في محبوبته:

لَوْ أَنَّ لِي الدُّنْيَا وَمَا عُدِلَتْ بِهِ

وَجُمْلٌ لِيَغْيِرِي مَا أَرَدْتُ سِوَى جُمْلٍ⁽²⁾

المبتدأ «جُمْلٌ» اسم علم⁽³⁾ لمحبوبة الشاعر، والخبر شبه الجملة «لغيّري» والمراعاة للأصل جائزة، ويستطيع تأخير المبتدأ فيقول «ولغيّري جُمْلٌ ما أردت سوى جُمْلٌ» لعدم وجود مانع.

4 - المبتدأ ضمير منفصل: ورد ذلك في واحد وثلاثين (31) موضعاً منها:

قول الشاعر (متحدثاً عن فراق محبوبته):

أَنْتُمْ بِجَابِيَةِ الْمُلُوكِ وَأَهْلُنَا

بِالْجَوْفِ جِئَرْتَنَا صُداءً وَحَمِيرٌ⁽⁴⁾

فهنا المبتدأ معرفة ضمير رفع منفصل «أنتم»، والخبر شبه جملة «بجابية». والتقديم هنا جائز مراعاة للأصل. ويجوز القول «بجابية الملوك أنتم»، وجاء الجار والمجرور معرفاً بالإضافة فجاز التقديم وجاز التأخير⁽⁵⁾. في الجملة الثانية «أهلنا

(1) الديوان 22: 41.

(2) السابق 187: 2 (سهل همزة أن) للضرورة.

(3) المبتدأ علم يُنظر الديوان (147: 11 - 140: 2 - 188: 3 - 208: 1 - 278: 192 - 281: 4).

(4) الديوان 110: 12. والجبابة: بلدة بأعمال دمشق، والجوف: أرض مراد في اليمن، وصداء: حي من اليمن.

(5) ينظر الديوان 191: 24.

بالجوف»، «أهلنا» مبتدأ، وخبره شبه الجملة، المبتدأ اسم ظاهر معرّف بالإضافة «لنا»، والحالة هنا جواز تقديم أو تأخير الخبر، ويستطيع القول «وبالجوف أهلنا» وكذلك الجملة الأخيرة من البيت يقال بها ما قيل فيما سبقها، والمبتدأ «جيرتنا» معرّف بالإضافة، اسم ظاهر وخبره مفرد نكرة «صداء» ولا مانع من تقديمه على المبتدأ جوازاً.

وكذلك قوله:

هُوَ الْبَعْلُ الدَّانِي مِنَ النَّاسِ كَالَّذِي
لَهُ صُحْبَةٌ وَهُوَ الْعَدُوُّ الْمَنَازِعُ⁽¹⁾

في الجملتين الأولى والثانية المبتدأ ضمير رفع منفصل مبني للغائب «هو»، والخبر في الأولى معرّف «بأل»، «البعل»، وفي الثانية الخبر «العدو». وفي كلتا الحالتين تقدم المبتدأ مراعاة للأصل جوازاً، ويستطيع القول «البعل هو» وكذلك «العدو هو»، وإن كان الضمير أعرف من المعرّف «بأل»، لذا يصح القول إنه راعى الأصل في البيت بكلتا الحالتين وهذا جائز.

ومن ذلك قوله في (وصف الذئب):

يَنَامُ بِإِخْدَى مُقْلَتَيْهِ وَيَتَّقِي
بِأُخْرَى الْمَنَآيَا فَهُوَ يَقْظَانُ هَاجِعٌ⁽²⁾

المبتدأ الضمير المنفصل «هو»، والخبر «يقظان»، وهنا تقدّم المبتدأ مراعاة للأصل جوازاً، ويستطيع القول «يقظان هو»، لذا يصح القول أنه راعى الأصل في البيت كذلك⁽³⁾.

(1) السابق 150: 18. والبعل: الخائف الدهش.

(2) الديوان 152: 25. وينظر، النحو المصنف ص 219، جزء واحد.

(3) ينظر تكملة مواضع (المبتدأ ضمير منفصل) ينظر الديوان (16: 23 - 23: 45 - 45: 35 - 40: 2 - 42: 4 - 54: 1 - 56: 3 - 59: 13 - 95: 10 - 96: 11 - 115: 32 - 121: 3 - 147: 5 - 149: 15 - 149: 16 - 151: 21 - 152: 16 - 153: 28 - 153: 29 - 154: 30 - 159: 6 - 176: 48 - 191: 24 - 251: 105 - 264: 144).

5 - المبتدأ اسم إشارة. ورد ذلك في أربعة (4) مواضع، منها قوله:

وَقَائِلَةٌ: هَذَا حُمَيْدٌ وَأَنْ يُرَى

بَحِيلَةٌ أَوْ وَادِي قَنَاةٌ عَجِيبٌ⁽¹⁾

في قوله «هذا حميد» المبتدأ اسم الإشارة «هذا» والخبر «حميد» ويجوز التقديم والتأخير، فيستطيع القول «حميد هذا» ويقال في هذا ما قيل في سابقه. ويلاحظ أيضا أن المبتدأ مصدر مؤول في «أن يرى» والخبر نكرة مفردة ويجوز التقديم والتأخير كذلك..... إلخ.

6 - المبتدأ والخبر معرفتان: ورد ذلك في قوله:

لَيَالِي دُنْيَانَا عَلَيْنَا رَحِيبَةٌ

وَإِذْ عَامِرٌ فِي أَوَّلِ الدَّهْرِ عَامِرٌ⁽²⁾

المبتدأ اسم لمعرفة «عامر» والخبر معرفة اسم علم «عامر»، ويجوز الابتداء بأيهما، فالتقديم والتأخير جائز، وذلك مراعاة الأصل من عدمها، ويلاحظ توسط الجار والمجرور والمضاف «في أول الدهر» بين المبتدأ والخبر. في حين أوجب ابن مالك (ت 762هـ) تقديم المبتدأ في مثل هذه الحالة، وهي أن يكون المبتدأ والخبر معرفتين أو نكرتين، فإني ذكرت هذه الحالة هنا وكذلك سأذكرها في باب الوجود التالي إن شاء الله تعالى.

7 - المبتدأ نكرة معتمدة على استفهام والخبر مصدر مؤول:

وعدد هذه المواضع موضعان (2). من ذلك قوله (واقفاً على الأطلال):

(1) الديوان 17: 25. وحيلة: بلدة بالسراة، وادي قناة: أحد أودية المدينة، وينظر الديوان المبتدأ اسم إشارة (205: 1 - 121: 2 - 176: 48).

(2) السابق 96: 11، وينظر الديوان (تكلمة مواضع المبتدأ معرفة) 109: 7 - 114: 30 - 122: 6 - 140: 12 - 173: 38 - 186: 16 - 188: 31 - 290: 5).

سَلا الرُّبْعَ أَنَّنِي يَمَمْتُ أُمُّ سَالِمٍ
وَهَلْ عَادَةُ لِلرُّبْعِ أَنْ يَتَكَلَّمَا⁽¹⁾

المبتدأ «عادة» نكرة اعتمدت على استفهام، فجاز الابتداء بها، والخبر المصدر المؤول «أن يتكلما» والتكلم هنا جائز مراعاة للأصل من عدمه، فهو عكس القول، وهل التكلم عادة للربيع؟ كما وردت في البيت السابق.

8 - المبتدأ مصدر مؤول موضع واحد (1):

وهي قوله (على لسان إحداهنَّ):

وَقَائِلَةٌ: هَذَا حُمَيْدٌ وَأَنْ يُرَى
بَحِيلَةٌ أَوْ وَايِ قَنَاةٌ عَجِيبٌ⁽²⁾

جاء المبتدأ مصدرًا مؤولاً وهو «أن يرى» وخبره مفرد كلمة «عجيب» في آخر البيت، والتقديم جائز، والتأخير كذلك، فيستطيع القول «وعجيب أن يرى».

وهكذا يمكن ملاحظة أنه يمكن مراعاة الأصل في تقديم المبتدأ أو تأخيره جوازاً إن أمن اللبس في الحالات المذكورة سابقاً، والمنوّه إليها بأرقام الصفحات وأرقام الأبيات أيضاً في ديوان حميد بن ثور الهلالي.

● الشكل الثاني: مراعاة الأصل وجوباً:

ويُقصد به تقديم المبتدأ وجوباً لوجود مانع مثل اللبس، ووجود سبب نحوي يقتضي ذلك وقد جاءت هذه الحالة في الديوان ستين (60) مرة وكان التقديم للمبتدأ واجباً على عدة صور:

(1) الديوان 216: 1. وينظر الموضع الثاني 17: 25. ابتداء بنكرة.

(2) السابق 17: 25.

■ الصورة الأولى: المبتدأ من أسماء الصدارة:

1 - المبتدأ اسم استفهام: في عشرة (10) مواضع:

وهذا البيت من قصيدة عندما ذهب ابن حميد لمذح مروان بن الحكم فلم يعطه مروان شيئاً فخاطب حميد ابنه بذلك:

مَا بِالْ بُرْدِكَ لَمْ يَمْسَسْ حَوَاشِيَهُ
مِنْ ثَرَمَدَاءَ وَلَا صَنْعَاءَ تَحْبِيرُ⁽¹⁾

المبتدأ «ما» اسم استفهام مبني في محل رفع، وهو مستحق للصدارة بنفسه، لذا وجب تقديمه على الخبر. وكذلك قوله (مخاطباً محبوبته):

عُمَيْرَةُ، مَا أَدْرَاكِ أَنْ رَبُّ مَهْجَعٍ
تَرَكْتُ، وَ مِنْ لَيْلِ الثَّمَامِ طَبِيقُ⁽²⁾

«ما» اسم استفهام في محل رفع مبتدأ وخبره جملة «أدراك» بعده و«ما» مستحقة للصدارة كونها اسم استفهام وخبرها جملة «أدراك».

وكذلك قوله (متسائلاً عن مكان محبوبته):

أَلَا مَنْ أَخُو ظَنٍّ أَخَابِيٌّ ظَنَّهُ
بَحَيْثُ تَنَاهَوْا أَمْ بَصِيرٌ أَبَاصِرُهُ⁽³⁾

«من» اسم استفهام في محل رفع مبتدأ مستحق للصدارة بنفسه وخبره «أخو» نكرة مضافة إلى نكرة «ظن» وهكذا نرى أسماء الاستفهام المستحقة للصدارة توجب تقديمها مراعاة للأصل⁽⁴⁾.

(1) الديوان 102: 2 وثرمداء: قرية من أرض اليمامة، والتحبير: التوشية.

(2) السابق 165: 6.

(3) نفسه 98: 2.

(4) ينظر الديوان تكملة مواضع المبتدأ من أسماء الصدارة استفهام. (83 / 1 - 140 / (9+8) - 278 - 192 / 279 - 196 / 116 - 39 / 121 / 2).

2 - المبتدأ اسم شرط في موضعين (2):

ومن ذلك قوله (مُقَرَّرًا بنعم الله عليه):

فَمَا لَكَ مِنْ خَيْرٍ فَمَنْهُ، وَمَا يَضِيقُ

عَلَيْنَا فَمِنْ تَلْقَائِهِ الْمُتَوَسَّعُ⁽¹⁾

اسم الشرط «ما» في محل رفع المبتدأ، والخبر جملة فعل الشرط، أو فعل الشرط والجواب معاً واسم الشرط مستحق للصدارة بنفسه، لذا كانت مراعاة الأصل واجبة لا جائزة.

وأيضاً قوله (مخاطباً خليليه):

أُمْنِيكُما إِنَّ الأمانَةَ مَنْ يَخُنْ

بِهَا يَخْتَمِلُ يَوْماً مِنْ اللّهِ مَأْثِماً⁽²⁾

المبتدأ اسم شرط «مَنْ» مبني في محل رفع مبتدأ مستحق للصدارة بنفسه، وخبره جملة فعل الشرط أو جملة الفعل والجواب على خلاف في هذا الأمر بين النحويين.

3 - المبتدأ «ما» التعجيبة موضع واحد (1):

وهي مستحقة للتصدر حسب ما مرَّ سابقاً في الحديث عن حالات التقديم الواجبة للمبتدأ والعدد حالة واحدة، وذلك قول الشاعر:

فَشَدَّبَ عَنْهُ سُوقَ جَلْسِ عُرُوقُهَا

مَعَ المَاءِ مَا أَرَوَى النَّبَاتَ وَأَنْعَمًا⁽³⁾

(1) السابق 143 : 22.

(2) نفسه 271 : 166.

(3) الديوان 233 : 43. وشَدَّبَ لحاء الشجرة: قشره. والجَلَسَ: الغليظ من الشجر.

«ما» نكرة تعجبية مبنية في محل رفع مبتدأ، والخبر الجملة الفعلية بعده من فعل التعجب «أروى» وفاعله المستتر وجوباً خلافاً للأصل، والتقدم للمبتدأ واجب، وعطف الفعل «أنعما» مع حذف «ما» التعجبية لورودها سابقاً، ويقال به ما قيل في «ما أروى».

3 - المبتدأ «كائن» التي بمعنى «كم» التكريرية في موضعين (2):

وذلك قوله (واصفاً أيام سروره):

وَكَائِنٌ لَّهُوْنَا مِنْ رَبِيعٍ مَسْرَةٍ
وَصَيْفٍ لَّهُوْنَاهُ قَصِيرٍ ظَهَائِرُهُ⁽¹⁾

«كائن» تكرر بمعنى «كم» مبنية في محل رفع مبتدأ، لأن ما بعدها فعل لازم، والتقديم واجب لأن «كائن» مستحق للصدارة بنفسه.

4 - المبتدأ مُصَدَّرٌ بلام الابتداء: موضع واحد (1):

وذلك قول الشاعر:

فَأَرَدْتُ أَنْ أَغْشَى إِلَيْهَا مَحْرَمًا
وَلِثْلُهَا يُغْشَى إِلَيْهَا الْمَحْرَمُ⁽²⁾

«مثلاً» اسم مبدوء بلام الابتداء، و اللام تعطي ما يتصل بها حق التصدر وجوباً. «مثلاً» مبتدأ مرفوع، والضمير المتصل في محل جر مضاف إليه، والخبر جملة فعلية فعلها مضارع مبني للمجهول «يغشى» مع نائب الفاعل.

■ الصورة الثانية: المبتدأ اسم يُخْشَى معه اللبس إن تأخر والخبر جملة:

وقد وردت هذه الصورة في الديوان في ثلاثة وثلاثين (33) موضعاً.

(1) السابق 98: 3. وينظر الديوان: الموضع الثاني المبتدأ كائن التكريرية. 113: 25.

(2) نفسه 215: 1.

منها قوله (يصف ناقتة):

فَجَاءَتْ وَمَا جَاءَ الْقَطَا، ثُمَّ شَمَّرَتْ

لِمَفْخَصِهَا، وَالْوَارِدَاتُ تَلُوبٌ⁽¹⁾

المبتدأ «الواردات» اسم معرف بـ«أل» والخبر «تلوب» جملة فعلية مضارعة،
وتقديم «الواردات» واجب، لأنك إن أخرته بعد الفعل صار ملتبساً بالفاعل، ولظن
أنه فاعل الفعل «تلوب»، لذا وجب التقديم.

وكذلك قوله (واصفاً دخول الليل):

وَاللَّيْلُ قَدْ ظَهَرَتْ نَحِيزَتُهُ

وَالشَّمْسُ فِي صَفَرَاءٍ كَالْوَرَسِ⁽²⁾

«الليل» مبتدأ مرفوع معرفة بـ«أل» والخبر جملة «قد ظهرت» جملة فعلية
فعلها ماضٍ مسبوق بـ«قد» ويقال بهذا المثال ما قيل في سابقه.

ومنها قوله أيضاً:

سَرَى كَاحْتِسَاءِ الطَّيْرِ وَاللَّيْلِ ضَارِبٍ

بِأَرْوَاقِهِ وَالصُّبْحُ قَدْ كَادَ يَسْطَعُ⁽³⁾

«الصبح» مبتدأ مرفوع والخبر جملة «قد كاد» الماضية الناسخة المسبوقة بقد،
ويقال فيه كما قيل بما سبقه ولكن يخشى التباسه باسم «كاد».

وكذلك قوله:

بِمَنْثَوَى حَرَامٍ وَالْمَطْيِ كَأَنَّهَا

قَنَا مُسْنَدٌ هَبَّتْ لَهُنَّ خَرِيقٌ⁽⁴⁾

(1) الديوان 29: 63. والمفحص: المجثم، تلوب: تحوم حول الماء.

(2) السابق 126: 15.

(3) نفسه 137: 3. واحتساء الطير: شربها، أوراق الليل: ظلمته وجوانبه.

(4) الديوان 167: 19. المنثوى الحرام: منى، والخريق: الريح الشديدة.

«المطي» مبتدأ مرفوع اسم معرفة معرّف بـ«أل» والخبر جملة اسمية منسوخة من «كأن» + اسمها «ها» ضمير متصل + الخبر «قنا». وتقديم المبتدأ واجب.

وأيضاً قوله:

وَأَسْمَاءُ مَا أَسْمَاءُ لَيْلَةَ أَذْلَجْتُ

إِلَيَّ وَأَصْحَابِي بِأَيِّ وَأَيْنَمَا⁽¹⁾

«أسماء» مبتدأ مرفوع وهو معرفة اسم علم، والخبر جملة اسمية مكونة من المبتدأ هو «ما» الاستفهامية وخبرها كلمة «أسماء» الثانية، وعلى هذا التقديم واجب مراعاة الأصل فيه لا جائز، فلا يصح القول «ما أسماء أسماء». فالخبر لأسماء الأولى جملة اسمية مكونة من «ما» الاستفهامية المتقدمة وجوباً لأنها من أسماء الاستفهام.

■ الصورة الثالثة: المبتدأ معرفة والخبر معرفة:

في ثلاثة (3) مواضع منها. قول الشاعر (معبراً عن سعادته):

لِيَالِي دُنْيَانَا عَلَيْنَا رَجِيبَةٌ

وَإِذْ عَامِرٌ فِي أَوَّلِ الدَّهْرِ عَامِرٌ⁽²⁾

المبتدأ «عامر» الأولى، وهو اسم علم معرفة مرفوع وخبره «عامر» الثانية في عجز البيت، ويرى بعض النحويين أن لك الخيار في ذلك إذ إنَّ المبتدأ هو ذاته الخبر.

(1) السابق 278 : 192 . تكملة مواضع (المبتدأ يخشى التباسه لأن الخبر جملة فعلية) ينظر الديوان: (8) 118 - 2/ 121 - 37/ 116 - 30/ 114 (3 - 1) / 107 - 1/ 86 - 1/ 65 - 4/ 33 - 15 / 219 - 1/ 195 - 1/ 162 - (5 - 4 - 3) / 146 - 11/ 140 - 16/ 134 - 2/ 119 - 4/ 147 - 16/ 141 - 11/ 284 - 186/ 277 - 151/ 266 - 130/ 259 - 115/ 245 - 10/ 19/ 167 - 1/ 202 - 11/ . (2) نفسه 96 : 11 .

وقد أوجب ابن مالك (ت 762هـ) تقديم المبتدأ على الخبر في حال كون الاثنين معرفة ولا يجوز تقديم الخبر في هذا ونحوه⁽¹⁾.

في حين كان للعلماء آراء أخرى في هذه المسألة ذهب السيوطي (ت 911هـ) في كتابه الهمع⁽²⁾ إلى أنه إذا اجتمعت معرفتان ففي المبتدأ أقوال أحدها:

«أنت بالخيار فما شئت فاجعله مبتدأً» وعليه الفارسي وعليه ظاهر قول سيبويه. والثاني: أن الأعم هو الخبر نحو «زيد صديقي» إذا كان له أصدقاء غيره، والثالث: أنه بحسب المخاطب، فإن علم منه أنه في علمه أحد الأمرين، أو يسأله عن أحدهما بقوله: من القائم؟ فقل في جوابه: القائم زيد، فالمجهول الخبر، والرابع: أن المعلوم لدى المخاطب هو المبتدأ، والمجهول الخبر، والخامس: إن اختلفت رتبتهما في التعريف فأعرفهما المبتدأ وإلا فالسابق، والسادس: أن الاسم متعين للابتداء، والوصف متعين للخبر، نحو «القائم زيد» وإلى ذلك ذهب ابن عقيل في شرحه⁽³⁾.

وكذلك قول الشاعر:

ذَهَبَتْ بِعَقْلِكَ رِيْطَةٌ مَطْوِيَّةٌ

وَهِيَ الَّتِي تَهْذِي بِهَا لَوْ تُنْشَرُ⁽⁴⁾

المبتدأ هو «هي» ضمير رفع منفصل مبني، والخبر هو الاسم الموصول وصلته «التي تهذي بها» الاسم الموصول «التي» في محل رفع خبر، والتقديم واجب للمبتدأ، لأنك لو أخرته لالتبس بها فاعل الفعل «تهذي».

فالتقديم كان جائزاً، رغم أن الحالة مشابهة لهذا البيت للعناية والاهتمام⁽⁵⁾.

(1) شرح التسهيل، ابن مالك، 1: 296.

(2) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، 1: 381.

(3) ينظر شرح ابن عقيل 1: 232.

(4) الديوان 109: 7. وريطة: ثوب أبيض لين رقيق.

(5) ينظر الديوان 186: 16 (حالة مشابهة لكن اللبس غير وارد).

■ الصورة الرابعة: الخبر محصور في المبتدأ أو مقترن بـ «إلا» أو «إنما» لأن رتبة المحصور فيه التأخير:

وقد وردت في موضع واحد (1) في قوله:

جَعَلْنَ لَهَا حَزْنًا بِأَرْضِ تَنْوَفَةٍ

فَمَا هِيَ إِلَّا نَهْلَةٌ فَوْثُوبٌ⁽¹⁾

فالمبتدأ ضمير الرفع «هي» وهو تقديم واجب مراعاة للأصل، والخبر جاء بعد «إلا» وهو «نهلة» خبر متأخر وجوباً لأنه محصور فيه المبتدأ، والمحصور فيه حقه التأخير.

■ الصورة الخامسة: المبتدأ مؤكّد بضمير فصل أتى بعده الخبر:

وردت في موضع واحد (1) وذلك في قوله:

فَتَى هُوَ أَحْيَا مِنْ فَتَاةٍ حَيَّةٍ

وَعِنْدَ طِرَادِ الْخَيْلِ كَالْأَسَدِ الْوَزْدِ⁽²⁾

فكلمة «فتى» مبتدأ مرفوع بضممة مقدرة و«أحيا» خبر مرفوع ومتصل بينهما ضمير العماد «هو» أو ضمير الفصل، وهنا التقدم واجب للمبتدأ «فتى» (يسمى هذا الضمير عند البصريين ضمير فصل لأنه يفصل بين المبتدأ والخبر)⁽³⁾.

■ الصورة السادسة: المبتدأ بعد «أما» الشرطية التفصيلية، والخبر مقترن بالفاء ومفصول عن «أما» وجوباً:

وقد وردت هذه الصورة في الديوان في ستة (6) مواضع في ثلاثة أبيات (3) هي:

بِوَحْشِيَّةٍ أَيْمًا ضَوَاحِي مُتُونِهَا

فَمَلَسَ وَأَيْمًا كَشَحَهَا فَقَبِيبُ⁽⁴⁾

(1) السابق 30: 66. والتوفية: المفاضة.

(2) الديوان 1: 51.

(3) ينظر مع الهوامع 1: 257.

(4) الديوان 12: 11. والوحشية: الطيبة، والكشح: الخصر.

مِنْ الْأُذْمِ أَمَّا خَدُّهَا حِينَ أَثْلَعَتْ
فَصَلَّتْ وَأَمَّا خَلْقُهَا فَتَلِيبٌ⁽¹⁾
وَمَطْوِيَّةُ الْأَقْرَابِ أَمَّا نَهَارُهَا
فَنَصٌّ وَأَمَّا لَيْلُهَا فَذَمِيلٌ⁽²⁾

نلاحظ في البيت الأول مجيء «أيما» هي ذاتها «أما». (واستثقل التضعيف فأبدل الياء من إحدى الميمين)⁽³⁾ وجاء المبتدأ «ضواحي» معرّفًا بالإضافة والخبر «فملس» مقترنًا بالفاء وجوبًا ويتحتم على ذلك تأخيرها عن المبتدأ لكرهية توالي «أما» و«الفاء»، ويقال بالشطر الثاني ما قيل عن الشطر الأول «أيما كشحها فقييب». وفي البيت الثاني استخدم «أما» وكانت الحالة ذاتها «خدها» مبتدأ والخبر «فصلت» مقترن بالفاء وجوبًا ومتأخر عن الخبر، وكذلك الشطر الثاني «أما خلقها فتليّب» ويقال في البيت الثالث ما قيل بسابقه.

● الشكل الثالث: تقدم الخبر وجوبًا على المبتدأ.

قال ابن مالك: «يجب تقديم الخبر إن كان أداة استفهام، أو مضافًا إليها، أو مصححًا تقديمه الابتداء بالنكرة، أو دالًّا بالتقديم على ما لا يفهم بالتأخير، أو مسندًا دون «أما» إلى «أنّ» وصلتها، أو إلى مقرون بـ«إلا» لفظًا أو معنى، أو إلى ملتبس بضمير ما التبس بالخبر»⁽⁴⁾.

وقد ورد هذا العارض في الديوان على صور أربع (4) في خمسة وستين (65)

موضعًا هي:

-
- (1) السابق 21: 38. واتلعت: مدت رأسها، والصلت: الخد الأملس، التليّب: المستقيم الطويل.
(2) نفسه 199: 2. و الأقارب: الخواصر، والنص: السير الشديد، و الذميل: السير السريع اللين.
(3) معجم القواعد العربية في النحو والصرف، عبدالغني الدقر، 119.
(4) شرح التسهيل، ابن مالك، 1: 296 - 300.

■ الصورة الأولى: المبتدأ نكرة محضة والخبر شبه جملة:

وردت في ستين (60) موضعاً منها قوله:

وَفِي كُلِّ نَشْزٍ مَيْفَعٌ

وَفِي كُلِّ وَجْهِ لَهَا مُرْتَعَى⁽¹⁾

المبتدأ «ميفع» في الشطر الأول و«مرتعى» في الشطر الثاني وهما نكرتان محضتان لذا وجب تأخير المبتدأ وتقديم الخبر، الذي هو شبه جملة مكوّن من جار ومجرور (في: حرف جر، وكل: اسم مجرور، ونشز: مضاف إليه) وفي الشطر الثاني الأمر ذاته (في كل وجه لها مرتعى) وهذا التقديم واجب. وكذلك قوله (ناصحاً):

وَفِي الْحَقِّ مَنَجَاةٌ وَفِي الْيَأْسِ رَاحَةٌ

وَفِي الْأَرْضِ عَنْ دَارِ الْمَذَلَّةِ مَذْهَبٌ⁽²⁾

المبتدأ نكرة محضة في البيت وهو كلمات «منجاة - راحة - مذهب» وخبره أشباه الجمل المتقدمة عليه «في الحق» و«في اليأس» و«في الأرض» وكلها مكوّنة من الجار والمجرور (شبه الجملة) والتقديم واجب في هذه الحالة لأنّ المبتدأ نكرة محضة والخبر شبه جملة. ومنه أيضاً قوله:

وَسُفْعًا ثَوَيْنَ الْعَامَ وَالْعَامَ قَبْلَهُ

لَدَى مَوْقِدٍ مَا بَيْنَهُنَّ رَقِيقٌ⁽³⁾

المبتدأ نكرة محضة وهو «رقيق» مرفوعة، والمبتدأ متأخر وجوباً بسبب ذلك، وتقدّم الخبر الذي هو شبه جملة ظرف مكان منصوبة مضاف للضمير تقدّم واجباً. ومنه قوله:

عَهْدُكَ مَا تَصُبُّوْ وَفِيكَ شَبِيبَةٌ

فَمَا لَكَ بَعْدَ الشَّيْبِ صَبًا مُتِيماً⁽⁴⁾

(1) الديوان 6: 6. والنشز: المكان المرتفع، والميفع: المكان المشرف.

(2) الديوان 33: 70.

(3) السابق 167: 14. والسفع: السود.

(4) نفسه 279: 196.

المبتدأ نكرة محضة متأخر لعدم جواز الابتداء بالنكرة المحضة وهو كلمة «شبيهة» والخبر متقدم وجوباً لأنه شبه جملة من الجار والمجرور (في حرف جر والضمير المتصل الكاف) في محل جر بحرف الجر. إذاً: تقدّم الخبر شبه الجملة على المبتدأ النكرة المحضة وجوباً.
ومنه أيضاً قوله:

كُلُّ امْرِئٍ يَا أُمَّ عَمْرُو طَبِيعَةٌ

وَتَفَرَّقُ مَا بَيْنَ الرِّجَالِ الطَّبَائِعُ⁽¹⁾

المبتدأ نكرة محضة «طبيعة» والخبر شبه جملة جار ومجرور نكرة مضافة لنكرة، فتقدّم الخبر وجوباً⁽²⁾.

■ الصورة الثانية: الخبر من الأسماء المستحقة للصدارة:

وردت هذه الصورة في الديوان في ثلاثة (3) مواضع، كان المبتدأ فيها اسم استفهام وهي:

قول الشاعر (مادحاً أحد الخلفاء):

يَا بَنَ الْخَلِيفَةِ ثُمَّ أَنْتَ خَلِيفَةٌ

وْخَلِيفَةٌ مَا أَنْتَ إِذْ تُتَخَيَّرُ⁽³⁾

المبتدأ الضمير المنفصل «أنت» وهو مستحق الابتداء كونه أعرف من اسم الاستفهام، فالضمير أعرف المعارف، فالأصل تقديمه، لكن الخبر جاء اسماً مستحقاً للصدارة وهو «ما» اسم استفهام مبني في محل رفع خبر مقدم.

(1) الديوان 154 : 31.

(2) تكملة مواضع المبتدأ نكرة والخبر شبه جملة ينظر الديوان. (8 / 12 - 10 / 5 - 17 / 13 - 14 / 16 - 15 / 20 - 17 + 20 / 32 - 21 / 39 - 22 / 4 - 27 / 46 - 24 / 52 - 25 / 54 - 26 / 56 - 27 / 58 - 28 / 61 - 31 / 67 + 68 / 32 - 2 / 49 - 4 / 56 - 3 / 57 - 4 + 7 / 96 - 15 / 143 - 23 / 146 - 3 / 147 - 9 / 150 - 18 / 164 - 3 / 165 - 6 / 167 / 15 - 168 - 20 / 170 - 25 / 172 - 31 / 173 - 38 / 176 - 45 + 46 / 179 - 57 / 185 - 14 / 196 - 5 / 233 - 46 / 253 - 108 / 258 - 126 / 269 - 159).

(3) السابق 116 : 39.

وكذلك قوله:

وَأَنْتَى لَهُ الْعُذْرُ فِي حَنْثِهِ
وَلَمْ يَكْ سَائِلُهُ يَقْهَرُهُ⁽¹⁾؟

المبتدأ كلمة «العدر» معرّفة بـ«أل»، مرفوعة وهي متأخرة وجوباً عن الخبر لأن الخبر هو «أنتى» بمعنى (من أين) التي هي للظرف، لكن لها حق الصدارة لأنها من أسماء الاستفهام فالتقديم للخبر واجب في هذه الحالة.
ومنه قوله أيضاً:

أُولَئِكَ مَا يَذْرِيْنَ مَا كَامَخُ الْقُرَى
وَلَا عُصْبٌ فِيهَا رِئَاتُ الْعِمَارِسِ⁽²⁾

المبتدأ في هذا البيت هو كلمة «كامخ» المضافة إلى كلمة «القرى» بعدها، وهو متأخر وجوباً عن الخبر المتقدم وجوباً لأنه من أسماء الصدارة.

■ الصورة الثالثة: المبتدأ محصور فيه الخبر بـ«إلا» أو «إنما»:

وذلك قول الشاعر (مفتخراً بشجاعته):
إِلَى أَنْ نَزَلْنَا بِالْفَضَاءِ وَمَالَنَا
بِهِ مَعْقِلٌ إِلَّا الرَّمَاخُ الشَّوَاجِرُ⁽³⁾

تقدم الخبر النكرة «معقل» على المبتدأ المعرفة «الرماح» لأن المبتدأ محصور فيه الخبر، ورتبة المحصور فيه التأخير وهو هذا المبتدأ «الرماح»، وأداة الحصر هي «إلا» فتقديم الخبر مع المبتدأ واجب في هذه الحالة.

■ الصورة الرابعة: وهي (الوجوب عندما يكون في المبتدأ ضمير يعود على الخبر) فلم أجد لها مثلاً في الديوان ولم ترد.

(1) الديوان 118 : 2.

(2) السابق 121 : 2. وكامخ: نوع من الأدم، والعصب: الرئة تعصب بالأمعاء، والعماريس: جمع عمروس وهو الخروف.

(3) نفسه 95 : 9. والشواجر: المتداخلة.

ثانيًا: عارض التقديم والتأخير

في الجمل الاسمية المنسوخة بالأفعال

الأفعال الناسخة هي أفعال تدخل على الجمل الاسمية، فترفع المبتدأ تشبيهاً بالفاعل ويسمى اسمها وتنصب الخبر تشبيهاً بالمفعول به ويسمى خبرها⁽¹⁾ ويشترط في المبتدأ الذي ستباشره الأفعال الناسخة⁽²⁾:

- 1 - ألا يلزم الصدارة كأسماء الاستفهام وكم الخبرية والمقرون بلام الابتداء.
- 2 - ألا يكون واجب الحذف كالمخبر عنه بنعت مقطوع.
- 3 - ألا يلزم الابتدائية بنفسه أو بغيره مثل المبتدأ الواقع بعد «إذا» الفجائية و«لولا» الامتناعية.
- 4 - ألا يلزم عدم التصرف نحو (طوبى للمؤمن - وويل للكافر، وسلام عليك)
- 5 - ألا يكون مما لزم الابتداء بواسطة وذلك مثل (مصحوب إذا الفجائية) نحو قولك خرجت فإذا زيد بالباب.

كما يشترط ألا يكون الخبر جملة طلبية. وهذه الأفعال ثلاثة عشر فعلاً هي⁽³⁾:

(كان وأصبح وأضحى وظل وأمسى وبات وصار وليس، وهذه الأفعال تعمل بلاشروط، وأضاف ابن مالك (ت 761هـ) إلى هذه الأفعال زال وفتى وبرح وانفك) بشرط أن يسبقها نفي أو استفهام والفعل «مادام» المسبوق بـ«ما» المصدرية الظرفية.

(1) أوضح المسالك على ألفية ابن مالك، 1: 231.

(2) السابق الحاشية 1: 231.

(3) التصريح بمضمون التوضيح، 1: 234، وينظر شرح ابن عقيل 1: 261. وينظر شرح الكافية الشافية، 1: 380 وما بعدها. وينظر المفصل في صنعة الإعراب 1: 349 وما بعدها. وينظر التطبيق النحوي: 113.

وإضافة إلى ما تغيره هذه الأفعال الناسخة في إعراب الجملة الاسمية، حيث يصبح المبتدأ اسمها ويبقى مرفوعاً، ويُصب الخبر ليكون خبرها، فإنَّها تعطي الجملة الاسمية معنىً إضافياً فالاسمية جملة لا تدل على الزمن وخالية منه أصلاً.

لكنَّ مجيء هذه الأفعال يدخل لها زمناً طارئاً يقول د. تمام حسان⁽¹⁾: «الواضح أن الجملة الاسمية في اللغة العربية لا تشتمل على معنى الزمن - فهي جملة تصف المسند إليه ولا تشير إلى حدث ولا إلى زمن، فإن أردنا أن نضيف عنصراً زمنياً طارئاً إلى معنى هذه الجمل جئنا بالأدوات المنقولة عن الأفعال، وهي الأفعال الناسخة، فأدخلناها على الجملة الاسمية فيصبح وصف المسند إليه بالمسند منظوراً من وجهة نظر زمنية معينة» وتنقسم الأفعال الناسخة من حيث التصرف والجمود إلى⁽²⁾:

1 - ما لا يتصرف بحال وهو «ليس» باتفاق، لأنها وُضعت وضع الحرف في أنها لا يفهم معناها إلا بذكر متعلقها، و«دام» عند الفراء وكثير من متأخري النحاة لأنها صلة «ما» الظرفية.

2 - ما يتصرف تصرفاً ناقصاً وهو «زال» وأخواتها «برح وفتئ وانفك» فإنه يأتي منها المضارع ولا يأتي منها الماضي ولا المصدر ولا الوصف.

3 - ما تتصرف تصرفاً تاماً، والمقصود بتمام التصرف إمكان الإتيان منه بالمضارع والأمر والمصدر واسم الفاعل وهي «كان وأمسى وأصبح وأضحى وظل وبات وصار».

أما من حيث الاستعمال فإنَّ هذه الأفعال تنقسم إلى قسمين⁽³⁾:

(1) اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان، 193.

(2) السابق، 1: 238.

(3) أوضح المسالك، 1: 238. وينظر الأفعال الناسخة 34.

1 - أفعال ناقصة دائماً ولاسبيل لاستعمالها تامة قط، فهي لاتكتفي

بمرفوعها، بل تحتاج إلى خبر نحو: «فتى، مازال، ليس».

2 - أفعال يمكن أن تستعمل تامة، وتدل على الحدث والزمن معاً وهي: «كان

وأصبح وأضحى وظل وأمسى وبات وصار وبرح وانفك».

ومن أحكام «كان وأخواتها» - الترتيب والقاعدة العامة - أن الترتيب بين

«كان» ومعموليها من الاسم والخبر جائز، مالم يوجب هذا الترتيب أو يمنعه، مع

مراعاة أن الأصل تقدم «كان» ويليه اسمها ويعقبه خبرها، فلا يجوز العدول عن

هذا الأصل إلا لمبرر بلاغي⁽¹⁾.

أما في تقديم خبر هذه النواسخ فهو موضع خلاف بين النحويين، وتقع أحكام

المنع في ثلاثة (3) أقسام هي:

1 - وجوب تقديم الخبر على كان واسمها، نحو: «أين كان زيد؟»، و«كم كان مالك؟».

2 - منع تقديم الخبر.

3 - جواز تقديم الخبر عدا خبري ليس ومادام.

يقول ابن يعيش (ت 643هـ)⁽²⁾: (لما كان المرفوع فيها كالفاعل، و الفاعل لا

يجوز تقديمه على الفعل، لم يجز تقديم أسماء هذه الأفعال عليها، ولما كان المفعول

يجوز تقديمه على الفاعل وعلى الفعل نفسه، جاز تقديم أخبار هذه الأفعال على

أسمائها، وعليها أنفسها، ولم يَمنع من ذلك مانع» فإذا تقدم الخبر على الاسم فهو

للعناية وللاهتمام⁽³⁾ «وتوسط أخبارهن جائز خلافا لابن درستويه في «ليس» ولابن

معطٍ في «دام»).

(1)المقتضب، المبرد، 4: 87.

(2)شرح التفصيل، ابن يعيش، ج7: 113.

(3)أوضح المسالك، 1: 242.

وقد وردت الجمل المنسوخة بالأفعال الناسخة وما حمل عليها معنى وعمل في ثمانين (80) جملة منسوخة بـ «كان» وأخواتها، وأربع (4) جمل منسوخة بـ «عاد» فيمن أعملها عمل «كان» وحملها معنى «صار»، وكذلك الفعل «غدا» فيمن حملها على المعنى والعمل في جملتين، و«ما» العاملة عمل ليس صراحة في جملتين، فيكون المجموع ثمانين وثمانون (88) جملة اسمية منسوخة بالأفعال الناسخة، وقد وردت في الديوان حالات التقديم والتأخير على أشكال هي:

• الشكل الأول: جواز مراعاة الأصل:

أي جواز تقديم الخبر أو تأخيره، وجواز تقديم المبتدأ أو تأخيره، لعدم وجود مانع يحول دون ذلك، وقد مرت هذه الحالة في ستة وثلاثين (36) موضعاً.

منها قول الشاعر (يصف محبوبته):

مُنْعَمَةٌ لَوْ يُصْبِحُ الذَّرُّ سَارِيًّا

عَلَى جِلْدِهَا بَضَّتْ مَدَارِجُهُ دَمًا⁽¹⁾

الفعل الناسخ «يصبح» واسم الناسخ «الذر» اسم معرفة، ونوع الخبر نكرة منصوب، ولا مانع من تقديم الخبر على الاسم في هذا المثال كقولك «لو يصبح ساريا الذر» فالتقديم والتأخير جائز لعدم وجود مانع.

وكذلك قوله (مفتخرا بنفسه):

قَسَمًا لَنَا: مَا بَاتَ مِنْ أَحَدٍ

مِنِّي عَلَى طَمَعٍ وَلَا يَأْسٍ⁽²⁾

الفعل الناسخ «بات» وهو منفي بـ «ما» قبله في حالة الماضي، أما اسمه «أحد»

(1) الديوان 241: 78. وبضت: سالت.

(2) السابق 123: 5.

فهو نكرة مجرورة بحرف جر زائد «من» و«أحد»: اسم مجرور لفظاً مرفوع محلاً لأنه في محل اسم «بات» والخبر شبه جملة «على طمع» جار ومجرور، ولو قدّم «على طمع» على «مَنِّي من أحد» لجاز له ذلك فيقول: «ما بات على طمع مني من أحد». وكذلك قوله:

لَيْسَ الشَّبَابُ عَلَيْكَ الدَّهْرَ مُرْتَجِعًا

حَتَّى تَعُودَ كَثِيبًا أَوْ صَبَّارًا⁽¹⁾

الفعل الناسخ «ليس» ماضٍ جامد واسمه كلمة «الشباب» معرفة والخبر كلمة «مرتجعاً» نكرة إلا أنه من الجائز لعدم وجود مانع من تقديم الخبر على المبتدأ.

● الشكل الثاني: وجوب مراعاة الأصل. فيقدم اسم «كان» وأخواتها على الأخبار وجوباً، وقد مر ذلك في واحد وأربعين (41) موضعاً اتخذت الصور التالية:

■ الصورة الأولى: الاسم ضمير متصل بالفعل الناسخ:

وقد وردت في ثمانية عشر (18) موضعاً، والخبر مفرد، أو جملة، أو شبه جملة.

ومن ذلك قول الشاعر:

عَلَى طَلَلِي جُمْلٍ وَقَفْتَ ابْنُ عَامِرٍ

وَقَدْ كُنْتَ تُعَدِي وَالْمَزَارُ قَرِيبٌ⁽²⁾

نلاحظ الفعل الناسخ «كنت» المتصل بالتاء المتحركة وهو اسمها المتقدم وجوباً على الخبر لمباشرته الفعل من جهة ولأن الخبر جملة فعلية. فيمنع تأخيرها لسببين، أنه متصل بالفعل، ولأن خبره جملة فعلية، إذ يلتبس بالفاعل فتقديم الاسم واجب في هذه الحالة وأشباهاها.

(1) الديوان 84: 5. والكثيب: التل من الرمل، وأم صبار: الحرة وهي الأرض ذات الحجارة النخرة السود. تكملة مواضع الشكل الأول ينظر الديوان: (11/ 9 - 24/ 50 - 36/ 2 - 56/ 3 - 68/ 10 - 75/ 1 - 79/ 8 - 184/ 2 - 183/ 13 - 148/ 12 - 125/ 1 - 119/ 35 - 115/ 13 - 96/ 1 - 92/ 7 - 91/ 1 - 249/ 83 - 243/ 72 - 240/ 44 - 233/ 35 - 230/ 2 - 208/ 3 - 206/ 2 - 202/ 3 - 195/ 13 - 185/ 100 - 124/ 259 - 129/ 260 - 134/ 262 - 139/ 268 - 155/ 279 - 195/ 293 - 4/ 293).

(2) السابق 9: 1.

ومنه قول الشاعر (شاكياً أيامه):

مِنْ بَعْدِ مَا كُنْتُ فِيهَا نَاشِئًا غَمْرًا

كَأَنَّنِي خَارِجٌ مِنْ بَيْتِ عَطَّارٍ⁽¹⁾

«كنت» الفعل الناسخ وقد باشر الاسم الفعل الناسخ وهو الضمير المتصل «تاء الفاعل» لذا وجب تقديم اسمها على خبرها الذي هو كلمة «ناشئاً» والخبر مفرد نكرة مختصة لكن يتمتع تقديمه على اسم «كان»، لأن اسم «كان» ضمير متصل بالفعل مباشرة فوجب مراعاة الأصل.

وكذلك قوله أيضاً:

وَأَصْبَحَنْ يَسْتَأْنِسُنْ مِنْ ذِي بُوَانَةٍ

قَرَى دُونَهُ هَابِي التُّرَابِ عَمِيقُ⁽²⁾

الفعل الناسخ «أصبح» متصل مباشرة باسمه الذي هو الضمير المتصل «نون النسوة» في محل رفع، وجاء الخبر جملة فعلية «يستأنسن» ويقال به ما قيل في المثال الأول.

■ الصورة الثانية: اسم الناسخ اسم ظاهر، والخبر جملة فعلية أو اسمية منسوخة:

في عشرة (10) مواضع.

منها قوله (متأسفاً على شبابه):

فَأَضْحَى الْغَوَانِي قَدْ سَمُنَ هُرَالْتِي

وَأَجَلَيْنِ مَا رَاعَهُنَّ مَشِيبُ⁽³⁾

(1) الديوان 83: 2.

(2) السابق 175: 42. تكملة مواضع الصورة الأولى ينظر الديوان (20/ 34 - 1/ 34 - 67 - 9/ 68 - 10/ 94 - 7/ 141 - 15/ 159 - 6/ 202 - 3/ 206 - 4/ 207 - 5/ 211 - 1/ 276 - 184/ 292 - 1/ 292).

(3) نفسه 20: 33.

الناسخ «أضحى» فعل ماضٍ ناسخ ناقص مبني على الفتح المقدر على الألف
 للتعذر، وجاء اسم الناسخ ظاهر «الغواني» مرفوع بالضمّة المقدرة، في حين جاء
 الخبر جملة فعلية ماضية مسبوقه بقـد «قد سئمن»، وتقديم الاسم واجب في هذا
 الموضع، لأن الخبر جملة فعلية، وهي الحالة ذاتها في وجوب تقدم المبتدأ على
 الخبر في الجملة الاسمية الخالية من الناسخ.

وكذلك قوله أيضًا:

وَأَصْبَحَ بَاقِي الْوُدِّ بَيْنِي وَبَيْنَهُ

كَأَنَّ لَمْ يَكُنْ وَالِدُهُ فِيهِ عَجَائِبُ⁽¹⁾

الفعل الناسخ «أصبح» واسمه «باقي» وهو اسم معرفة مضاف إلى ما بعده
 «الود»، والخبر جملة اسمية منسوخة بالحرف «كأن» مع اسمها الذي هو ضمير
 الشأن المحذوف، وخبر «كأن» جملة «لم يكن» والتقديم واجب لأن الخبر جملة.

ومنها قول الشاعر:

إِذَا اسْتَوَكِفْتُ بَاتَ الْغَوِيُّ يُسَوِّفُهَا

كَمَا جَسَّ أَحْشَاءَ السَّقِيمِ طَبِيبُ⁽²⁾

الفعل الناسخ «بات» فعل ماضٍ، رفع الاسم الظاهر بعده «الغوي»، وجاء الخبر
 جملة فعلية فعلها مضارع «يسوفها» ولذا كان تقديم المبتدأ واجبا مراعاة للأصل،
 لئلا يلتبس على أنه فاعل الفعل «يسوفها» لو تأخر عن الخبر.

وقوله أيضًا:

مِنْ كُلِّ نَاجِيَةٍ يَظَلُّ زِمَامُهَا

يَسْعَى كَمَا هَرَبَ الشُّجَاعُ الْمُنْفَرُ⁽³⁾

(1) الديوان 36: 2.

(2) السابق 24: 48. واستوكفت: استمطرت - يسوفها: يشمها.

(3) نفسه 112: 19. تكلمة مواضع الصورة الثانية. ينظر الديوان (54/ 1 - 61/ 19 - 83/ 1 - 91/ 7 - 119/ 2 - 141/ 15).

الفعل الناسخ «يظل» مضارع مرفوع، واسمه ظاهر بعده «زمامها» وهو معرفة بإضافة الضمير إليه، وجاء الخبر «يسعى» جملة فعلية مضارعة، لذا وجب تقديم الاسم على الخبر مراعاة للأصل.

■ الصورة الثالثة: اسم الناسخ ضمير مستتر والخبر جملة فعلية:

في عشرة مواضع (10) منها قول الشاعر:

يَظَلُّ يُرَاعِي الْخُنْسَ حَيْثُ تَيَمَّمَتْ

مِنْ الْأَرْضِ مَا يَطْلُعُ لَهُ فَهُوَ طَالِعٌ⁽¹⁾

الفعل الناسخ «يظل» فعل مضارع، واسمه ضمير مستتر جوازا «هو» مستكن فيه مضمر، والخبر جملة فعلية مضارعة «يُرَاعِي» وتقديم المبتدأ واجب مراعاة للأصل. وكذلك قول الشاعر:

قَضَى رَبُّهَا بَعْلًا لَهَا فَتَزَوَّجَتْ

حَلِيلًا، وَمَا كَانَتْ تُؤْمَلُ مِنْ بَعْلٍ⁽²⁾

الفعل الناسخ «كانت» منفي، واسمه ضمير مستتر جوازا «هي» وخبره جملة فعلية فعلها مضارع «تؤمل» ويقال به ما قيل في سابقه من وجوب تقديم اسم الناسخ على الخبر.

■ الصورة الرابعة: الخبر محصور فيه اسم الناسخ بـ«إلا»:

وذلك موضع واحد. في قول الشاعر:

مِنْ سَاعَةٍ لَمْ يَكُ إِلَّا مُقْعَدًا

فَحَمَلِ الْهَمَّ كِنَازًا جَلْعَدًا⁽³⁾

(1) الديوان 149: 15.

(2) السابق 188: 6. تكملة مواضع الصورة الثالثة. ينظر الديوان (100 / 7 - 101 / 13 - 101 / 13).

(3) نفسه 75: 3. والمقعد: فرخ كل طائر لا ينهض للطيران، والكناز: الناقة المكتثرة اللحم، والجلعد، الناقة الشديدة.

الناسخ «يك» محذوف منه النون بحالة المضارع المجزوم للتخفيف، واسمه ضمير مستتر جوازا «هو» والخبر بعد «إلا» أداة الحصر، والمحصور فيه واجب التأخير، فتقدم اسم «يك» وجوبا في هذه الحالة.

■ الصورة الخامسة: الناسخ «ما» الحجازية، واسمها ظاهر معرفة، والخبر مجرور بحرف جر زائد:

«ما» العاملة عمل ليس المحمولة عليها معنى وعملاً، تُسمى «ما» الحجازية، لأن الحجازيين يعملونها في الأسماء، رفعاً ونصباً، بينما يهملها بنو تميم، لذا سميت «تميمية» عند كل من أهمل عملها.

الرماني (ت 384هـ) يقول: «وأهل الحجاز ينصبون بها الخبر إذا كان منفياً في موضعه، وبنو تميم يرفعونه على كل حال»⁽¹⁾.

ولكي تعمل النصب في الخبر يُشترط بها شروط أربعة (4) هي⁽²⁾:

1 - ألا يقترن اسمها بـ«إن» الزائدة.

2 - ألا ينتفي خبرها بـ«إلا».

3 - ألا يتقدم الخبر على الاسم، وإن تقدم بطل عملها.

4 - ألا يتقدم معمول خبرها على اسمها، فإن تقدم بطل عملها.

وعلى ذلك جلُّ العلماء⁽³⁾. وقد وردت «ما» الحجازية أو التميمية في الديوان

في موضعين (2) هما:

قول الشاعر (ينفي زيارته لمحبوته):

(1) منازل الحروف، علي بن عيسى بن عبدالله أبو الحسن الرماني المعتزلي، 1: 26.

(2) معجم قواعد اللغة العربية في النحو والتصريف، عبدالغني الدقر، 420 - 421.

(3) الموجز في قواعد اللغة العربية، ص 422. وينظر التطبيق النحو: 130.

وَمَا أَنَا بِالدَّارِي أَحَادِيثَ بَيْتِهَا

وَلَا عَالِمٍ مِنْ أَيِّ حَوْكٍ ثِيَابُهَا⁽¹⁾

«ما» عاملة عمل ليس دخلت على الجملة الاسمية وهي «ما الحجازية» واسمها الضمير المنفصل «أنا» وهو متقدم على الخبر مراعاة للأصل، والخبر «الداري» مجرور بحرف الجر الزائد «ب» لفظاً، منصوب في المحل على أنه خبر «ما».

الموضع الثاني قول الشاعر (يصف شوقه لمحبيته):

وَمَا وَجَدْتُ مُشْتَاقٍ أُصِيبَ فُؤَادُهُ

أَخِي شَهَوَاتٍ، بِالْعِنَاقِ لَبِيقُ⁽²⁾

بَأَكْثَرٍ مِنْ وَجْدِي عَلَى ظِلِّ سَرْحَةٍ

مِنَ السَّرْحِ إِذْ أَضْحَى، عَلَيَّ رَفِيقُ⁽³⁾

ويقال فيه ما قيل في البيت السابق، «ما» حجازية عاملة، واسمها «وجد» نكرة مختصة بالإضافة و«مشتاق» مضاف إليه، أما الخبر فهو «بأكثر» المجرور لفظاً بحر جر زائد، المنصوب محلاً على أنه خبر ما.

ولم أتطرق لحالتين أخريين فيهما «ما» يمكن إعمالها، ويمكن إهمالها، ولكن ما جعلني أدون هاتين الحالتين هو زيادة الباء في خبر «ما»، حملاً على ليس، فهي تزداد بخبر «ليس» لذلك كانت الحالة ظاهرة في أنها «الحجازية» وليست «التميمية»، وإن كان التميميون يدخلون الباء الزائدة على «ما» التميمية.

● الشكل الثالث: وجوب تقديم الخبر على الاسم.

وقد وردت هذه الحالة في الديوان في ثلاثة مواضع (3) كان اسم الناسخ في جميعها نكرة وخبره شبه جملة.

(1) الديوان 37: 3.

(2) الديوان 180: 59.

(3) السابق 181: 60. والسرحة: نوع من الشجر.

من ذلك قول الشاعر (متوعداً رجلاً اسمه كعب):

أَتَانِي عَنْ كَعْبٍ مَقَالٌ وَلَمْ يَزَلْ
لِكَعْبِ يَمِينٍ مِنْ يَدَيَّ وَنَاصِرٌ⁽¹⁾

الفعل الناسخ «لم يزل» في حالة المضارع، وهو مجزوم بـ «لم» واسم «لم يزل» هو كلمة «يمين» وهي نكرة منونة، وجاء الخبر شبه جملة مكونة من جار ومجرور «لكعب»، لذا وجب تقديم الخبر على الاسم الناسخ، وهي ذاتها الحالة التي توجب تقديم الخبر على المبتدأ في الجملة الاسمية، ونحن نعلم أن ما يجري على الجملة الاسمية قبل دخول الناسخ من أحكام يجري عليها بعد دخول النواسخ.

وكذلك قوله:

وَالْجَدُّ أَغْلَبُ أَعْيَا الْحَاسِدُونَ لَهُ
حَوْلًا، وَلَيْسَ لَخَلْقِ اللَّهِ تَغْيِيرٌ⁽²⁾

الفعل الناسخ هو «ليس» فعل جامد اسمه كلمة «تغيير»، وهو متأخر وجوباً لأنه نكرة محضة، وجاء الخبر شبه جملة من جار ومجرور «لخلق» النكرة المضافة لمعرفة بعدها «الله» وبهذه الحالة يكون تقديم خبر الفعل الناسخ على اسمه واجباً.

وأيضاً قوله (مفتخراً):

مَشِينَا فَسَوَيْنَا الْقُبُورَ فَأَصْبَحَتْ
لَهَا حَاجِزٌ عَنْ نَسْلِهَا الْمُتَفَاضِلِ⁽³⁾

الفعل الناسخ «أصبحت»، وقد تقدم الخبر «لها» جار ومجرور شبه جملة وجوباً على الاسم الناسخ الذي هو «حاجز» نكرة محضة.

(1) الديوان 96 : 14.

(2) السابق 104 : 5.

(3) نفسه 195 : 3.

ثالثاً - عارض التقديم والتأخير

في الجمل الاسمية المنسوخة بالحروف

عدّ سيبويه (ت 180هـ) الحروف الناسخة خمسة (5) حيث أسقط «أَنَّ» المفتوحة لأن أصلها «إِنَّ» المكسورة ويرى ابن يعيش (ت 643هـ) «أن الخبر يرتفع بالمبتدأ والابتداء معاً، فلما زال العامل بطل أن يكون معمولاً فيه»⁽¹⁾ في حين يقول «ابن عقيل» (ت 769هـ) في شرحه لألفية «ابن مالك»: ل «إِنَّ، أَنْ، لَيْتَ، لَعَلَّ، كَأَنَّ، عَكْسُ مَا لَكَانَ مِنْ عَمَلٍ»⁽²⁾.

ولهذه الحروف معان هي: «إِنَّ» و«أَنَّ» للتوكيد، و«كَأَنَّ» للتشبيه، و«لَكِنَّ» للاستدراك، و«لَيْتَ» للتمني، و«لَعَلَّ» للترجي والإشفاق، وكل ما سبق يعمل عكس عمل «كان» فينصب الاسم ويرفع الخبر.

وهذا مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنها لا عمل لها في الخبر، وإنما هو باقٍ على رفعه الذي كان له قبل دخول «إِنَّ» وهو خبر المبتدأ⁽³⁾.

أما بالنسبة للتقديم والتأخير في باب الجمل الاسمية المنسوخة بالحروف، فقد ورد في شرح ابن عقيل:

(وراعِ ذَا التَّرْتِيبِ إِلَّا فِي الَّذِي

كـلَيْتَ) فيها - أو - هُنَا غَيْرَ الْبَظِي⁽⁴⁾

(1) شرح المفصل، ابن يعيش، 2: 102.

(2) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، 1: 345. وينظر شرح التسهيل ج 2 ص 5 وما بعدها.

وينظر المفصل: 1: 349.

(3) السابق 1: 348.

(4) نفسه 1: 348.

أي يلزم تقديم الاسم وتأخير الخبر، إلا إذا كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً، فإنه لا يلزم تأخيره وتحت هذا قسمان⁽¹⁾:

الأول: أنه يجوز تقديمه وتأخيره وذلك نحو «ليت فيها غير البذي» أو «ليت هنا غير البذي» فيجوز تقديم «فيها، هنا» على «غير» وتأخيرهما عنها.

الثاني: أنه يجب تقديمه نحو «ليت في الدار صاحبها» فلا يجوز تأخير «في الدار» لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة.

«والأصل في رتبة «إن» وأخواتها أن تتصدر الجملة، ثم يليها اسمها، فخيرها، فلا يجوز أن يتقدم عليها اسمها ولا خيرها بلا خلاف⁽²⁾».

ويعمل عمل الحروف الناسخة «لا» النافية للجنس، ومن الحروف الناسخة الابتداء «لا» لنفي الجنس التي قصد بها التخصيص على استغراق النفي للجنس كله⁽³⁾.

ويكون اسمها وخبرها نكرة، فلا تعمل في المعرفة، وشروط عملها ستة (6) هي: «أن تكون نافية، وأن يكون النفي بها الجنس، وأن يكون النفي نصاً، وألا يدخل عليها جار، وأن يكون اسمها وخبرها نكرتين، وألا يفصل بينها وبين اسمها فاصل⁽⁴⁾».

وبالعودة لديوان حميد بن ثور الهلالي نجد أن الجمل المنسوخة بالحروف الناسخة مئة وخمسة وعشرون (125) موضعاً متضمنة أربعة (4) مواضع كان الناسخ فيها «لا» النافية للجنس وقد كانت حالات التقديم والتأخير على ثلاثة أشكال:

(1) نفسه 1: 348 + 349.

(2) شرح المفصل 2: 103.

(3) شرح ابن عقيل 1: 393.

(4) السابق 1: 394.

● الشكل الأول: تقديم اسم الحرف الناسخ على الخبر وجوباً مراعاة للأصل.

وقد ورد هذا الشكل في الديوان في مئة وتسعة عشر (119) موضعاً على تسع صور (9) بقسميها:

■ الصورة الأولى: حرف ناسخ + اسمه ضمير متصل + خبره مفرد، أو جملة، أو شبه جملة:

وردت في اثنين وستين (62) موضعاً.

من ذلك قول الشاعر:

فَأَخْلَسَ مِنْهَا الْبَقْلُ لَوْنًا كَأَنَّهُ

عَلِيلٌ بِمَاءِ الزُّعْفَرَانِ ذَهِيْبٌ⁽¹⁾

الناسخ «كأن» يفيد التشبيه، واسمه ضمير متصل به «ه» ضميره الغائب، والخبر مفرد نكرة «عليل» والتقديم واجب، لأن اسم الناسخ متصل بالحرف الناسخ مباشرة بلا خلاف، أيًا كان نوع الخبر.

وكذلك قوله:

فَمَا زَالَ يُسْقَى الْمَخْضَ حَتَّى كَأَنَّهُ

أَجِيرٌ أَنْاسٍ أَغْضَبُوهُ مُبَاعِدٌ⁽²⁾

ويقال به ما قيل في البيت السابق تماماً، الناسخ «كأن» واسمه ضمير متصل «ه» والخبر مفرد نكرة «أجير» مضافة إلى «أناس» مختصة بالإضافة.

ومنها أيضاً قول الشاعر (متحدثاً عن نفسه):

فَإِنِّي اْمُرُوْءُ عَوْدْتُ نَفْسِي عَادَةٌ

(1) الديوان 14: 14. وأخلص: اختلط يابس به برطبه، والعليل: المريض.

(2) السابق 61: 19. والمخض: اللبن الخالص لم يخالطه ماء.

وَكُلُّ امْرِئٍ جَارٍ عَلَى مَا تَعَوَّدَا⁽¹⁾

الناسخ «إنَّ» واسمه ضمير متصل هو «الياء» والخبر «امرؤ» مفرد نكرة مختصة بالوصف جملة «عَوَّدْتُ» في محل رفع صفة، والتقدم واجب.

وكذلك قول الشاعر:

كَأَنِّي أَبَارِي قَطًّا صَاحِبِي

إِذَا هُوَ صَوَّتَ ثُمَّ ابْتَدَى⁽²⁾

الحرف الناسخ «كأنَّ» واسمه ضمير متصل به «ي» ياء المتكلم، والخبر جملة فعلية فعلها مضارع «أباري» وفاعلها مستتر، ومفعولها «قطا صاحبي» وتقديم اسم «كأنِّي» على خبرها واجب مراعاة للأصل.

وأيضاً قوله:

قَوْمِي إِلَيْهَا فَإِنِّي قَدْ طَمِعْتُ لَكُمْ

أَنْ أَسْتَفِيءَ إِلَيْهَا رِيْمَةً شَحْصَا⁽³⁾

وقوله:

فَقُلْتُ: امْكُثِي حَتَّى يَسَارَ لَعَلْنَا

نُحْجُ مَعًا، قَالَتْ: أَعَامٌ وَقَابِلُهُ⁽⁴⁾

الناسخ «إنَّ» واسمه ضمير المتكلم المتصل «ي» متقدم وجوباً على الخبر الذي هو جملة فعلية ماضية مسبوقة بـ«قد» «قد طَمِعْتُ» والتقديم واجب أيضاً. وفي المثال الثاني الناسخ «لعل» واسمه الضمير المتصل «نا» والخبر جملة «نحج» جملة فعلية والتقديم واجب.

(1) نفسه 73 : 2.

(2) الديوان 7 : 9.

(3) السابق 135 : 19.

(4) نفسه 203 : 5.

وكذلك قوله:

كَأَنَّهُ بِالْبَيْدِ لَمَّا أَنْ دَمَجَ⁽¹⁾

الناسخ «كأن» واسمه ضمير متصل «ه» والخبر شبه جملة من جار ومجرور
«بالبيد» وأيضاً قوله:

سَوَى أَنَّنِي قَدْ كُنْتُ أَعْلَمُ أَنَّهَا

هِيَ الْعَذْبُ وَالْمَاءُ الْبَضَاعُ الْمُنْقَعُ⁽²⁾

نلاحظ الناسخ «أنها» مع اسمه وهو الضمير المتصل، والخبر جملة اسمية
«هي العذب»⁽³⁾.

■ الصورة الثانية: حرف ناسخ + اسمه ضمير متصل + خبره جملة منسوخة:

ثلاثة (3) مواضع. منها قوله (على أطلال محبوبته):

فَلَوْ أَنَّهَا كَانَتْ بَدَتْ يَوْمَ حَيَّةٍ

لِنُعْطِفِ الْقَرْنَيْنِ وَعِرِ مَطَامِرُهُ⁽⁴⁾

الناسخ حرف «أن» للتوكيد واسم الناسخ ضمير متصل للغائب «ها» وأما
الخبر فقد جاء جملة منسوخة بفعل ناسخ + اسمه ضمير مستتر + خبره هو جملة
فعلية (كان + الاسم ضمير مستتر + «بدت» خبر كان).

(1) حاشية الديوان 47: 6.

(2) السابق 141: 15. والبضاع: النمير المروي.

(3) ينظر الديوان: تكملة مواضع الصورة الأولى ينظر الديوان (23/ 44 - 23/ 46 - 25/ 53 - 33/ 3 - 40/ 94 - 1/ 47 - 6/ 58 - 16/ 61 - 20/ 63 - 19/ 67 - 7/ 69 - 13/ 71 - 2/ 71 - 4/ 83 - 2/ 94 - 1/ 145 - 15/ 141 - 18/ 134 - 14/ 126 - 10/ 110 - 9/ 109 - 6/ 108 - 15/ 101 - 6/ 94 - 4/ 172 - 19/ 167 - 16/ 167 - 13/ 166 - 2/ 158 - 24/ 151 - 5/ 146 - 4/ 146 - 3/ 146 - 12/ 175 - 33/ 175 - 43/ 175 - 44/ 177 - 49/ 181 - 61/ 183 - 1/ 190 - 19/ 191 - 21/ 200 - 3/ 270 - 105/ 252 - 76/ 241 - 72/ 240 - 64/ 238 - 63/ 237 - 11/ 219 - 3/ 211 - 2/ 202 - 161/ 271 - 165/ 172 - 170/ 275 - 180/ 276 - 183/ 282 - 6/ 289 - 3/ 289).

(4) السابق 100: 7.

وتقديم اسم «إِنَّ» وهو الضمير المتصل على الخبر الذي هو جملة منسوخة تقديم واجب، مراعاة للأصل.

ومثال ثان قوله:

سَوَى أَنَّنِي قَدْ كُنْتُ أَعْلَمُ أَنَّهَا
هِيَ الْعَذْبُ وَ الْمَاءُ الْبَضَاءُ الْمُنْقَعُ⁽¹⁾

الحرف الناسخ «أَنَّ» واسمه الضمير المتكلم المتصل «ي» وهو متقدم وجوباً على خبره، لأن الخبر جملة منسوخة بـ«كان» مع اسمها وخبرها.

فالخبر مكوّن من «كنت» فعل ناسخ + اسمه ضمير متصل «ت» وخبر الفعل الناسخ أيضاً جملة فعلية من أفعال اليقين «أعلم» مع فاعله وما سدّ مسد مفعوليه، وكل ذلك هو خبر للفعل الناسخ «كنت» في حين خبر «إنني» هو «كنت» واسمها وخبرها، ومتعلقات الخبر الذي هو جملة فعلية ناسخة احتاجت لمفعولين سد مسدهما «أَنَّ» واسمها وخبرها.

ونلاحظ أَنَّ - «أَنَّ» ناسخ و«ها» اسم ضمير متصل وخبر «أَنَّها» جملة اسمية «هي العذب»⁽²⁾ مر المثال سابقاً في الصورة الأولى من هذا الشكل.

■ الصورة الثالثة: حرف ناسخ + اسمه ظاهر + خبره مفرد:

في ستة عشر (16) موضعاً. منها قوله (يصف سحابة):

كَأَنَّ الرِّبَابَ لَدُّهُمْ فِي سَرَعَانِهِ
عِشَارٌ مِّنَ الْكَلْبِيَّةِ الْجُونِ ظُلُعُ⁽³⁾

(1) نفسه 141: 15.

(2) الموضع الثالث من الصورة الثانية ينظر الديوان 235: 50.

(3) السابق 138: 4. والرباب: السحاب، والدهم: السوداء، والعشار: جمع عشاء وهي الناقة مضى على حملها 10 أشهر، والجون: السوداء.

الناسخ «كأنَّ» اسمه الاسم الظاهر المعرّف بـ«أل» بعده «الرَّباب» وخبره اسم مفرد «عشَّارٌ» وهو نكرة منونة ومراعاة الأصل واجبة هنا.

ومثال ثان قوله:

قَالُوا: اذْكَبِ الْفِيلَ فَهَذَا الْفِيلُ
إِنَّ الَّذِي يَرْكَبُهُ مَحْمُولٌ⁽¹⁾

الناسخ «إنَّ» واسمه ظاهر بعده مباشرة، وهو الاسم الموصول «الذي» معرفة مع جملة الصلة «يركبه» وخبر «إنَّ» هو مفرد نكرة محضة «محمولٌ» ومراعاة الأصل واجبة.

■ الصورة الرابعة: حرف ناسخ + اسم ظاهر + جملة فعلية:

في ستة عشر (16) موضعاً. منها قوله (متغزلاً):

كَأَنَّ الرِّعَاثَ وَالنَّطَافَ تَصَلَّصَلَتْ
لِيَالِي جُمْلٍ لِلرِّجَالِ خَلُوبٌ⁽²⁾

الناسخ «كأنَّ» الذي يفيد التشبيه، واسمه اسم ظاهر معرّف بـ«أل» بعده مباشرة، أما الخبر فهو جملة فعلية «تَصَلَّصَلَتْ» مع فاعلها المستتر، والتقديم واجب مراعاة للأصل.

ومثال ثان قوله:

إِنَّ امْرَأَتَيْنِ مِنَ الْعَشِيرَةِ أُوْلِعَا
بِتَنَقُّضِ الْأَعْرَاضِ وَالْوَهْسِ⁽³⁾

(1) نفسه 205: 2. تكملة مواضع الصورة الثالثة ينظر الديوان (57/ 5 - 88/ 1 - 95/ 8 - 105/ 9 - 105/ 10 - 113/ 26 - 139/ 6 - 144/ 1 - 158/ 1 - 158/ 3 - 196/ 4 - 234/ 47 - 254/ 114 - 293/ 4).

(2) الديوان 12: 10.

(3) السابق 126: 16.

وقوله:

وَلَا غَرَوْ إِلَّا مَا يُخَبِّرُ سَالِمٌ
بِأَنَّ بَنِي أَسْتَاهِهَا نَذَرُوا دَمِي⁽¹⁾

البيتان فيهما ناسخ هو «إِنَّ»، المثال الأول اسم الناسخ هو «امرأين» مثنى اسم ظاهر، والخبر جملة فعلية «أولعا» والتقدم واجب مراعاة للأصل، وفي المثال الثالث اسم «أَنَّ» هو «بني» مفرد نكرة مضاف، منصوب بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر، مضاف للكلمة «أستاهها» وجملة «نذروا» الخبر، وهي فعلية ماضية مع فاعلها، والتقديم في البيتين واجب مراعاة للأصل.

ومثال رابع قوله:

وَقُلْنَا لَعَلَّ الْمَالَ يُزْبُو فَتَنَّقْتَنِي
وَعَلَّ غُلَامًا نَاشِئًا يَتَرَعْرَعُ⁽²⁾

في البيت السابق مثالان لهذه الصورة «لعل - عل» هما الحرف الناسخ ذاته، واسمه ظاهر منصوب بعده «المال» في الشطر الأول معرف بال إضافة و«غلامًا» نكرة منصوبة في الشطر الثاني، وهي نكرة موصوفة مختصة «ناشئًا» صفة الغلام والخبر جملة «يربو» في الشطر الأول، وجملة «يترعرع» في الشطر الثاني، وكلاهما جمل مضارعة فعلية، والتقديم واجب مراعاة للأصل.

■ الصورة الخامسة: حرف ناسخ + اسم ظاهر + الخبر جملة اسمية:

في أربعة (4) مواضع. منها قوله:

كَمِثْلِي غَدَاتِي وَلَكِنْ صَوْتُهَا
لَهُ عَوْلَةٌ لَوْ يَفْقَهُ الْعَوْدُ أَرْزَمًا⁽³⁾

(1) نفسه 211: 2. ولا غرو: لا عجب، وبنو أستاهها: يريد أنهم مخروون لا مولودون.

(2) نفسه 211: 2. تكملة مواضع الصورة الرابعة ينظر الديوان (38/ 4 - 72/ 5 - 72/ 6 - 91/ 8 - 111/ 16 - 117/ 42 - 117/ 44 - 209/ 7 - 217/ 3 - 228/ 29 - 183/ 4).

(3) الديوان 269: 159.

الناسخ «لكنَّ» للاستدراك، واسمه اسم ظاهر منصوب متقدّم، وهو معرّف بالإضافة إلى الضمير «صوتها»، والخبر جملة اسمية مكونة من مبتدأ مؤخر عن الخبر، لأنَّ المبتدأ «عولة» نكرة محضة، والخبر شبه جملة جار ومجرور «له» فالتقديم واجب مراعاة للأصل.

ومثال ثان قوله:

شَهِدْتُ بَأَنَّ اللَّهَ حَقُّ قَضَاؤُهُ

وَأَنَّ الرَّبَّ بَيْعُ الْعَامِرِيِّ رَقِيعٌ⁽¹⁾

الناسخ «أَنَّ» للتوكيد، اسمه لفظ الجلالة «الله» ظاهر منصوب معرفة مقدّم على الخبر وجوباً، لأنَّ الخبر جملة اسمية مكوّنة من المبتدأ والخبر المتقدّم فيها الخبر على المبتدأ جوازاً «حق قضاؤه» فتقديم اسم «إنَّ» على خبرها كان واجباً، والتقديم في خبر الناسخ الذي هو جملة اسمية كان تقديماً جائزاً.

وقد ورد اسم الناسخ ضميراً متصلاً والخبر جملة اسمية.

وذلك كما في البيت:

وَمَالِي بِهَا عِلْمٌ سِوَى الظَّنِّ وَالَّذِي

إِلَى بَيْتِهِ تُرْجَى حَوَافٍ وَظُلُغٌ⁽²⁾

سِوَى أَنَّنِي قَدْ كُنْتُ أَعْلَمُ أَنَّهَا

هِيَ الْعَذْبُ وَالْمَاءُ الْبَضَاعُ الْمُنَقَّعُ

■ الصورة السادسة: حرف ناسخ + اسم الناسخ + الخبر مقترناً باللام المزحلقة:

في سبعة (7) مواضع. ذلك في قوله:

وَإِنَّ الَّذِي مَنَّكَ أَنْ تُسْعِفَ النَّوَى

بِهَا يَوْمَ رَعْنِي صَارَةً لَكَذُوبٍ⁽³⁾

(1) السابق 144: 1.

(2) الديوان 141: 14 + 15. وترجى: تساق، والحوافي: جمع الحافي وهو البعير الذي رُقَّ خفه من طول السير، والظلع: جمع ظالع وهو البعير الذي يعرج. ينظر الديوان 271: 166.

(3) السابق 22: 42. ورعني: الرعن: الأنف الطويل البارز، وصارة: جبل في ديار بني أسد قرب فيد وهو ممنوع من الصرف وصرفه للضرورة.

وَأَنَّ الَّذِي يَشْفِيكَ مِمَّا تَضْمَنْتَ
ضُلُوعَكَ مِنْ وَجْدٍ بِهَا لَطِيبٌ⁽¹⁾
وَأَنِّي لَعَفٌّ عَنْ زِيَارَةِ جَارَتِي
وَأَنِّي لَمَشْنُوءٌ إِلَيَّ اغْتِيَابُهَا⁽²⁾
إِنَّ أَمْرًا دَاوَيْتُ عُرَّتَهُ
فَتَنَقَّصْتُ بَعْدِي لَذُو وَقْسٍ⁽³⁾
وَلَوْلَا وَصَالٌ مِنْ عُمَيْرَةٍ لَمْ أَكُنْ
لِأَضْرِمَها إِنِّي إِذَا لَطِيقٌ⁽⁴⁾
إِنَّ الْخِلَافَةَ بَعْدَهُمْ لَذَمِيمَةٌ
وخلائف طُرفٍ لِمَا أَحْقَرُ⁽⁵⁾

نلاحظ ورود سبع (7) حالات لورود اللام المرحقة في الخبر، والحالة السابقة في الشطر الأخير من البيت الأخير، دخلت على معطوف على الخبر، وقيل أَنَّ البيت الأخير هو أحسن ما زيدت به اللام مرحقة.

- يقول ابن مالك (ت 672هـ) في شرح التسهيل⁽⁶⁾:

في (إِنَّ الْخِلَافَةَ بَعْدَهُمْ لَذَمِيمَةٌ وَخُلَافٌ طُرْفٌ لِمَا أَحْقَرُ) «وأحسن ما زيدت فيه خبر المبتدأ المعطوف بعد «إِنَّ» المؤكد خبرها بها».

وقد أجاز المبرد (ت 285هـ) دخولها على خبر «أَنَّ» المفتوحة⁽⁷⁾. أما الأبيات السابقة فإننا نلاحظ دخولها على خبر «إِنَّ» وهي المرحقة.

(1) نفسه 23 : 43.

(2) نفسه 37 : 1.

(3) نفسه 127 : 17. والعرة والوقس: الجرب.

(4) نفسه 181 : 61.

(5) نفسه 117 : 45.

(6) شرح التسهيل، ابن مالك 2 : 31.

(7) شرح ابن عقيل 1 : 367.

يقول الزجاجي⁽¹⁾ (ت 337هـ): «لا يجوز إدخال اللام على شيء من أخوات «إِنَّ» غيرها للعلة التي مضى ذكرها في بابها، ولا تدخل على «لَكَنَّ» وإن كانت مؤكدة».

وبكل ما سبق تأخر الخبر عن اسم «إِنَّ» لاقتراحه باللام المزلقة، ولأن اسم الناسخ في البيت الأول «الذي منَّاك» اسم موصول معرفة مع صلته، وخبر «إِنَّ» كلمة «لكنزوب» وفي البيت الثاني اسم «إِنَّ» «الذي يشفيك» اسم موصول معرفة مع صلته والخبر «لطبيب».

وفي البيت الثالث مرت الحالة مرتين الشطر الأول «إني» حرف ناسخ، واسمه ضمير متصل والخبر «لعف» نكرة اتصلت باللام المزلقة، والشطر الثاني «وإني لمشوء» يقال به ما قيل في الشطر الأول من البيت ذاته.

وفي البيت الرابع «إِنَّ» حرف ناسخ، واسمها نكرة «أمرأ»، والخبر «لذو» اسم من الأسماء الستة اتصلت به اللام المزلقة.

وفي البيت الخامس الشطر الثاني الناسخ «إني» واسمه ضمير متصل «الياء» والخبر «لمطيق» نكرة متصلة باللام المزلقة.

وفي البيت السادس الحرف الناسخ «إِنَّ» واسمها معرف بـ«أل» «الخلافة»، وخبر الناسخ «لذميمة» اتصلت به اللام المزلقة. وتأخير الخبر واجب في كل ما سبق.

■ الصورة السابعة: حرف ناسخ مخفف + اسمه ضمير الشأن المحذوف + الخبر جملة:

وردت في خمسة (5) مواضع:

يقول ابن عقيل: (ت 769هـ) «إذا خففت «أَنَّ» المفتوحة بقيت على ما كان لها من العمل، لكن لا يكون اسمها إلا ضمير الشأن المحذوف، وخبرها لا يكون إلا جملة»⁽²⁾. وقال:

وإن يكن فعلاً ولم يكن دعا

ولم يكن تصريحه ممتنعاً⁽³⁾

(1) اللامات، عبدالرحمن اسحاق البغدادي النهاوندي الزجاج أبو القاسم، 1: 158.

(2) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 1: 383.

(3) السابق 1: 385 وما بعدها.



فالأحسن الفصل بقد أو نفي أو
تنفيس أو لو قليل ذكر لو

وإن وقع خبر «أن» المخففة جملة اسمية لا يحتاج إلى فاصل. وإن وقع فعلية
فلا يخلو أن يكون كما وردت في البيت الثاني مما سبق. ويقول:

وخفف كأن أيضاً فنوي
منصوبها وثابتاً أيضاً زوي

فإن خففت (كأن) نوي اسمها وأخبر عنها بجملة.

وقد وردت هذه الصورة في الديوان في خمسة (5) مواضع:

منها قول الشاعر:

وَأَصْبَحَ بَاقِيَ الْوُدِّ بَيْنِي وَبَيْنَهُ
كَأَنَّ لَمْ يَكُنْ؛ وَالْدَّهْرُ فِيهِ عَجَائِبُ⁽¹⁾

«كأن» حرف ناسخ مخفف عن «كأن» الثقيلة، واسمها ضمير الشأن المحذوف
المقدم وجوباً على الخبر، الذي هو جملة منسوخة بـ«كان» المضارعة المنفية المجزومة
بـ«لم» («كأن لَمْ يَكُنْ») وهذا شرط واجب أن يفصل عن «كأن» المخففة خبرها بشيء
مثل النفي، ومثله البيت التالي:

وَرَايِلَ عِنْدَ الْمَوْتِ مَا كَانَ يَخْتَوِي
كَأَنَّ لَمْ يَكُنْ تُلْقَى عَلَيْهِ شَرَّاشِرُهُ⁽²⁾

ويقال به ما قيل في البيت السابق:

وَقَائِلَةٌ أَنْ قَدْ تَبَدَّلَتْ بَعْدَنَا
وَعَالَتُكَ عَنَّا يَا حَمِيدُ الْغَوَائِلِ⁽³⁾
فَأَرْسَلْتُ أَنْ وَاللَّهِ مَا بَعْتُ وَضَلَّكُمْ
بِوَصْلِ وَلَا رَأَيْتُ لِعَيْنِي الْبَدَائِلِ⁽⁴⁾

(1) الديوان 36 : 2.

(2) الديوان 101 : 13.

(3) السابق 201 : 1.

(4) نفسه 201 : 2.



الناسخ هو «أَنْ» المخففة عن الثقيلة، واسمها ضمير الشأن المحذوف، والخبر جملة «تَبَدَّلَتْ» المفصولة عنه «بَقَدْ» وهو شرط، والتقدير «أنه قد تبدلت» والبيت الذي بعده يقال به ما قيل بسالفه.

ومثله يقال في البيت:

تَجَرَّمْ أَهْلُوهَا لَأَنْ كُنْتُ مُشْعِرًا
جُنُونًا بِهَا يَا طُولَ هَذَا النَّجْرُمِ⁽¹⁾

«أَنْ» حرف ناسخ مخففة عن الثقيلة، والاسم ضمير الشأن المحذوف، والخبر جملة «كُنْتُ» الناسخة للجملة الاسمية، والتقديم لضمير الشأن في كل ما سبق واجب.

■ الصورة الثامنة: «ليت شعري»:

وردت في موضع واحد في البيت:

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ أَقُولُ لِفِتْيَةٍ
وَصُهْبٍ بِمُؤْمَاةٍ تَغْضُ وَتَرْفَعُ⁽²⁾

الناسخ «لَيْتَ» واسمه «شعري» التي بمعنى «علمي» والخبر محذوف وجوباً في هذه الصيغة لذا كانت مراعاة الأصل وتقديم الاسم على الخبر واجب.

«.....» والتزمت العرب حذف خبر «ليت» في قولهم «ليت شعري» لأنه بمعنى «ليتني أشعر» ولا بد معه من استفهام، يسد مسد المحذوف متصلاً بـ«شعري» أو منفصلاً باعتراض⁽³⁾.

■ الصورة التاسعة: لا النافية للجنس + اسمها نكرة بعدها مباشرة دون فاصل متقدم وجوباً:

في أربعة (4) مواضع. مثال على ذلك قول الشاعر:

(1) نفسه 211: 1. وينظر الديوان 165: 6.

(2) نفسه 143: 24. والصهب: جمع أصهب وهو البعير ليس بشديد البياض، والمؤماة: المفازة الواسعة، تغض: تكف عن السير، ترفع: تبالغ في السير.

(3) شرح التسهيل، 2: 16.

وَنَحْنُ نَاسٌ بِأَرْضٍ لَّا حُصُونٌ بِهَا
إِلَّا الْأَسِنَّةُ وَالْجُرْدُ الْمَحَاضِيرُ⁽¹⁾

«لا» النافية للجنس واسمها نكرة «حصون» متقدمة على الخبر وجوباً، لعدم جواز أن يفصل بين «لا» واسمها فاصل، وإلا أُبطل عملها، وما قيل في هذا المثال من تقديم واجب لاسم «لا» النافية للجنس يقال في غيره.

ومثال ثان قوله:

بَخْرَانٍ تَنْتَسِبُ الْبُحُورُ إِلَيْهِمَا
لَا بَخْرٌ بَعْدَهُمَا يَهَارُ وَيُغْمَرُ⁽²⁾

● الشكل الثاني: التقديم والتأخير في خبر الناسخ جوازاً.

وهو عندما يكون شبه جملة، سواء كان اسم الناسخ معرفة أم نكرة. ومثاله في الديوان جاء في ستة (6) مواضع منها قوله:

تَرَى الْعِلَافِيَّ عَلَيْهَا مُوَكَّدًا
كَأَنَّ بُرْجًا فَوْقَهَا مُشِيدًا⁽³⁾

الناسخ «كأن» واسمه «برجاً» مفرد نكرة موصوفة بكلمة «مشيدا» التي فصلت عن موصوفها بشبه الجملة «فوقها» الظرف و«فوقها» هذه هي الخبر، وقد تقدم اسم «كأن» على الخبر جوازاً، إذ يستطيع القول «كأن فوقها برجاً مشيداً» فتقديم الاسم على الخبر هنا جائز، وليس واجب. والأوجب مراعاة الأصل دائماً.

ومثال ثان قوله:

كَأَنَّ فِي عَجْسِهَا عَجْلَى وَرَنْتَهَا
عَلَى ثِمَادٍ يُحْسِي مَأْوَها قُلْصًا⁽⁴⁾

(1) الديوان 104: 6. والمحاضير: جمع محضر وهو فرس يعدو مرتفعاً.
(2) السابق 116: 40. ويهار: يكثر مأؤه. تكلمة مواضع الصورة التاسعة ينظر الديوان (2/211 - 8/140).
(3) نفسه 76: 5. والعلافي: نسبة إلى علاف أبو قبيلة جرم من قضاة.
(4) الديوان 131: 7. وعسجها: مقبض القوس، وعجلى: اسم ناقة الشاعر، والثمد: الماء القليل، وحساه الماء: سقاه.

«كَأَنَّ» الناسخ وتقدم شبه الجملة «عجسها» على الاسم «عجلى».

وكذلك قوله:

وَيُرَى الصَّبَاحُ كَأَنَّ فِيهِ مُصْلِتًا
بِالسَّيْفِ يَحْمِلُهُ حِصَانٌ أَشْقَرٌ⁽¹⁾

كَأَنَّ مُصْلِتًا بالسيف يحمله حصان أشقر فيه الناسخ «كَأَنَّ» واسمه «مصلتًا»
وخبره شبه جملة، وقد تقدم الاسم جوازًا وتأخر الخبر.

ومنه قوله:

كَأَنَّ عَلَى أَشْدَاقِهِ نَوْرَ حَنُوءَةٍ
إِذَا هُوَ مَدَّ الْجَيْدَ مِنْهُ لِيَطْعَمَا⁽²⁾

«كَأَنَّ» حرف ناسخ واسمه «نور» متأخر جوازًا عن الخبر «على أشداقه» شبه
الجملة من الجار والمجرور وهو تقدم جائز للخبر. ويستطيع القول «كَأَنَّ نور حنوة
على أشداقه» فالاسم «نور» نكرة مختصة بالإضافة الى كلمة «حنوة».

أما الشكل الثالث (التقديم الواجب للخبر) فإنني لم أقف على أي مثال لهذا
الشكل في شعر الشاعر حميد بن ثور الهلالي.

(1) السابق 111: 16.

(2) نفسه 264: 146. تكملة مواضع الشكل الثاني (تقديم وتأخير خبر الناسخ جوازًا) ينظر الديوان
(254/ 114 - 293/ 3).

الفصل الثاني

التقديم والتأخير في الجملة الفعلية ومكملاتها

الفصل الثاني

التقديم والتأخير في الجملة الفعلية ومكملاتها

كنا قد ذكرنا سابقاً أن الجملة الفعلية هي المبدوءة بفعل، كما ذكرتُ كتب النحو، وتحدثنا عن الرتبة، والتقديم، والتأخير عموماً، وفي الجملة الاسمية خصوصاً، وكذلك فإن هذا العارض يصيب الجملة الفعلية كما كان في الجمل الاسمية، والأصل في ترتيب الجملة الفعلية أن يتصل الفاعل بفعله، ثم يجيء المفعول، وقد يعكس وقد يتقدمها المفعول⁽¹⁾. وعلى ذلك الأشموني في شرحه للألفية⁽²⁾.

وكل ذلك جائز وواجب. والأصل تقدم الفاعل على المفعول فأما جواز الأصل نحو: (وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُودَ) (النمل: 16).

وأما وجوب تقدم الفاعل على المفعول ففي مسألتين:

إحدهما: أن يخشى اللبس كـ «ضرب موسى عيسى».

الثانية: أن يُحصر المفعول بـ «إنما» نحو: «إنما ضرب زيدٌ عمراً» وكذا الحصر بـ «إلا» عند الجزولي وجماعة وأجاز البصريون والكسائي والفراء وابن الأنباري تقديمه على الفاعل كقوله: «ولما أبى إلا جماحاً فؤاده».

أما توسط المفعول به جوازاً فنحو: (وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ) (القمر: 41).
وأما وجوبه ففي مسألتين⁽³⁾:

(1) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 2: 103. وينظر ضياء السالك 2: 30. والتطبيق النحوي 174.

(2) شرح الأشموني 1: 402، وينظر شرح ابن عقيل 2: 96.

(3) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 2: 109. وينظر ضياء السالك 2: 31 وما بعدها. وينظر شرح الأشموني 1: 402 وما بعدها، وينظر شرح ابن عقيل 2: 96.

إحداهما: أن يتصل بالفاعل ضمير المفعول نحو: (وَ إِذَا ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ) (البقرة: 124)، الثانية: أن يُحَصَّرَ الفاعل بـ«إنما» نحو: (إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ) (فاطر: 28)، وكذا الحصر بـ«إلا» عند غير الكسائي.

جواز تقديم المفعول على الفعل والفاعل معاً⁽¹⁾.

أما تقدم المفعول به جوازاً (فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ) (البقرة: 87).

أما وجوباً ففي مسألتين:

إحداهما: أن يكون مما له الصدارة نحو: (فَأَيُّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ) (غافر: 81).

(أَيُّ مَا تَدْعُوا) (الإسراء: 11).

الثانية: أن يقع عامله بعد الفاء، وليس له منصوب غيره، ومقدم عليه، نحو: (وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ) (المدثر: 3).

(فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ) (الضحى: 9).

وإذا كان الفاعل والمفعول ضميرين، ولا حصر في أحدهما، وجب تقديم الفاعل كـ«ضربته» وإذا كان المضمّر أحدهما فإن كان مفعولاً وجب وصله، وتأخير الفاعل كـ«ضربني زيد» وإن كان فاعلاً وجب وصله، وتأخير المفعول، أو تقديمه على الفعل كـ«ضربتُ زيداً» و«زيداً ضربتُ».

الخلاصة فيما تقدم:

1 - يجب تقديم الفاعل على المفعول في ثلاث مسائل⁽²⁾:

أ - أن يُخْشَى اللبس.

(1) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 2: 115.

(2) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 2: 117 الحاشية.

ب - أن يكون المفعول محصوراً فيه .

ج - أن يكون كل من الفاعل والمفعول ضميرين .

2 - يجب توسط المفعول في ثلاث مسائل:

أ - أن يكون الفاعل ملتبساً بضمير المفعول .

ب - أن يكون الفاعل محصوراً فيه .

ج - أن يكون المفعول ضميراً متصلاً والفاعل اسماً ظاهراً .

3 - يجب تقديم المفعول على عامله في مسألتين:

أ - أن يكون له صدر الكلام .

ب - أن يكون معمولاً لما بعد الفاء بشرطه المقدم .

4 - يجب تأخير الفاعل إذا كان المفعول به ضميراً متصلاً والفاعل اسماً ظاهراً .

ويلاحظ أن المواضع التي يتقدم الفاعل فيها وجوباً، هي عينها المواضع التي يتأخر فيها المفعول وجوباً، والمواضع التي يجب فيها تقديم المفعول على عامله، هي المواضع التي يتأخر فيها الفاعل وجوباً، ويمتنع تقديمه عليه، ولا يجوز تقديم الفاعل على عامله مطلقاً .

جاء في (شرح ابن عقيل) الموضع الثاني⁽¹⁾ - في تقديم المفعول على عامله أن يكون المفعول به ضميراً منفصلاً في غير باب (سئلته - خلتيه) اللذين يجوز فيهما الفصل والوصل مع التأخير نحو قوله (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ) (الفاتحة: 4) .

وقد ورد تقدم المفعول به على الفاعل كثيراً في كلام العرب، بل وحذفه لأنه فضلة «إن قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ الأول وذلك قولك ضرب زيداً عبدالله لأنك إنما أردت به مؤخراً وهو عربي جيد كثير⁽²⁾» .

(1) ينظر شرح ابن عقيل 2: 97 وما بعدها + الحاشية .

(2) الكتاب، سيبويه، 1: 14 .

يقول ابن جنّي (ت 362هـ): «إن المفعول قد شاع عنهم واطرد في مذاهبهم كثرة تقدمه على الفاعل».

وهذا التقديم يحرص عليه المتكلم وفقاً لغرض يقتضيه المقام، والغرض من تقديم المفعول به يدور حول العناية والاهتمام⁽¹⁾.

«إلا أن التقديم يخرج لمعانٍ أخرى يقصدها المتكلم كالافتخار أو التعظيم أو التحقيق وغير ذلك حسب ما يقتضيه السياق»⁽²⁾.

«وقد يقع التقديم لمراعاة الموسيقى والسجع في القرآن الكريم ومراعاة القافية في الشعر وقد يتقدم للاختصاص»⁽³⁾.

المتعلقات: هي كل ما يتصل بالفعل وما يتعلق به من المفاعيل الخمسة والحال والجار والمجرور... وغير ذلك، مما لا يحصره العد، وهذه المتعلقات على قلة أهميتها بالمقارنة مع أهمية ركني الجملة فإن لها دواعي معنوية يكشف عنها سياق الحال، ولسبب كثرة المتعلقات وتنوع علاقات الإسناد فيما بينها، فقد جعلها البلاغيون باباً مستقلاً لكثرة مباحثها لأنها في الواقع فرع من فروع أحوال الإسناد⁽⁴⁾.

ورتبة المفعول به - كما مر سابقاً مثلاً - من الرتب غير المحفوظة ويمكن تقديمه على الفاعل وعلى الفعل، والسر في ذلك أن الأصل في المفعول ونظائره التأخر عن العالم في الوجود الذهني وأن تقديمه عليه ليس فقط لافتاً للانتباه من حيث مجيئه على غير العادة، وإنما لأنه خالف فيه موقعه في النفس مما تحسُّ

(1) الخصائص، ابن جنّي، 1: 295.

(2) معاني النحو 2: 76 - 80.

(3) من أسرار اللغة د. إبراهيم أنيس 349: 350. (مع تحفظي على استعمال كلمة السجع فيما يخص القرآن الكريم).

(4) خصائص التركيب. دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني، محمد أبو موسى، 253.

معه النفس بأن تقديمه لأمر مهم اقتضاه يوجب تأكيد الحكم بالنسبة له مما وجب للفاعل عند تقديمه على فعله⁽¹⁾.

وفي ديوان الشاعر تم إحصاء ألف وسبعمئة وإحدى وعشرين (1721) جملة فعلية، متضمنة أنواع الفعل الماضي، المضارع، والأمر المبني للمجهول، والمعلوم، واللازم، والمتعدي الناصب لمفعول واحد أو أكثر، سواء كان أصل المفاعيل مبتدأ وخبراً أو ليس مبتدأ وخبراً.

إلا أننا عندما نتحدث عن عارض التقديم والتأخير فإن ذلك لا يطال إلا الأفعال المتعدية بالذات، سواء كان الفعل متعدياً لمفعول واحد أم أكثر، وأياً كان نوع المفعول به حيث إنه قد يكون⁽²⁾ مفعولاً به صريحاً أو غير صريح، وغير الصريح يتضمن المفعول الذي يتعدى إليه الفعل بحرف الجر نحو: «رغبتُ في العمل» و«رضيتُ عن نتائجه»، والجملة التي تقع موقع المفعول به نحو: «رأيتُ العلمَ يبني والجهلَ يهدم» والمصدر المؤول نحو: «أود أنْ تحافظَ على وقتك».

وقد يُحذف حرفُ الجر فتتصب الاسم الذي كان مجروراً به، وبناءً على أن التقديم والتأخير يطال الجمل الفعلية التي فعلها متعد، فإن الجمل التي طالها العارض سبعمئة وإحدى وستين (761) جملة من أصل ألف وسبعمئة وإحدى وعشرين (1721) وقد جاء التقديم والتأخير في الجمل الفعلية على مبحثين.

● المبحث الأول: التقديم والتأخير في الجمل الفعلية المكوّنة من فعل وفاعل ومفعول به.

● المبحث الثاني: التقديم والتأخير بين المفعولات في الأفعال التي تنصب مفعولين.

(1) الأسس النفسية لأساليب البلاغة العربية. مجيد عبدالحميد ناجي، 1: 116 - 117.

(2) النحو والصرف - عاصم بهجت البيطار، 120 - 121.

المبحث الأول: التقديم والتأخير في الجمل الفعلية المكوّنة من فعل وفاعل ومفعول به

يأتي التقديم والتأخير في الجمل الفعلية (فعل - فاعل - مفعول به) في ست حالات، وهي:

● الحالة الأولى:

- تقديم الفاعل على المفعول به جوازاً، والترتيب: (فعل + فاعل + مفعول به) وبهذه الحالة يكون تقدم الفاعل وتأخر المفعول به جائزاً، ولا ضير من تقديم المفعول به على الفاعل، حيث يبقى الإعراب ثابتاً حتى لو تقدم المفعول به، شريطة أمن اللبس، أو وجود قرينة، وقد جاء ذلك على صورتين:

■ الصورة الأولى: فعل + فاعل اسم ظاهر + المفعول به اسم ظاهر (معرب أو مبني):
وقد جاء في سبعة وثلاثين (37) موضعاً منها:

فَلَا يُبْعِدُ اللَّهُ الشُّبَابَ وَقَوْلُنَا

إِذَا مَا صَبَوْنَا صَبْوَةً سَنُتُوبُ⁽¹⁾

الفعل «يُبْعِدُ» مضارع مرفوع وفاعله لفظ الجلالة «الله» مرفوع ومفعوله «الشباب» منصوب وجاءت الجملة حسب الترتيب الأصلي مراعاة للأصل جوازاً هنا. ومثال ثان قول الشاعر:

إِذَا أَخْلَفَ الْمَرْءُ مَوْعُودَهُ

فَلَا عَذَرَ اللَّهُ مَنْ يَعْذُرُهُ⁽²⁾

(1) الديوان 20: 36.

(2) الديوان 20: 36. تكملة مواضع الصورة الأولى من الحالة الأولى (تقديم الفاعل على المفعول به جوازاً) ينظر الديوان: (8/131 - 7/131 - 4/118 - 15/101 - 17/97 - 1/97 - 5/90 - 1/80 - 3/71 - 11/68) - 41/232 - 1/206 - 1/200 - 6/188 - 55/179 - 53/178 - 11/132 - 17/167 - 10/147 - 119/255 - 119/255 - 108/253 - 95/248 - 94/248 - 78/241 - 67/239 - 59/237 - 3/193 - 2/254 - 8/282 - 152/267 - 132/259 - 128/258 - 121/256 - 119/255 -

في البيت فعلان ماضيان مبنيان «أَخْلَفَ» و«عَذَرَ» والفاعل في الشطر الأول «المرءُ» اسم ظاهر مرفوع والمفعول به «موعودَه» اسم ظاهر منصوب وهو مضاف للضمير بعده «هـ» والشطر الثاني فاعله لفظ الجلالة «اللهُ» ومفعوله اسم موصول «مَنْ» وهو مبني في محل نصب مفعول به، وجملة الصلة بعده «يعذره».

■ الصورة الثانية: فعل + فاعل اسم ظاهر + مفعول به مصدر مؤول:

وقد وردت في موضع واحد فقط، وذلك قول الشاعر:

تَرَى السَّوْذَقَ الْوَضَّاحَ مِنْهَا بِمِغْصَمٍ

نَبِيلٍ وَيَأْبَى الْحِجْلُ أَنْ يَتَقَدَّمَ⁽¹⁾

الفعل «يأبى» مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة للتعذر، والفاعل «الحجلُ» اسم ظاهر مرفوع، والمفعول به المصدر المؤول المكوّن من «أَنْ» الناصبة، والفعل المضارع «يتقدّم» والتقدير: «يأبى الحجلُ التقدّم».

● الحالة الثانية:

- تقديم الفاعل على المفعول به وجوباً والترتيب (فعل + فاعل + مفعول به).

وبهذه الحالة لا بد من أن يكون الفاعل متقدماً على المفعول به لوجود مانع نحوي يمنع جواز تأخيرها، وقد جاء التقديم واجباً على تسع (9) صور هي:

■ الصورة الأولى:

فعل + الفاعل ضمير متصل بالفعل + المفعول به ضمير متصل:

وقد جاءت في تسعة وأربعين (49) موضعاً منها قوله:

تَقُولَانِ: طَالَ النَّأْيُ لَنْ نُخْصِيَ الَّذِي

نَأَيْنَاكَ إِلَّا أَنْ يَعُدَّ لَبِيبٌ⁽²⁾

(1) السابق 242: 79. والسوذك: السوار، والحجل: الخلخال.

(2) الديوان 18: 28.

الفعل «نأى» ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير فاعل الجماعة «نا» وهو ضمير متصل في محل رفع فاعل، والمفعول به أيضاً ضمير متصل «ك» مبني على الفتح في محل نصب مفعول به، ونلاحظ أنَّ الفاعل والمفعول به ضميران متصلان لا حصر لأحدهما، ولذا وجب تقديم الفاعل هنا.

ومثال ثان قوله:

أَذْنُتُ لَكُمْ أَنْ تَظْلِمُونِي جُهِدَكُمْ
وَأَنْ تَقْتُلُونِي إِنْ قَدَرْتُمْ عَلَى قَتْلِي⁽¹⁾

في الشطر الأول الفعل «تظلموني» فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، وجاء الفاعل ضميراً متصلاً هو «و» واو الجماعة مبني في محل رفع فاعل والنون «ن» للوقاية و«ياء» ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، ويقال بالفعل «تقتلونني» ما قيل بالفعل «تظلموني» تماماً، والتقديم واجب هنا أيضاً⁽²⁾.

• الصورة الثانية:

فعل + فاعل ضمير متصل + مفعول به ظاهر (مبني أو معرب).

وبهذه الحالة يكون تقديم الفاعل واجباً، وتأخير المفعول به عنه كذلك، إلا أنه يجوز تقديم المفعول به على الفعل والفاعل معاً، وقد وردت هذه الصورة في مئة وستة وعشرين (126) موضعاً منها قول الشاعر:

جَعَلْنَ لَهَا حُرْناً بَارِضَ تَنْوُفَةٍ
فَمَا هِيَ إِلَّا نَهْلَةٌ فَوْثُوبٌ⁽³⁾

(1) السابق 194: 10.

(2) تكملة مواضع الصورة الأولى من الحالة الثانية ينظر الديوان: (22/41 - 35/5 - 35/6 - 61/19 - 61/5 - 57/6 - 91/6 - 98/3 - 102/3 - 108/6 - 15/34 - 121/189 - 127/96 - 131/9 - 133/13 - 146/6 - 164/4 - 233/45 - 229/31 - 229/31 - 194/10 - 192/10 - 191/23 - 189/11 - 236/56 - 237/60 - 237/60 - 238/64 - 238/65 - 239/70 - 242/81 - 287/20 - 279/196 - 277/172 - 269/16 - 253/120 - 247/93 - 287/20 - 189/1 - 183/4 - 211/4 - 287/20).

(3) الديوان 30: 66.

الفعل «جعل» فعل ماض مبني على السكون، والفاعل ضمير متصل هو «نون النسوة» مبني في محل رفع فاعل، والمفعول به «حزنًا» منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وتقدير المفعول على المفعول به واجب، مع جواز تقدم المفعول به «حزنًا» على كل من الفعل والفاعل «حزنًا جعلنَ لها».

ومثال ثان قوله:

مَشِينَا فَسَوَيْنَا الْقُبُورَ فَأَضْبَحْتُ

لَهَا حَاجِزٌ عَنْ نَسْلِهَا الْمُتَفَاضِلِ⁽¹⁾

الفعل «سويْنَا» فعل ماض مبني على السكون، والفاعل ضمير متصل «نا» في محل رفع فاعل، والمفعول به اسم ظاهر منصوب «القبور» وتقدير الفاعل المتصل «نا» واجب على المفعول به الظاهر «القبور» مع جواز تقدم المفعول به «القبور» على كل من الفعل والفاعل «القبور سويْنَا»⁽²⁾.

■ الصورة الثالثة: فعل + فاعل ضمير متصل + مفعول به مصدر مؤول:

وقد جاءت في ستة (6) مواضع منها:

نَزِيعَانِ مِنْ جَرَمِ بْنِ رَبَّانٍ إِنَّهُمْ

أَبَوْا أَنْ يُرِيقُوا فِي الْهَرَاهِزِ مَحْجَمًا⁽³⁾

(1) السابق 195 : 3.

(2) (1) تكملة مواضع الصورة الثانية الحالة الثانية. ينظر الديوان 8/33 - 1/52 - 7/7 - 12/8 - 20/8 - 34/15 - 7/72 - 2/71 - 9/67 - 7/67 - 6/72 - 32/64 - 31/64 - 17/60 - 29/18 - 53/25 - 35/22 - 11/110 - 1/107 - 12/106 - 15/96 - 10/95 - 3+2/79 - 3/87 - 14/78 - 4/74 - 2/73 - 1/73 - 6/165 - 30/154 - 128/153 - 17/127 - 1/155 - 4/164 - 24/113 - 21/112 - 14/111 - 11/189 - 11/189 - 2/187 - 49/176 - 42/175 - 45/176 - 11/166 - 13/166 - 23/169 - 2/211 - 3/206 - 3/202 - 3/202 - 2/202 - 2/201 - 5/196 - 1/195 - 23/191 - 14/190 - 46/233 - 28/227 - 15/221 - 14/221 - 7/218 - 6/218 - 4/217 - 1/216 - 9/219 - 1/213 - 67/239 - 66/238 - 66/238 - 62/237 - 61/237 - 59/237 - 58/237 - 58/237 - 47/234 - 104/251 - 98/249 - 69/239 - 45/233 - 53/236 - 80/240 - 80/242 - 74/240 - 74/240 - 130/259 - 125/257 - 125/257 - 116/254 - 110/253 - 101/250 - 101/250 - 99/249 - 168/272 - 167/272 - 167/272 - 164/271 - 163/270 - 118/255 - 132/259 - 131/259 - 173/273 - 172/273 - 172/273 - 171/273 - 171/273 - 170/272 - 169/272 - 169/272 - 186/277 - 183/276 - 181/275 - 181/275 - 180/275 - 2/293 - 178/275 - 177/274 - 165/271 - 14/285 - 8/282 - 6/282 - 2/280 - 191/278 - 190/278 - 188/277 - 186/277.

(3) الديوان 272 : 170.

الفعل «أبوا» ماض مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة، والواو ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والألف للتفريق، والمفعول به مصدر مؤول من أن الناصبة، والفعل المضارع «يريقوا» المنصوب وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، وفاعله واو الجماعة والتقدير «أبوا إراقة» وأما الفعل «يريقوا» ففاعله الضمير المتصل، ومفعوله كلمة «محجماً» المنصوبة، والمفعول به هنا اسم ظاهر، حيث يتقدم الفاعل وجوباً مع جواز تقديم «محجماً» على الفعل والفاعل «يريقوا».

ومثال ثان قوله:

وَلَنْ يَلْبَثَ الْعَصْرَانِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ
إِذَا طَلَبَا أَنْ يُدْرِكَمَا تَيَمَّمَا⁽¹⁾

الفعل «طلبا» ماض مبني على الفتح، والفاعل «ألف الاثنين» ضمير، والمصدر المؤول من «أن» الناصبة والفعل «يدركا» في محل نصب مفعول به.

■ الصورة الرابعة:

- فعل + فاعل ضمير مستتر + مفعول به اسم ظاهر.

وبهذه الحالة يتقدم الفاعل على المفعول به وجوباً، مع جواز تقديم المفعول به على كل من الفعل والفاعل، وقد وردت في مئتين وثمانية (208) مواضع منها قوله:

جَرَى بِأَنْصِدَاعِ الْبَيْنِ ظَبْيٌ فَرَاغَنِي
وَمَرَّ غُرَابٌ حَقَّقَ الْبَيْنَ يَنْعَبُ⁽²⁾

في البيت الفعل «حقق» ماض مبني على الفتح. وفاعله ضمير مستتر تقديره «هو» جوازاً عائداً على «غراب» والمفعول به ظاهر «البين» معرف بـ«أل». وهناك فعل آخر في الشطر الأول «راغني» إلا أن المفعول في هذه الحالة ضمير متصل «الياء»

(1) الديوان 219: 9. تكملة مواضع الصورة الثانية من الحالة الثانية، وينظر الديوان (215 / 1 - 18 / 27 - 273 / 173 - 109 / 8).

(2) السابق 33: 6.

والفاعل ضمير مستتر تقديره «هو» عائد على «ظبي» التي هي فاعل للفعل «جری» في بداية البيت.

والتقديم واجب للفاعل في الشطر الأول، مع جواز تقديم المفعول على الفعل والفاعل في الشطر الثاني.

وكذلك قول الشاعر:

يَظَلُّ يُرَاعِي الْخُنْسَ حَيْثُ تَيَمَّمَتْ
مِنَ الْأَرْضِ مَا يَطْلُعُ لَهُ فَهُوَ طَالِعٌ⁽¹⁾
يَنَامُ بِإِخْدَى مُقْلَتَيْهِ وَيَتَّقِي
بِأُخْرَى الْمَنَايَا فَهُوَ يَقْظَانُ هَاجِعٌ⁽²⁾
عَفَا الرَّبْعُ بَيْنَ الْأَخْرَجَيْنِ وَأَوْزَعَتْ
بِهِ حَرْجَفٌ تُذْزِي الْحَصَى وَتَسُوقُ⁽³⁾

الأفعال على التوالي «يراعي - يتقي - تذري» وكلها أفعال مضارعة مرفوعة، والفاعل بها جميعاً ضمير مستتر، والمفعول بها على التوالي «الخنس - المنايا - الحصى» وكلها واجب فيها تقديم الفاعل على المفعول به، مع جواز تقديم المفعول به على الفعل والفاعل⁽⁴⁾.

(1) الديوان 149 : 15.

(2) السابق 152 : 25.

(3) نفسه 165 : 8.

(4) تكملة مواضع (الصورة الرابعة من الحالة الثانية). ينظر الديوان: (1/5 - 2/5 - 5/6 - 9/7 - 14/8 - 17/15 - 1/85 - 5/94 - 3/91 - 6/91 - 1/86 - 5/52 - 65/30 - 50/24 - 57/26 - 47/23 - 42/22 - 28/18 - 17/149 - 7/146 - 8/11 - 4/121 - 57/236 - 120/255 - 15/167 - 32/115 - 12/96 - 13/96 - 6/43 - 2/40 - 1/40 - 5/34 - 1/39 - 4/34 - 2/34 - 5/184 - 28/153 - 1/89 - 25/17 - 21/16 - 3/71 - 11/68 - 13/69 - 2/5 - 4/66 - 2/65 - 11/59 - 6/57 - 1/55 - 1/55 - 4/49 - 5/46 - 2/108 - 2/102 - 13/101 - 5/99 - 2/98 - 4/83 - 1/79 - 15/78 - 15/78 - 9/77 - 3/75 - 6/72 - 3/129 - 5/122 - 1/121 - 3/118 - 38/116 - 27/113 - 27/113 - 13/111 - 9/109 - 9/109 - 16/141 - 11/140 - 10/140 - 7/139 - 19/135 - 17/134 - 13/133 - 11/132 - 6/130 - 3/129 - 26/152 - 19/150 - 20/150 - 17/149 - 10/147 - 3/146 - 1/145 - 2/144 - 2/144 - 25/143 - 46/176 - 37/173 - 31/172 - 20/168 - 20/168 - 1/163 - 1/162 - 29/153 - 27/152 - 26/152

■ الصورة الخامسة: فعل + فاعل ضمير مستتر + مفعول به ضمير متصل:
وقد وردت في سبعة وثمانين (87) موضعاً منها قوله:

طَوْتُ دُونَ مِثْلِ الْقَلْبِ مِنْهَا أَلْفَةً

كَأَزْدِيَّةٍ مِنْ بَرْكَةٍ تَسْتَجِيدُهَا⁽¹⁾

الفعل «تستجيدها» مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر تقديره «هي» جوازاً، والمفعول به ضمير متصل بالفعل مبني في محل نصب، وهو «ها» وتقدم الفاعل واجب في هذه الحالة.

ومثال ثان قوله:

أَتْنُوا بَنِيَّ عَلَى الَّذِي أَهْدَى لَكُمْ

جُزْراً وَلَمْ يُرْجِعْكُمْ بِدْيُونٍ⁽²⁾

- 22/191 - 15/190 - 15/190 - 6/188 - 6/188 - 4/188 - 3/188 - 9/184 - 4/183 - 4/183 -
12/220 - 2/217 - 1/215 - 5/209 - 6/207 - 4/201 - 3/196 - 2/196 - 6/194 - 2/193 - 25/191
27/227 - 26/226 - 25/226 - 24/225 - 19/223 - 18/222 - 17/222 - 1/205 - 12/220 -
53/236 - 49/233 - 44/233 - 40/232 - 38/231 - 37/231 - 36/231 - 34/230 - 30/228 -
105/251 - 91/245 - 82/242 - 73/240 - 68/239 - 65/238 - 79/242 - 76/241 - 63/237 -
- 128/258 - 126/258 - 123/256 - 120/255 - 113/254 - 112/254 - 109/253 - 107/252 -
140/263 - 138/262 - 136/261 - 133/260 - 133/260 - 133/260 - 111/253 - 87/244 - 130/259
147/265 - 146/264 - 143/263 - 145/264 - 144/264 - 143/263 - 142/263 - 141/263 -
- 160/270 - 158/269 - 157/268 - 156/268 - 156/268 - 155/268 - 152/267 - 154/267 -
7/282 - 4/281 - 194/279 - 194/279 - 193/278 - 190/278 - 190/278 - 187/277 - 166/271
- 59/146 - 58/150 - 150/265 - 22/191 - 1/291 - 1/289 - 16/285 - 16/285 - 15/285 - 10/283 -

(1) الديوان 65: 2.

(2) السابق 289: 1. تكملة مواضع الصورة الخامسة من الحالة الثانية. ينظر الديوان: (3/32 - 6/33 - 6/35 - 1/40 -
4/94 - 2/85 - 1/83 - 4/83 - 10/68 - 6/66 - 5/66 - 27/63 - 27/63 - 21/62 - 18/61 - 15/60 -
1/118 - 14/111 - 12/101 - 9/100 - 2/98 - 6/99 - 6/99 - 5/99 - 5/99 - 4/99 - 4/99 - 14/69 -
2/129 - 1/129 - 10/124 - 8/124 - 7/122 - 5/118 - 5/118 - 5/118 - 3/118 - 3/118 - 2/118 -
- 25/143 - 23/143 - 13/141 - 11/140 - 9/140 - 12/132 - 9/131 - 6/130 - 2/129 - 2/129 -
51/180 - 48/176 - 36/173 - 25/170 - 24/169 - 6/165 - 5/164 - 17/150 - 14/148 - 14/148
26/226 - 8/218 - 2/205 - 3/202 - 6/197 - 4/196 - 2/195 - 26/191 - 15/185 - 61/182 -
- 166/271 - 165/271 - 163/270 - 154/267 - 92/246 - 89/245 - 89/245 - 37/231 - 36/231 -
1/293 - 3/292 - 3/292 - 17/285 - 180/275 - 180/275 - 167/271).

الفعل «يرجع» مضارع مجزوم، وفاعله مستتر جوازاً تقديره «هو» والمفعول به ضمير متصل في محل نصب «ك» و«الميم» للجمع. ويقال به ما قيل في سابقه.

■ الصورة السادسة: فعل + فاعل + مفعول به محصور:

وقد وردت في ثلاثة (3) مواضع منها قوله:

فَلَمْ يَدْعُ الْعَصْرَانَ إِلَّا بَقِيَّةً

مِنَ الدَّارِ تَبْكِي فِيهِمَا وَ تَحُوبُ⁽¹⁾

وَشُبْنِ السَّوَادَ بِالْبَيَاضِ فَلَا تَرَى

مِنَ الْخِذْرِ إِلَّا وَارِسَ اللَّوْنِ أَرْقَمًا⁽²⁾

وَمَا رَكِبْتَ إِلَّا نَبِيْشًا كَأَنَّمَا

تُرَفَّعُ بِالْأَكْفَالِ رَمْلًا مُسْنَمًا⁽³⁾

في البيت الأول الفعل «يدع» مجزوم وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر لمنع التقاء الساكنين، والفاعل «العصران» مرفوع وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى، وهو متقدم وجوباً لأن المفعول به محصور بـ«إلا» «بقية»، وكذلك الأمر يقال في المثال الثاني والثالث في الفعل «ترى» لكون الفاعل هنا ضمير مستتر تقديره «أنت» وجوباً، والمفعول به «وارس» مسبوق بـ«إلا» وكذلك الفعل «ركبت» والفاعل ضمير مستتر تقديره «هي» جوازاً، والمفعول به «نبيشاً» مسبوق بـ«إلا» وبكل الحالات تأخر المفعول واجب لأنه محصور بـ«إلا».

الصورة السابعة: فعل + فاعل اسم ظاهر والحركة مقدرة + مفعول به ظاهر والحركة مقدرة: وقد جاء في موضع واحد (1)، وبهذه الحالة يجب مراعاة الأصل فيها، لأنَّ لا قرينة تعين أحدهما ليكون فاعلاً، فوجب تقديم الفاعل وتأخير المفعول به.

(1) الديوان 11 : 7.

(2) السابق 237 : 62.

(3) نفسه 244 : 87.

وذلك في قول الشاعر:

هُـوِيٌّ تَخَالُ بِهِ جِنَّةٌ
يُقَطِّعُ فِيهِ قَطَاكَ الْحَشَا⁽¹⁾

الفعل «يقطع» مضارع مرفوع والفاعل «قطاك» مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف للتعذر، والكاف ضمير متصل في محل جر مضاف إليه، و«الحشا» مفعول به منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف للتعذر، ولأمن اللبس، وعدم وجود قرينة، وجب تقديم الفاعل، وهي حالة مشابهة للبيت التالي في قوله:

أَعْيُنُ الْعَصَا بِالرَّجُلِ وَ الرَّجُلُ بِالْعَصَا
فَمَا عَدَلْتُ مِثْلِي عَصَايَ وَلَا رِجْلِي⁽²⁾

الفعل «عدلت» ماض، و«مثلي» مفعول به مقدم منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، التي هي ضمير متصل في محل جر مضاف إليه، والفاعل «عصاي» مرفوع بضممة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم - الألف - ولكن جاز التقديم هنا لوجود قرينة، وهي تأنيث الفعل «عدلت» التي تشير إلى أن الفاعل هو «عصاي» وليس «مثلي» التي هي مذكر.

■ الصورة الثامنة: فعل + فاعل ضمير مستتر + مفعول به مصدر مؤول:
وقد جاء في أربعة (4) مواضع منها قوله:

وَإِنَّ الَّذِي مَنَّكَ أَنْ تُسْعِفَ النُّوَى
بِهَا يَوْمَ رَعْنِي صَارَةً لَكَاؤُبٍ⁽³⁾

الفعل «منأك» متعد لمفعولين، مفعوله الأول «الكاف» ضمير متصل، والمفعول به الثاني المصدر المؤول «أن تسعف» والفاعل ضمير مستتر تقديره «أنت» متقدم وجوباً على المفعولين.

(1) نفسه 8 : 11 .

(2) الديوان 194 : 6 .

(3) السابق 22 : 42 . تكملة مواضع الصورة الثامنة من الحالة الثانية . ينظر الديوان : (94 : 5 - 217 :

2 - 285 : 16) .

■ الصورة التاسعة:

- فعل القول بأزمنتَه المختلفة + فاعل بأنواعه: ظاهر، ومستتر، ومتصل + جملة القول.

وقد وردت هذه الحالة في أربعين (40) موضعاً منها:

تَقُولَانِ: طَالَ النَّأْيُ لَنْ نُحْصِيَ الَّذِي
نَأْيُنَاكَ إِلَّا أَنْ يَعُدَّ لَبِيبٌ⁽¹⁾

الفعل «تقولان» والفاعل ضمير متصل وهو «ألف الاثنين» والفعل مرفوع بثبوت النون، وهو متقدم وجوباً على جملة القول «طال النَّأْيُ.....».

ومثال ثان قول الشاعر:

فَقَالَ لَهُمْ: كِيدُوا بِالْفِي مَقْنَعٍ
عِظَامِ طَوَالٍ لَا ضِعَافٍ وَلَا عُزْلٍ⁽²⁾

الفعل «قال» وفاعله ضمير مستتر تقديره «هو» وجملة القول «كيدوا ...»

ومثال ثالث قوله:

وَقَالَ لَهُمْ: حَمَلْتُمُونِي أَمْرَكُمْ
فَلَا تَتْرَكُونِي لِاشْتِرَاكِ وَلَا خَذَلٍ⁽³⁾

الفعل «قال» والفاعل مستتر تقديره «هو» والفاعل متقدم وجوباً على جملة القول «حملتموني أمركم.....» وفي هذا البيت تقديم واجب على المفعول به في جملة «حملتموني أمركم». وكذلك في جملة «فلا تتركوني» حيث إنَّ الفاعل في كلا الفعلين ضمير متصل هو «واو الجماعة» والمفعول به هو «الياء» ضمير متصل في كلا الفعلين، وفُصل بين الفعل والفاعل بـ«نون الوقاية» إلا أننا نلاحظ في جملة

(1) نفسه 18 : 28.

(2) الديوان 189 : 10.

(3) السابق 189 : 12.

«حملتموني أمركم» أن الفعل قد تعدى لمفعولين «ياء المتكلم» و«أمركم» فالفاعل متقدم وجوباً على المفعول الأول «ياء المتكلم» والمفعول الثاني «أمركم» مع جواز تقدم المفعول به الثاني على كل من الفعل والفاعل والمفعول به الأول، (يُرجع الى الصورة الثانية من الحالة الثانية). ومثال آخر في (وصف جمل له) قوله:

وَفِيهَا عَيْنُ الْخَلْقِ مُخْتَلِفُ الشُّبَا
يَقُولُ الْمَمَارِي: طَالَ مَا كَانَ مُقَرَّمًا⁽¹⁾

الفعل «يقول» مضارع مرفوع وفاعله اسم ظاهر «المماري» وهو متقدم وجوباً على جملة القول «طَالَ مَا كَانَ مُقَرَّمًا».

● الحالة الثالثة:

- تقديم المفعول به على الفاعل جوازاً (فعل + مفعول به + فاعل).

■ صورة واحدة: فعل + مفعول به اسم ظاهر + فاعل اسم ظاهر:

وقد وردت في واحد وثلاثين (31) موضعاً، منها قول الشاعر:

وَهِيَ إِذَا مَا قَصِرَتْ سُنُورُهَا
وَشَمِلَ الْبَيْتَ يَلْنَجُوجُ أَرْج⁽²⁾

الفعل «شمل» ماض مبني على الفتح، والفاعل «يلنجوج» متأخر عن المفعول به «البيت» جوازاً، ويستطيع القول «شمل يلنجوج أرج البيت» ولكن قدّم المفعول به للعناية والاهتمام.

(1) نفسه 279: 195. والعين: الجمل الضخم، والشبا: الأعالي، والمقرم: الفحل. تكلمة مواضع الصورة التاسعة من الحالة الثانية: ينظر الديوان: (31/19 - 41/22 - 13/59 - 17/60 - 27/63 - 27/63 - 24/1123 - 24/113 - 2+1/98 - 4/49 - 26/18 - 25/17 - 24/17 - 1/73 - 28/63 - 5/203 - 4/202 - 3/202 - 19+18/190 - 48/175 - 40/174 - 26/17 - 25+24/143 - 80/242 - 72/240 - 70/239 - 70/239 - 64/238 - 40/232 - 2/217 - 3/211 - 179/275 - 122/256 - 103/251 - 102/251 - 97/249).

(2) الديوان 4: 42.

ومثال ثان قوله:

وَبَشَّتْ بِعُلُويِّ الرِّيحِ كَأَنَّهَا
أَخُو جَذَلَةٍ نَالَ الإِسَارَ طَلِيقٌ⁽¹⁾

الفعل «نال» ماض مبني على الضم، وفاعله «طليق» متأخر جوازاً عن المفعول به «الإسار» المتقدم جوازاً، وكل من المفعول والفاعل اسم ظاهر.

● الحالة الرابعة:

- تقديم المفعول به على الفاعل وجوباً (فعل + مفعول به + فاعل)، وردت على ثلاث (3) صور:

■ الصورة الأولى: (فعل + مفعول به ضمير متصل + فاعل اسم ظاهر)

وقد وردت في خمسة وثمانين (85) موضعاً، منها قول الشاعر:

وَعَادَ خُبَّازٌ يُسَقِّيهِ النَّدَى
ذُرَاوَةً تَسْقُفُهَا الرِّيحُ الدُّرُجُ⁽²⁾

في البيت مثالان:

الأول: الفعل «يسقيه» مضارع مرفوع، وفاعله «الندى» اسم ظاهر بعده، والمفعول به ضمير متصل «الهاء» وهو مفعول به أول، وتوسط الفاعل بين المفعولين الأول «الهاء» والثاني «ذراوة» مفعول به ثان، لأن الفعل «يسقيه» تعدى لمفعولين بسبب التضعيف.

(1) السابق 175: 44. تكملة مواضع الحالة الثالثة. ينظر بقية أبيات الديوان: (1/49 - 4/66 - 7/139 - 8/104 - 7/104 - 3/103 - 2/102 - 8/100 - 48/24 - 26/28 - 15/14 - 1/182 - 57/179 - 50/177 - 41/174 - 22/156 - 16/167 - 31/154 - 1/145 - 75/241 - 43/233 - 21/242 - 13/185 - 11/185 - 11/185 - 10/184 - 3/182 - 152/267 - 106/252).

(2) نفسه 43: 7.

الثاني: «تسفها الريح» الفعل «تسفها» والمفعول به «الهاء» ضمير متصل بالفعل، والفاعل اسم ظاهر مرفوع «الريح» والتقدم للمفعول به هنا واجب.

ومثال ثان قوله:

وَلَكِنْ عَدْتُنِي عَنْكَ أَشْيَاءُ سَمَّحَتْ
عَلَيْنَا الْهَوَىٰ وَاسْتَشْرِفَتْنَا الْقَبَائِلُ⁽¹⁾

في البيت مثالان:

الأول: الفعل «عدتني» ماض ومفعوله «الياء» ضمير متصل، والفاعل «أشياء» متأخر وجوباً.

الثاني: الفعل «استشرفتنا» فعل ماض، وفاعله «القبايل» مرفوع ظاهر متأخر وجوباً عن المفعول به «نا» الذي هو ضمير متصل بالفعل⁽²⁾.

■ الصورة الثانية: فعل + مفعول به + فاعل محصور:

وقد وردت في أربعة (4) مواضع، منها قول الشاعر:

لَا يُدْرِكُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مَرْمِعٌ
وَالنَّاجِيَاتِ مِنَ الْقِلَاصِ الضُّمَرُ⁽³⁾

(1) الديوان 201: 4.

(2) تكملة مواضع الصورة الأولى من الحالة الرابعة. ينظر الديوان: (33/20 - 6/11 - 14/8 - 10/7) - 5/27 - 12/45 - 9/44 - 5/48 - 4/38 - 8/33 - 65/30 - 43/23 - 54/25 - 48/24 - 30/64 - 29/63 - 26/63 - 24/62 - 23/62 - 16/60 - 15/60 - 14/60 - 12/59 - 4/99 - 1/98 - 14/96 - 13/96 - 1/92 - 3/83 - 1/70 - 8/67 - 6/66 - 31/64 - 15/111 - 4/108 - 1/107 - 11/105 - 7/104 - 1/102 - 12/101 - 12/101 - 9/100 - 15/133 - 1/129 - 7/146 - 34/165 - 37/116 - 36/115 - 25/113 - 16/111 - 16/186 - 15/185 - 51/178 - 27/170 - 3/158 - 17/149 - 4/146 - 17/142 - 6/203 - 1/202 - 1/201 - 1/198 - 1/199 - 4/195 - 26/191 - 25/191 - 20/191 - 69/239 - 44/233 - 4/232 - 33/229 - 28/227 - 25/226 - 14/221 - 12/220 - 9/282 - 175/274 - 158/269 - 158/269 - 137/262 - 97/249 -

(3) الديوان 111: 17. والمزمع: من لا ينثني عن حاجته، والناجيات: الإبل السريعة، والقلاص: مفردها

الفعل «يدرك» مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، والمفعول به «الحاجات» منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة، لأنه جمع مؤنث سالم، متقدم وجوباً، والفاعل «مزمع» مرفوع متأخر وجوباً لكونه محصور بـ«إلا».

ومثال ثان قوله:

عَلَى رِسْلِكُمْ إِنِّي سَأَحْمِي ذِمَارَكُمْ
وَهَلْ يَمْنَعُ الْأَحْسَابَ إِلَّا فَتَى مِثْلِي⁽¹⁾

الفعل «يمنع» مضارع مرفوع وفاعله «فتى» مرفوع بضمّة مقدرة، متأخر وجوباً لكونه محصور بـ«إلا» والمفعول به «الأحساب» متقدم وجوباً.

■ الصورة الثالثة: فعل + مفعول به + فاعل به ضمير يعود على المفعول به:

وقد وردت في موضع واحد (1)، وذلك قول الشاعر:

وَأِنَّ قِرَابَ الْبَطْنِ يَكْفِيكَ مِلَّةً
وَيَكْفِيكَ سَوَاءَاتِ الْأُمُورِ اجْتِنَابُهَا⁽²⁾

الفعل «يكفيك» مضارع مرفوع تعدى لمفعولين، الأول «الكاف» ضمير متصل، والثاني «سوءات» مضاف إلى «الأمور» والفاعل متأخر وجوباً، لأن به ضمير يعود على المفعول به المتقدم عليه، ولو قُدِّمَ الفاعل لأصبح الضمير يعود على متأخر باللفظ والرتبة وهذا لا يجوز.

● الحالة الخامسة: تقديم المفعول به على الفعل والفاعل جوازاً (مفعول به

+ فعل + فاعل).

قلوص وهي الفتية من الإبل.

(1) السابق 190: 19. تكملة مواضع الصورة الثانية من الحالة الرابعة. ينظر بقية أبيات الديوان: (160/

7 - 260 / 135).

(2) نفسه 38: 4.

■ صورة واحدة: مفعول به اسم ظاهر + فعل + فاعل اسم ظاهر:

وقد وردت في خمسة (5) مواضع، منها قول الشاعر:

فَلَا الظِّلُّ مِنْ بَرْدِ الضُّحَى تَسْتَطِيعُهُ

وَلَا الْفَيءَ مِنْ بَرْدِ الْعَشِيِّ تَذُوقُ⁽¹⁾

نلاحظ في الشطر الثاني تقدم المفعول به «الفَيءَ» على الفعل «تذوق» وفاعله ضمير مستتر تقديره «هي» جوازاً، والتقديم جائز هنا، ويستطيع القول «ولا تذوق الفَيءَ» وقد وجب التثنية على الشطر الأول، حيث إنّ «الظِّلُّ» مفعول به منصوب على الاشتغال، و«تَسْتَطِيعُهُ» هو الفعل الذي اشتغل بالضمير المتصل، وسيرد هذا في باب عارض الحذف.

ومنها أيضاً قوله:

أَتَنَسَى عَدُوًّا سَارَ نَحْوَكَ لَمْ يَزَلْ

ثَمَانِينَ عَامًا قَبْضَ نَفْسِكَ يَطْلُبُ⁽²⁾

المفعول به «قَبْضَ» متقدم جوازاً على الفعل والفاعل «يَطْلُبُ» وفاعله المستتر جوازاً تقديره «هو»، ونستطيع القول في مثل هذه الحالة عن كل ما ورد من حالات الفاعل ضمير متصل والمفعول به اسم ظاهر، حيث يكون تقديم الفاعل على المفعول به واجباً مع جواز أن يتقدم المفعول به على كل من الفعل والفاعل⁽³⁾.

● الحالة السادسة: تقديم المفعول به على الفعل والفاعل وجوباً (مفعول به + فعل + فاعل).

■ صورة واحدة: يكون المفعول به من أسماء الصدارة:

(1) الديوان 180 : 58.

(2) السابق 34 : 4.

(3) تكملة مواضع الحالة الخامسة: ينظر الديوان (260 / 134 - 183 / 4 - 165 / 6).

وقد جاءت في أربعة (4) مواضع منها قوله:

كَائِنْ حَسَرْنَا دُونَكُمْ مِنْ طَالِحٍ

رُوعَاءَ يَنْقُرُهَا الْغُرَابُ الْأَغْوَرُ⁽¹⁾

الفعل «حسرنا» ماضٍ مبني على السكون، وفاعله ضمير متصل مبني في محل رفع «نا» والمفعول به متقدم على الفعل وفاعله وجوباً، لأنَّ «كائن» من الأسماء المستحقة للصدارة بنفسها فهي بمعنى «كم» الخبرية التكريرية مبنية في محل نصب مفعول به مُقَدَّم وجوباً.

ومثال ثانٍ قوله:

الْهَاتِكِي سِتْرٍ ذِي حَقٍّ وَمَخْرَمَةٍ

فَأَيِّ سِتْرٍ عَلَى أَشْيَاعِهِمْ هَتَكُوا⁽²⁾

الفعل «هتَكُوا» ماضٍ مبني على الضم لاتصاله بـ«واو الجماعة»، والفاعل ضمير متصل مبني في محل رفع «واو الجماعة»، وقد تقدم المفعول به «أَيِّ» الذي هو اسم استفهام في محل نصب مفعول به متقدم وجوباً على الفعل والفاعل⁽³⁾.

(1) الديوان 113 : 25.

(2) السابق 184 : 7.

(3) تكملة مواضع الحالة السادسة. ينظر الديوان: (142 : 17 - 165 : 148).

المبحث الثاني التقديم والتأخير بين المفعولات

في الأفعال التي تنصب مفعولين

يتعدى الفعل الى مفعول به واحد أو مفعولين أو ثلاثة مفاعيل، وتنقسم الأفعال المتعدية لمفعولين إلى قسمين⁽¹⁾:

- أ - ما يتعدى إلى مفعولين أصلها مبتدأ وخبر.
 - ب - ما يتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبراً.
- وأفعال تتعدى لثلاثة مفاعيل كـ «أعلم وأرى....».
- وأفعال تتعدى إلى مفعول به واحد كـ «ضرب وأكل».

وتتعدى هذه الأفعال بواسطة، أو بدون واسطة، أو الجمع بينهما، فهناك أفعال تتعدى لمفعولين مره بنفسها وأخرى بواسطة نحو: «منعتك فعل الشر» و«منعتك من فعل الشر».

وهناك أفعال تتعدى لمفعولين مرة، ولا تتعدى أخرى، فتتعدى بمعنى تلزم في معنى آخر نحو: «نقص المال» و«نقصت المال جنيهين» وهناك أفعال تتعدى لمفعول واحد بلا واسطة، وعند إدخال الهمزة على الفعل المتعدي بنفسه يتعدى إلى مفعولين بواسطة «همزة التعدية» نحو: «فهمت الدرس» فالفعل «فهمت» متعدٍ بنفسه إلى مفعول واحد، وعند إدخال «همزة التعدية» إليه يتعدى إلى مفعولين نحو: «أفهمتُ الدرس محمداً» وقد تكون التعدية بـ«الهمزة» و«السين» و«التاء» نحو قول الشاعر:

(1) المفصل، الزمخشري، 257، وشرح ابن عقيل، 2: 148.

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُخْصِيهِ

رَبِّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ⁽¹⁾

كما يتعدى الفعل بالتضعيف نحو قوله تعالى: (ولقاهم نضرة وسروراً) (الإنسان: 11).

• الأفعال التي تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل⁽²⁾.

وهذه الأفعال هي: «أرى - أعلم» وأصلهما «رأى - علم» المتعديان إلى مفعولين ثم زيدت عليهما «همزة التعدية» فتعديا إلى مفعول ثالث، وهناك أفعال أخرى قلبية، وغير قلبية، قد تنصب ثلاثة مفاعيل دون وجود «همزة التعدية» قبلها وأشهرها (نبأ - أنبأ - خبر - أخبر - حدث) وأكثر ورود هذه الأفعال بصيغة البناء للمجهول، فيكون نائبُ الفاعلِ المفعولُ الأول، والثاني والثالث مفعولين صريحين.

• الأفعال التي تتعدى لمفعولين أصلهما مبتدأ وخبر قسمان⁽³⁾:

الأول: أفعال «القلوب» وسميت بذلك لأن معانيها قائمة بالقلب متصلة به ويسمى القداماء الأمور القلبية وهي أربعة أقسام:

- أ - ما يفيد في الخبر يقيناً وهو أربعة أفعال: (وَجَدَ - أَلْفَى - دَرَى - تَعْلَمَ بمعنى: اعلم).
- ب - ما يفيد الرجحان في الخبر وهو خمسة أفعال: (جَعَلَ - حَجَا - عَدَّ - هَبَّ - زَعَمَ).
- ج - ما يرد بالوجهين ويغلب كونه للرجحان وهو ثلاثة أفعال: (ظَنَّ - حَسِبَ - خَالَ).
- د - ما يرد بالوجهين ويغلب كونه لليقين وهو فعلان: (رَأَى - عَلِمَ).

الثاني: أفعال التصيير وهي الدالة على التحويل وأشهرها سبعة (7) أفعال: (جَعَلَ - رَدَّ - تَرَكَ - تَخَذَ - اتَّخَذَ - صَيَّرَ - وَهَبَ).

(1) الكتاب، سيبويه، 1: 37.

(2) المقرَّب، ابن عصفور، 122، وينظر النحو الوافي، عباس حسن، 2: 62.

(3) همع الهوامع، السيوطي، 2: 209 - النحو الوافي، عباس حسن، 2: 8+7.

وجميع هذه الأفعال متصرف ما عدا اثنتين هما «تعلّم» بمعنى «اعلم» و«هَبَّ»
«فقد لزمنا صيغة الأمر، ولم يأتِ منهما ماضٍ، ولا مضارع بمعنى اليقين أو الرجحان.
واتفق النحاة⁽¹⁾ على أن الفعل إذا تعدى إلى أكثر من مفعول واحد فلبعض
المفاعيل الأصالة في التقديم، وذلك إذا كان المفعول في الأصل:

- مبتدأ كما في باب الأفعال الناصبة لمفعولين أصلهما مبتدأ وخبر.
- وإذا كان المفعول في الأصل فاعلاً في المعنى كما في باب «أعطى وكسا».
- وإذا كان المفعول الأول متلقي الإنباء والإعلام، وذلك مع الأفعال التي
تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل نحو: «أَعْلَمْتُ مُحَمَّدًا الحَجْرَةَ مغلقةً» ف
«محمداً» هو الذي تلقى النبأ وله الأصالة في التقديم لأنه المتلقي.
- وإذا كان المفعول الأول مطلقاً والآخر مقيداً كقولنا: «اخترت زيداً من
القوم» فالمفعول الأول «زيداً» وهو مطلق صريح، والثاني مقيد بحرف
الجر «من».

ويتقدم المفعول الأول على الثاني وجوباً في ثلاث (3) حالات⁽²⁾:

أحدها: إذا خيف اللبس، وليس في الكلام قرينة تعين الأول أو الثاني نحو:
«ظننت موسى عيسى» فهنا لا يجوز تقديم المفعول الثاني لخوف اللبس.

يقول ابن مالك (ت 672هـ): «وإذا خيف التباسه بالآخر وجب تقديمه نحو:
«أعطيت زيداً عمراً» فإن هذا الباب كـ «ضرب موسى عيسى» في باب الفاعل».

ثانيها: إذا كان المفعول الأول ضميراً متصلًا، والثاني اسماً ظاهراً يقول
الأزهري (ت 905هـ): «..... أو كان المفعول الثاني اسماً ظاهراً، والمفعول الأول
ضميراً نحو: «العالم ظننته مجتهداً» أو (إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ). (الكوثر: 1).

(1) حاشية الصبّان، أبو العرفان بن محمد بن علي الصبان الشافعي 2: 134. وينظر شرح الكافية
الشافعية 2: 638، وشرح التسهيل 2: 152.
(2) شرح الكافية الشافعية، ابن مالك، 2: 639.

ثالثها: إذا كان المفعول الثاني محصوراً فيه الفعل نحو: «ما أعطيتُ زيداً إلا كتاباً» و«ما أظن سعاداً إلا كريماً».

وقد يمتنع الأصل ويتعين تأخير ما أصله التقديم، فيتقدم المفعول الثاني ويتأخر المفعول الأول، خلافاً للأصل، ويخالف الأصل إذا كان المفعول الأول متصلاً فيه ضمير المفعول الثاني نحو: «أعطى القوسَ باريها» فلو قُدم المفعول الأول لعاد الضمير إلى متأخر في اللفظ والمعنى والرتبة، وذلك مممتنع.

ويمتنع الأصل أيضاً إذا كان الضمير محصوراً نحو: «ما رأيت شاعراً إلا المتنبى». وإذا كان المفعول به الأول ظاهراً والثاني مضمراً نحو: «الكتاب أعطيته زيداً»، فتقدّم المفعول به الثاني وهو «الهاء» لأنه اتصل بالفعل يقول ابن هشام (ت761هـ): «وقد يمتنع كما إذا اتصل الأول بضمير الثاني ك«أعطيتُ المالَ مالكَه» أو كان محصوراً ك«ما أعطيتُ الدرهمَ إلا زيداً» أو مضمراً والأول ظاهراً ك«الدرهم أعطيته زيداً»⁽¹⁾.

وفي ديوان حميد بن ثور الهلالي وردت الأفعال الناصبة لمفعولين في سبعين (70) موضعاً، فالأفعال التي تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، جاءت في ثمانية وخمسين (58) موضعاً، توزع عارض التقديم والتأخير فيها على الحالات التالية:

● الحالة الأولى: تقديم المفعول به الأول على المفعول به الثاني جوازاً في سبعة وعشرين (27) موضعاً.

■ صورة واحدة: الفعل + الفاعل + المفعول به الأول اسم ظاهر + المفعول به الثاني اسم ظاهر:

ومثال ذلك قول الشاعر:

(1) أوضح المسالك، ابن هشام، 2: 184.



يُطْفَنَ بِهِ رَأْدُ الضُّحَى وَ يَنْشُنُهُ

بِأَيْدٍ تَرَى الْأَسْوَارَ فِيهِنَّ أَعْجَمًا⁽¹⁾

الفعل «تَرَى» متعد لمفعولين، فاعله مستتر وجوباً، تقديره «أنت» والمفعول الأول «الأسوار» اسم ظاهر، وكذلك المفعول الثاني «أعجمًا» وتقديم أو تأخير أي من المفعولين جائز.

ومثال ثان قوله:

وَقَوْلًا لَهَا: مَا تَأْمُرِينَ بِصَاحِبِ

لَنَا قَدْ تَرَكْتَ الْقَلْبَ مِنْهُ مُتِيماً⁽²⁾

الفعل «تَرَكْتَ» ماض متعد لمفعولين، وفاعله ضمير متصل متقدم وجوباً على المفعولين والمفعول الأول «القلب» متقدم جوازاً على المفعول الثاني «متيماً».

● الحالة الثانية: تقديم المفعول به الأول وجوباً على المفعول به الثاني في واحد وعشرين (21) موضعاً.

■ صورة واحدة: فعل + فاعل + مفعول به أول ضمير متصل + مفعول به ثان اسم ظاهر.

ومثاله قول الشاعر:

أَرْتَهَا بِخَدَّيْهَا غُصُونًا كَأَنَّهَا

مَجَرُّ غُصُونِ الطَّلَحِ صَادَفْنَ فَدَفَدًا⁽³⁾

الفعل «أرى» متعد لمفعولين مبني على الفتح المقدر على الألف المحذوفة

(1) الديوان 236: 56.

(2) السابق 275: 179. تكملة مواضع الحالة الأولى ينظر الديوان: (8/11 - 36/1 - 76/5 - 117/44 - 130/3 - 193/8 - 194/9 - 142/20 - 133/15 - 134/16 - 188/5 - 203/4 - 207/6 - 218/8 - 277/188 - 255/117 - 265/149 - 265/147 - 248/95 - 249/98 - 285/14 - 284/11 - 247/92).

(3) الديوان 71: 2. والطلع: ضرب من الشجر، والفدغد: الأرض المستوية.



لالتقاء الساكنين، وتاء التانيث لا محل لها، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره «هي» والمفعول الأول «ها» ضمير متصل في محل نصب، وهو متقدم وجوباً على المفعول الثاني «غصوناً» الذي هو اسم ظاهر.

ومثال ثان قوله:

أَتُرِيدُ عَمْرَوَ بَنِ الْخَلِيعِ وَ دُونَهُ
كَغَبٍ، إِذَا لَوَجَدْتَهُ مَرْؤُومًا⁽¹⁾

الفعل «وجد» متعدٍ لمفعولين، وهو مبني على السكون، وتاء الفاعل المتحركة ضمير في محل رفع فاعل، والمفعول الأول ضمير متصل «الهاء» متقدم وجوباً على المفعول به الثاني «مرؤوماً» وهو اسم ظاهر.

أما الأفعال التي تنصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبر، فقد وردت في أربعة عشر (14) موضعاً، وقد تقدم المفعول الأول وجوباً فيها، لأنَّ المفعول الأول ضمير متصل أو هو ذاته الفاعل بالأصل، ولها صورة واحدة هي: فعل + فاعل + مفعول به أول ضمير متصل + مفعول به ثان اسم ظاهر.

منها قول الشاعر:

بِحِدَّةٍ غُضِنِ مِنْ شَبَابٍ كَأَنَّهُ
إِذَا قُمْتُ يَكْسُونِي رِداءً مُسْهِمًا⁽²⁾

(1) السابق 281: 4. والمرؤوم: رثمت الناقة ولدها إذ أحبته وعطفت عليه. تكملة مواضع الحالة الثانية. ينظر الديوان: (1/94 - 27/113 - 32/115 - 1/198 - 33/172 - 3/211 - 7/231 - 27/227 - 31/229 - 175/274 - 175/274 - 174/174 - 1/280 - 15/238 - 65/284 - 109/253 - 37/231 - 9/282 - 12/284).
(2) الديوان 219: 11. تكملة مواضع نصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبراً ينظر الديوان: (21/142 - 5/130 - 17/78 - 8/165 - 26/170 - 11/219 - 14/190 - 47/265 - 4/289 - 9/124 - 112/254 - 2/289).

الفعل المتعدي لمفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبراً «يكسو» مضارع، وفاعله ضمير مستتر جوازاً، وتقديره «هو» والمفعول به الأول ضمير متصل مفعول عن الفعل بـ«نون الوقاية» وهو الفاعل بالأصل، والمفعول به الثاني اسم ظاهر «رداء» وتقدم المفعول به الأول «ياء المتكلم» على المفعول الثاني وجوباً وهو «رداء».

إضافة إلى ما سبق ورد في الديوان ثمانية (8) مواضع كان الفعل متعدياً لمفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، إلا أنَّ المفعول به كان مَصْدَرًا من جملة منسوخة بالحرف «أَنَّ» واسمها وخبرها مثل ذلك قول الشاعر:

سَوَى أَنَّنِي قَدْ كُنْتُ أَعْلَمُ أَنَّهَا

هِيَ الْعَذْبُ وَ الْمَاءُ الْبَضَاعُ الْمُنَقَّعُ⁽¹⁾

الفعل المتعدي لمفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبر «أعلم» مضارع، وفاعله مستتر تقديره «أنا»، والمفعول به مصدر من جملة منسوخة بالحرف «أَنَّ» واسمها وخبرها.

(1) السابق 141: 15، تكملة المواضع التي يكون فيها المفعول به مصدرًا من جملة منسوخة. ينظر الديوان: (4/94 - 6/94 - 8/95 - 3/103 - 2/121 - 21/191 - 183/276).

الباب الثاني

عارض الحذف

توطئة

الحذف لغة واصطلاحاً

الحذف لغةً: قطف الشيء من الطرف، كما يحذف ذنب الشاة⁽¹⁾، وحذف الشيء إسقاطه⁽²⁾ «حذف الشيء يحذفه حذفاً، قطعه من طرفه⁽³⁾» وإلى ذلك ذهب صاحب المجمل ابن فارس⁽⁴⁾. والأصل في الكلام الذكر، ولا يجوز الحذف إلا بوجود قرينة تدل على المعنى، والحذف يعني النقص في الجملة الأساسية، ويلجأ إليه المتكلم لتجنب التكرار ولوضوح المعنى، ولا يحصل الحذف إلا إذا كانت العناصر الموجودة كافية، وتأتي قيمته من شحذ ذهن المتلقي وتمكينه من التوسع في الخيال.

الحذف اصطلاحاً: يقول الجرجاني (ت 471هـ): «هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجده أنطق ما تكون إذا لم تنطق وأتم ما تكون بياناً إذا لم تب⁽⁵⁾».

أما ابن الشجري (ت 542هـ) فيقول عن الحذف اختصاراً: «من أوضح كلام العرب، لأنَّ المحذوف كالمنطوق به من حيث كان الكلام مقتضياً له لا يكمل معناه إلا به⁽⁶⁾».

(1) العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، 3: 201.

(2) الصحاح تاج العربية وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري، 1: 120.

(3) لسان العرب، ابن منظور، 8: 39.

(4) المجمل لابن فارس 1: 224.

(5) دلائل الإعجاز، الجرجاني، 106.

(6) أمالي ابن الشجري، المقدمة 82 ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة الحسن العلي (542).

والحذف عند الزركشي (ت 794هـ): «الإسقاط، ومنه حذف الشعر إذا أخذت منه⁽¹⁾» إلا أنَّ الدكتور علي أبو المكارم يرى أن المعاجم لم تقدم ما يفيد فهم ظاهرة الحذف نحوياً، فيقول: «..... وأنَّ هذا التفسير لا يفيد في مجال الاصطلاح»⁽²⁾.

وقد عرّفه بقوله: «الحذف: إسقاط داخل النص التركيبي في بعض المواقف اللغوية، وهذه الصيغ يفترض وجودها نحوياً لسلامة التركيب، وتطبيقاً للقواعد اللغوية، ثم هي موجودة أو يمكن أن توجد في مواقف لغوية مختلفة»⁽³⁾.

وقد نبّه ابن جنّي (ت 392هـ) إلى بعض شروط الحذف وأصوله يقول: «لأن المحذوف إذا دلّت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به، إلّا أنَّ يعترض هناك من صناعة اللفظ ما يمنع منه»⁽⁴⁾.

أي لابد من وجود قرينة، وهو يقول أيضاً: «قد حذفت العرب الجملة، والمفرد، والحرف، والحركة، وليس شيء من ذلك إلّا عن دليل، وإلّا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته»⁽⁵⁾.

وابن رشيق القيرواني (ت 463هـ) يرى الحذف من بليغ القول فيقول: «لأن نفس السامع تتسع في الظن والحساب، وكل معلوم فهو يقين كونه محصوراً»⁽⁶⁾. وهو يشير إلى شحذ ذهن السامع وخياله هنا.

(1) البرهان في علوم القرآن، الزركشي، 3: 102.

(2) الحذف والتقدير في النحو العربي، د. علي أبو المكارم، 1: 199.

(3) الحذف والتقدير في النحو العربي، د. علي أبو المكارم، 200.

(4) الخصائص، ابن جنّي، 1: 285.

(5) السابق 2: 362.

(6) العمدة في محاسن الشعر وآدابه، ابن رشيق القيرواني، 1: 251.

وكذلك رأى القزويني (ت 739هـ) «حذف جزء من جملة أو جملة أو أكثر من جملة⁽¹⁾» «بشرط أن يدل العقل على المحذوف⁽²⁾».

«على أن الحذف يجب ألا يكون مخلًا بالمعنى، ولا يكون منقصًا للبلاغة في الكلام... ولابد من وجود دليل يدل على المحذوف، ويشير إلى أن المحذوف يظهر من جهتين: إحداهما الإعراب، وثانيهما من جهة المعنى⁽³⁾».

«فيدرك المتلقي الأجزاء التي حُذِفَتْ من الكلام، ويصير عدم ذكرها نوعًا من التكتيف الذي يعطي الشعر مساحات عريضة من الجمال الفني⁽⁴⁾».

وهذا ما يميز القرينة ويجعلها كما يصفها ابن جني (ت 392هـ) «لغة شجاعة» فقد أدرج الحذف كعارض تحت «باب في شجاعة العربية» يقول: «اعلم أن معظم ذلك إنما هو الحذف....»⁽⁵⁾.

يقول ابن الأثير (ت 630هـ): «والأصل في المحذوفات على اختلاف ضروبها أن يكون في الكلام ما يدل على المحذوف، فإن لم يكن هناك دليل على المحذوف فإنه لغو من الحديث لا يجوز بوجه ولا سبب⁽⁶⁾».

وورد في مفتاح العلوم أن وجود القرينة يكون حافزًا على الحذف «أما الحالة المقتضية لترك الفعل فهي أن تغني قرائن الأحوال عن ذكره».

أو «إذا كان السامع مستحضرًا له عارفًا منك القصد إليه⁽⁷⁾».

(1) الإيضاح في علوم البلاغة، القزويني، 187.

(2) السابق: 225.

(3) الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحيى بن حمزة الحسيني، 2: 51.

(4) عناصر الإبداع الفني في شعر ابن زيدون، د. فوزي خضر، 147.

(5) الخصائص، ابن جني، 2: 362.

(6) المثل السائر، ابن الأثير، 2: 62.

(7) مفتاح العلوم، السكاكي، 224.

وهذا أول شرط من شروط الحذف على الإطلاق، وقد نبّه لذلك جميع علماء النحو والبلاغة، ذلك أن قليل الكلام أجدى وأوقع في النفس من كثيره.

شروط الحذف:

- 1 - وجود دليل أو قرينة.
- 2 - ألا يكون المحذوف مؤكداً.
- 3 - ألا يكون عاملاً ضعيفاً، فلا يجوز حذف الجار والمجرور، ولا يحذف ناصب الفعل إلا في حالة كثرة الاستعمال، ومع قوة الدلالة عليه.
- 4 - ألا يكون عوضاً عن شيء.
- 5 - ألا يؤدي حذفه إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه، ولا إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان إعمال العامل القوي⁽¹⁾.

أنواع الحذف:

- 1 - حذف واجب: كحذف المبتدأ بعد «لولا» وحذف فعل التحذير عند تكرار العامل، وحذف عامل المفعول المطلق.
- 2 - حذف جائز: إذا دلّ عليه دليل أو قرينة. يقول سيبويه (ت 180هـ): «إنما أضمروا ما كان يقع مظهرًا استخفافاً، لأنّ المخاطب يعلم ما يعني⁽²⁾».
- 3 - حذف سماعي: وهو كثير لا يتبع قاعدة محددة.

(1) مفتاح العلوم، السكاكي، 176.

(2) الكتاب، سيبويه، 1: 224.

4 - حذف قياسي: في مواضع محددة. مثل اجتماع الشرط والقسم، فيحذف جواب المتأخر منهما.

5 - حذف يستوجه تركيب الجملة من الناحية النحوية. مثل حذف الفاعل مع الفعل المبني للمجهول.

الغاية من الحذف:

يقع الحذف لأغراض كثيرة منها: (الإيجاز - التخفيف - التفتيح - التعظيم - تنزيه المحذوف عن الذكر التحقير الخوف من ذكر المحذوف لأغراض خاصة الحذف للحفاظ على الوزن الشعري). فالذي يحدد غاية الحذف هو ما يقتضيه السياق والمعنى، ولا بد مع الحذف من التقدير الذي هو مظهر من مظاهر التأويل، ويتخذ صوراً شتى في النحو العربي، وأبرز صور التقدير تقدير الجملة، مثل التقدير في القسم، والشرط، والعطف، وتقدير أجزاء الجملة مثل: (الابتداء والإضافة والصفة والاستثناء والاشتغال والتنازع). وللنحاة في التقدير ضوابط منها:

1 - أنه ينبغي أن يُقدَّر الشيء في مكانه الأصلي، وذلك لئلا يخالف الأصل من وجهي الحذف ووضع الشيء في غير موضعه، فيجب أن يُقدَّر المفسر في نحو: «زيداً رأيت» مقدماً عليه.

2 - ينبغي أن يُقدَّر المقدَّر من لفظ المذكور إذا أمكن، فيقدَّر في «زيداً اضربه، اضرب زيداً».

ينبغي تقليل المقدَّر ما أمكن لتقلَّ مخالفة الأصل، وأياً كان التقدير، فقد اتفق النحاة على قاعدة هي أن التقدير خلاف للأصل، فإذا احتيج التقدير ينبغي أن

نلتزم ما أمكن عدم الإسراف فيه، حتى لا نسرف في البعد عن الأصل الملفوظ به، ونخلص من ذلك، أنَّ الصلة وثيقة بين الحذف والتقدير، وأنَّ بينهما نقاط التقاء، ولا انفصال بينهما، فكل حذف يقتضي تقديرًا⁽¹⁾.

وهناك فرق بين الحذف والاختصار لأبد من الإشارة إليه، ذلك أنَّ الحذف لا بد به من خلف يُستغنى به عن المحذوف، وهو خاص بالألفاظ، في حين أنَّ الاختصار يتعلق بالمعاني، فكل حذف اختصار، وليس كل اختصار حذفًا⁽²⁾، ويُعتبر الحذف أحد طرق الإيجاز كما ذكر العلماء⁽³⁾.

(1) الحذف والتقدير في النحو العربي، د. علي أبو المكارم، 204 - 208.

(2) معجم الفروق اللغوية، ص 179، جزء واحد فقط.

(3) معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم ص 96.

الفصل الأول

الحذف في الجملة الاسمية ومكملاتها

الفصل الأول

الحذف في الجملة الاسمية ومكملاتها

يسمى المبتدأ والخبر في الجملة الاسمية بالعناصر الإسنادية، وهما ركنان لا يستغنى عنهما يقول المبرد (ت 285هـ): «هما ما لا يستغنى كل واحد عن صاحبه، من ذلك: (قائم زيد)»⁽¹⁾.

وأطلق النحاة على هذه العناصر «العُمد»، وقد يقع الحذف في هذه العناصر، إنما لا يجوز ذلك إلا بوجود قرينة لفظية أو معنوية تدل على المحذوف.

يقول ابن يعيش (ت 643هـ): «اعلم أنَّ المبتدأ والخبر جملة مفيدة، تحصل الفائدة بمجموعهما، فالمبتدأ معتمد الفائدة، والخبر محل الفائدة، فلا بد منهما، إلا أنه قد توجد قرينة لفظية، أو حالية، تغني عن النطق بأحدهما»⁽²⁾.

«فالذكر قرينة لفظية، والحذف إنَّما يكون بقرينة، وأهم القرائن الدالة على المحذوف هي: الاستلزام، وسبق الذكر، وكلاهما من القرائن اللفظية»⁽³⁾.

وقد اختلف العلماء أيُّهما أولى بالحذف، المبتدأ أم الخبر؟ فمنهم من قال بحذف المبتدأ، ذلك أنَّ الخبر فيه الفائدة، ومنهم من ذهب إلى أنَّ حذف الخبر أولى، ذلك أنَّ المبتدأ هو عين الخبر، وهو الثابت، لكن المتعارف عليه أنَّ الحذف يقع في كليهما، ذلك إنَّ وُجدت قرينة.

وينقسم هذا الفصل إلى مبحثين أولهما: «حذف المبتدأ»، وثانيهما: «حذف الخبر».

(1) المقتضب، المبرد، 4: 126.

(2) شرح المفصل، ابن يعيش، 1: 94.

(3) اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، 221.

المبحث الأول: حذف المبتدأ

يقع حذف المبتدأ جوازاً في مواضع أهمها⁽¹⁾: في جواب الاستفهام، وبعد الفاء الداخلة على جواب الشرط، وبعد القول، وبعد إذا الفجائية. ويحذف وجوباً في مواضع أهمها⁽²⁾:

1 - النعت المقطوع إلى الرفع للمدح، أو الذم، أو الترحم.

2 - المخصوص بالمدح أو الذم.

3 - أن يكون الخبر صريحاً في القسم.

4 - أن يكون الخبر مصدرًا يؤدي معنى فعله، ويغني عن التلفظ به.

5 - بعد لاسيما، وبعد المصدر النائب عن فعل الأمر.

وقد جاءت الجمل الاسمية في ديوان الشاعر في أربعمئة وست وستين (466) جملة، أصاب عارض الحذف فيها ستين (60) جملة، ما بين حذف واجب وجائز، مستثنياً من ذلك الخبر الذي جاء شبه جملة، على اعتباره هو الخبر، فلم أدخله ضمن عارض الحذف، وقد تم وضع إشارة نجمة مكان عارض الحذف.

● حذف المبتدأ جوازاً: وهو كثير في الكلام، لا سيما بوجود قرينة تعين على معرفة أنَّ المبتدأ محذوف، ومن حذف المبتدأ جوازاً بعد القول:

(1) الكتاب، سيبويه، 1: 141 وما بعدها. وينظر شرح التصريح بمضمون التوضيح، 1: 221 وما بعدها.
(2) السابق 1: 141 وما بعدها. وينظر شرح التصريح بمضمون التوضيح، 1: 221 وما بعدها. وينظر أيضاً الأصول في النحو: 1: 69 - اللمع 31 - همع الهوامع 1: 390 - حاشية الصبان 1: 339 - النحو الوافي 1: 507.

وَقَائِلَةٌ: خَوْلَانُ فَأَنْكَحَ فَتَاتَهُم

وَأَكْرُومَةُ الْحَيِّينَ خِلْوٌ كَمَا هِيَ⁽¹⁾

فـ«خولان» خبر لمبتدأ محذوف تقديره «هذه خولان».

ولقد ورد ذلك في ثلاثة (3) مواضع في الديوان، منها قول الشاعر:

فَقُلْتُ: حَمَامَةٌ تَدْعُو حَمَامًا

وَكُلُّ الْحَبِّ نَزَاعٌ طَمُوحٌ⁽²⁾

حيث يُقَدَّرُ المبتدأ محذوفاً بعد الفعل «قُلْتُ» ومكان النجمة والتقدير «هي حمامة» والحذف جائز. وقد ورد حذف المبتدأ لوجود قرينة دلَّت على حذفه في أربعين (40) موضعاً،

فمن ذلك قوله:

صَلَّحْتُ لَوْ أَنَّ الْجِنَّ تَغْرِفُ حَوْلَهُ

وَضَرَبَ الْمُغْنَى دُفَّهُ مَا تَرَمَّرَ مَا⁽³⁾

«صَلَّحْتُ» خبر لمبتدأ محذوف، و التقدير: «هو صَلَّحْتُ» فلا يجوز الابتداء بها لأنها نكرة.

● حذف المبتدأ وجوباً: يقول ابن عقيل (ت 769هـ): «الموضع الثالث لحذف المبتدأ ما حكى الفارسي: من كلامهم «فِي ذِمَّتِي لِأَفْعَلَنَّ» ففي ذممتي خبر لمبتدأ محذوف واجب الحذف⁽⁴⁾».

وقد ورد حذف المبتدأ وجوباً في الديوان في عشرة (10) مواضع، منها ستة (6) مواضع إذا كان اسم الناسخ ضمير شأن، فمن مواضع حذف المبتدأ في القسم في الديوان.

(1) الرد على النحاقد 96، أحمد بن عبدالرحمن بن محمد 1: 485.

(2) الديوان 49: 4. تكملة مواضع حذف المبتدأ جوازاً بعد القول ينظر الديوان: (19: 31 - 17: 24). وينظر توضيح المقاصد والمسالك 1: 485.

(3) السابق 228: 29. والصلح: القوي الشديد. وينظر الديوان حذف المبتدأ جوازاً لوجود قرينة (4/6 - 5/6 - 11/8 - 59/27 - 60/27 - 70/31 - 70/31 - 70/31 - 4/33 - 2/40 - 3/40 - 1/54 - 20/112 - 11/100 - 1/70 - 27/63 - 9/58 - 8/58 - 7/57 - 4/57 - 3/56 - 2/56 - 2/56 - 59/180 - 1/157 - 10/132 - 5/130 - 2/129 - 3/123 - 2/123 - 40/116 - 29/114 - 19/142 - 29/228 - 14/221 - 1/214 - 1/208 - 1/208 - 1/204 - 60/181).

(4) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 1: 256. وينظر مع الهوامع 1: 391.

قول الشاعر:

إِنِّي وَ رَبِّ الْهَدَايَا فِي مَشَاعِرِهَا
وَحَيْثُ تَقْضَى نُدُورُ النَّاسِ وَالنُّسْكَ⁽¹⁾
وَرَبِّ كُلِّ مُنِيبٍ بَاتَ مُبْتَهَلًا
يَتْلُو الْكِتَابَ اجْتِهَادًا لَيْسَ يَتْرُكُ
لَا يُنْكِرَنَّ الَّذِي أَوْلَيْتَنِي أَبَدًا
حَتَّى أَعْدَّ مَعَ الْهَلَاكِ إِذْ هَلَكُوا

و«رَبِّ» جار ومجرور مقسم به، في محل رفع خبر مقدم، والمبتدأ محذوف وجوباً لأنَّ الخبر صريح في القسم، والتقدير: «رَبِّ الهدايا قسمي» ويقال في الأبيات الأخرى ما قيل في هذا البيت⁽²⁾.

أمَّا حذف اسم الناسخ إذا كان ضمير شأن، فيقول ابن عقيل (ت 769هـ):
«إِذَا حُفِّفَتْ» أَنَّ «الْمَفْتُوحَةَ بَقِيَتْ عَلَى مَا كَانَ لَهَا مِنَ الْعَمَلِ، لَكِنْ لَا يَكُونُ اسْمُهَا إِلَّا ضَمِيرُ الشَّأْنِ الْمَحْذُوفِ، وَخَبَرُهَا لَا يَكُونُ إِلَّا جُمْلَةً»⁽³⁾. ويجري على «كَأَنَّ» ما يجري على «أَنَّ». وقد أوردت هذه الحالة هنا لأنَّ اسم الحرف الناسخ مبتدأ في الأصل، ومن مواضع حذف اسم الناسخ إذا كان ضمير شأن في الديوان، قول الشاعر:

وَأَضْبَحَ بَاقِيَ الْوُدِّ بَيْنِي وَبَيْنِهِ

كَأَنَّ لَمْ يَكُنْ وَالِدُهُ فِيهِ عَجَائِبُ⁽⁴⁾

الحرف الناسخ «كَأَنَّ» واسمه ضمير شأن محذوف، والتقدير: «كَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ» وإنَّ الجملة أصلاً «هُوَ لَمْ يَكُنْ» فلَمَّا دخلت «كَأَنَّ» على الجملة الاسمية تحول الضمير «هو» من منفصل إلى متصل، ومن «مبتدأ» إلى اسم «كَأَنَّ» المخففة ثم حذف لمباشرة الحرف الناسخ لجملة فعلية منفية.

(1) الديوان 183: 1 - 2 - 3.

(2) تكملة مواضع حذف المبتدأ في القسم، ينظر الديوان 201: 2 و260: 134.

(3) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 2: 383. وينظر مع الهوامع 1: 514.

(4) الديوان 2: 36. تكملة مواضع حذف اسم الناسخ لأنه ضمير شأن. ينظر الديوان: (2/34 - 13/101 - 1/201 - 6/162 - 2/201).

المبحث الثاني: حذف الخبر

يحذف الخبر جوازاً⁽¹⁾ إذا دلَّ عليه دليل، ولم يَمنع من حذفه مانع، كقولنا: «خَرَجْتُ، فإذا زيدٌ» أي زيد حاضر، وكقولنا: «زيدٌ» لمن سأل «من عندك؟».

كما ويحذف الخبر وجوباً في مواضع⁽²⁾ هي: أن يكون الخبر كوناً عاماً بعد «لولا»، أو أن يكون المبتدأ صريحاً في القسم، أو أن يُعطف على المبتدأ بـ «واو» هي نص بالمعية كل عاملٍ وعمله والتقدير: كل عاملٍ وعمله مقترنان. وإن لم تكن الواو نصاً في المعية جاز الذكر والحذف. أو أن يكون المبتدأ⁽³⁾ عاملاً بعده حال لا تصلح أن تكون خبراً. نحو: «قراءتي الدرس مبكراً» أو اسماً مضافاً للمصدر العامل صريحاً، نحو: «أكثر إلقائي الدرس واقفاً». أو اسماً مضافاً لهذا المصدر العامل مؤولاً، نحو: «أكثر ما ألقى الدرس واقفاً».

حذف الخبر جوازاً إذا دلت عليه قرينة: وَرَدَ كثيراً في الديوان، لكننا لم نتطرق للحالة التي فيها كون الخبر شبه جملة، على اعتبار أن الخبر هو شبه الجملة، وليس محذوفاً، تعلق به شبه الجملة، وقد مر ذلك سابقاً في باب «التقديم والتأخير في الجملة الاسمية» لذا اقتصر الحديث عما كان به الحذف بيئاً من مثل:

حذف خبر لا النافية للجنس: وجاء في خمسة (5) مواضع. منها قول الشاعر:

(1) شرح ابن عقيل، 1: 244. وينظر النحو الوافي 1: 508. وينظر همع الهوامع 1: 391 وينظر دليل الطالبين ص 41، وينظر توضيح المقاصد والمسالك 1: 485. وينظر فتح رب البرية في شرح نظم الأجرومية ص 340.
(2) النحو الوافي، عباس حسن، 1: 99.
(3) النحو الوافي، عباس حسن، 1: 522.



وَلَا غَرَوْ إِلَّا مَا يُخَبِّرُ سَالِمٌ بِأَنَّ بَنِي أَسْتَاهِهَا نَذَرُوا دَمِي⁽¹⁾

لا النافية للجنس تعمل عمل «إِنَّ» واسمها «غَرَوْ» مبني في محل نصب، لأنه ليس مضافاً، ولا شبيهاً بالمضاف، ويكثر حذف الخبر في مثل هذا التركيب.

حذف الخبر وجوباً بعد «لولا» و«لوما»: يقول ابن عقيل (ت 769هـ): «يجب حذف الخبر في أربع حالات، الأولى: أن يكون المبتدأ بعد «لولا» نحو: «لولا زيدٌ لَأَتَيْتَكَ» والتقدير: «لولا زيدٌ موجودٌ»⁽²⁾.

والحذف بعد «لولا» واجب، إلا قليلاً هو طريقة لبعض النحويين⁽³⁾ وقد وردت هذه الحالة في الديوان في أربعة مواضع، منها موضع بعد «لوما» التي تعامل معاملة «لولا»، وذلك أَنَّ «لوما» إمَّا أَنْ يَلِيهَا كَوْنٌ عام، وهو أغلب الأمر فيها، وإمَّا أَنْ يَلِيهَا كَوْنٌ خاص، وهو قليل⁽⁴⁾.

يقول ابن عقيل (ت 769هـ): «ولـ«لولا» و«لوما» استعمالان. أحدهما: أن يكونا دالين على امتناع الشيء، فلا يدخلان إلا على المبتدأ، ويكون الخبر بعدهما محذوفاً وجوباً⁽⁵⁾» ومن ذلك في الديوان قول الشاعر:

وَلَوْلَا أَكْفُ الْحَاجِزِينَ وَ أَنَّهُ يَرَى

خَظِرًا إِذْ رَابَهُ الْحَيُّ عَاضِدُ⁽⁶⁾

المبتدأ بعد «لولا» «أكفُ» مبتدأ مرفوع، خبره محذوف وجوباً، والتقدير: «ولولا أكفُ الحاجزين موجودة...»، ومثال ثان قول الشاعر:

(1) الديوان 211: 2. تكملة مواضع حذف خبر لا النافية للجنس، ينظر الديوان: 105 / 11 - 130 / 5 - 132 / 12 - 211 / 2.

(2) شرح ابن عقيل 1: 248. وينظر همع الهوامع 1: 393، وينظر توضيح المقاصد والمسالك 1: 86.

(3) السابق 1: 250.

(4) شرح ابن عقيل، 1: 250.

(5) السابق 4: 55.

(6) الديوان 64: 30. والعاضد: الماشي إلى جانب دابة.



وَقَائِلَةٌ لَوْ مَا الْهُوَ مَا تَجَشَّمَتْ

بِهِ إِثْرَكُمْ عَجَلَى السَّفَارِ نَعُوبٌ⁽¹⁾

«لوما» وبعدها المبتدأ «الهُوَ» مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة للتعذر، والخبر محذوف وجوباً، والتقدير: «لوما الهوى موجودٌ....».

حذف الخبر وجوباً في مخصص «نعم» و«بئس»: الحالة الثانية لحذف الخبر وجوباً «أن يكون الخبر مخصوصاً لـ«نعم» أو «بئس» نحو: «نعم الرجل زيدٌ»⁽²⁾.

ووردت في الديوان في موضع واحد (1) هو قوله:

وَقُولَا لَهُ: يَا حَبَّبْذَا أَنْتَ هَلْ بَدَا

لَهَا أَوْ أَرَادَتْ بَعْدَنَا أَنْ تَأَيَّمَا⁽³⁾

ف«أنت» ضمير منفصل، مبني في محل رفع مبتدأ، وخبره محذوف وجوباً على أحد الأقوال.

حذف الخبر وجوباً في تركيب «ليت شعري»: وَرَدَ في الديوان في موضع واحد (1) هو قول الشاعر:

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ أَقُولُ لِفَتْيَةٍ

وَصُهِبَ بِمَوْمَاءٍ تُغْضُ وَتُرْفَعُ⁽⁴⁾

الناسخ «ليت» واسمه «شعري» التي بمعنى «علمي»، والخبر محذوف وجوباً في هذه الصيغة، وتم ذكر هذه الحالة لأن الجملة اسمية بالأصل، واسم «إن» هو

(1) السابق 18: 26. تكملة مواضع حذف الخبر وجوباً بعد «لولا» و«لوما» ينظر الديوان: 5/72 - 61/181.

(2) شرح ابن عقيل 1: 256. وينظر ابن عقيل 3: 167.

(3) الديوان 217: 2.

(4) الديوان 143: 24.

المبتدأ قبل دخول الناسخ عليه. «والتزمت العرب حذف خبر «ليت» في قولهم: «ليت شعري» لأنه بمعنى «ليتني أشعر» ولا بد معه من استفهام، يسد مسد المحذوف متصلاً بـ«شعري» أو منفصلاً باعتراض»⁽¹⁾.

(1) شرح التسهيل، ابن مالك، 2: 16.

الفصل الثاني

الحذف في الجملة الفعلية ومكملاتها

الفصل الثاني

الحذف في الجملة الفعلية ومكملاتها

تم إحصاء ألف وسبعمئة وإحدى وعشرين (1721) جملة فعلية، كان عارض الحذف قد طال أربعمئة وجملة واحدة (401) منها:

● حذف الفعل جوازاً: يُحذف الفعل جوازاً إذا دلَّ عليه دليل إما وقفاً أو لفظاً⁽¹⁾.

- إن أُجيب به على نفي. كقولك: «بلى زيد» لمن قال: ما قام أحد. أي: «بلى قام زيد».
- إن وقع جواباً لاستفهام محقق. نحو: (وَلَنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولَنَّ اللَّهُ (الزخرف: 87)، والتقدير: «خلقهم الله».

- إن وقع جواباً لاستفهام مُقَدَّر. نحو: (يُسَبِّحُ لَهُ بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ * رِجَالٌ لَا تُلْهِيمُ تِجَارَةً وَلَا بَيْعَ عَن ذِكْرِ اللَّهِ...) (النور: 36 - 37) والتقدير: «يُسَبِّحُ لَهُ رِجَالٌ».

● حذف الفعل وجوباً: «ويُحذف الفعل وجوباً في موضع واحد، وذلك إذا فسّر الفعل المحذوف فعلٌ بعده، ويأتي هذا الحذف بعد أدوات الشرط المختصة بالأفعال، وقد تلاها اسم؛ إذ لا يصح أن يكون الاسم فاعلاً للفعل المذكور بعده، لعدم جواز تقديم الفاعل على الفعل عند جمهور النحاة⁽²⁾» ويشير النحاة إلى أن الفعل يحذف من بنية الجملة الفعلية وجوباً في المواضع التالية:

(1) أوضح المسالك، ابن هشام، 2: 88.

(2) الجملة الفعلية، علي أبو المكارم، 88.

- 1 - في باب النداء. كما في قولنا: «يا عبدالله»، ف«عبد» منصوب بفعل محذوف وجوباً، ولا يجوز إظهاره، ونيابة أداة النداء عنه⁽¹⁾.
- 2 - في باب القسم. يكثر حذف الفعل وفاعله، لكثرة الاستعمال، وطول الكلام، ويُقدَّر المحذوف «أحلف أو أقسم» وكثر حذف الفعل لا يعني الوجوب هنا.
- 3 - يُحذف الفعل مع فاعله وجوباً في باب «الاختصاص» حيث يُنصَب الاسم بفعل محذوف وجوباً تقديره «أخص» أو «أعني»⁽²⁾.
- 4 - في باب الإغراء. ويُشترط في الإغراء العطف نحو: «الكرامة والشهامة» أو التكرار نحو: «الحياء الحياء»⁽³⁾.
- 5 - وفي باب التحذير. ويشترط في حذف العامل أن يكون التحذير بكلمة «إياك» أو مع العطف أو مع التكرار⁽⁴⁾.
- 6 - يُحذف الفعل مع فاعله في باب «الاشتغال» حيث يتقدم اسم، ويتأخر عنه عامل عمل في ضمير ذلك الاسم، ويُنصب هذا الاسم بفعل محذوف وجوباً يفسره العامل المذكور، نحو: «زيداً ضربته»⁽⁵⁾.

● حذف عامل المصدر وجوباً⁽⁶⁾ ومن مواضع حذفه:

- 1 - إذا وقع المصدر بدلاً من فعله، وهو مقيس في الأمر والنهي نحو: «قياماً لا قعوداً» أي «قم قياماً ولا تقعد قعوداً» و«سقياً لك» أي سقاك الله.
- 2 - إذا وقع المصدر بعد الاستفهام المقصود به التوبيخ، نحو: «أتوانياً وقد علاك المشيب؟».

(1) شرح المفصل، ابن يعيش، 1: 315. وينظر التطبيق النحوي ص 181، وضياء السالك ج/ 2 ص 8.

(2) همع الهوامع، السيوطي، 3: 29.

(3) النحو الوافي، عباس حسن، 2: 181.

(4) السابق، الصفحة نفسها.

(5) شرح ابن عقيل، 2: 128.

(6) السابق، 1: 177 وما بعدها، وينظر همع الهوامع، 3: 106 وما بعدها.

أي: أتتوانى؟

3 - يحذف أيضاً عامل المصدر وجوباً إذا وقع تفصيلاً لعاقبة ما تقدمه، كقوله تعالى:

(حَتَّى إِذَا أَتَخْتَمُّهُمْ فَشَدُّوا الْوَتَاقَ فَإِذَا مِنَّا بَعْدَ وَ إِمَّا فِدَاءً) (سورة محمد: 4).

«فمناً» و«فداء» مصدران منصوبان بفعل المحذوف وجوباً، والتقدير «فإمّا تمنون منّا وإمّا تفدون فداءً».

4 - يُحذف عامل المصدر وجوباً إذا ناب المصدر عن فعل أُسند لاسم العين، أي: أُخبر به عنه وكان المصدر مكرراً، أو محصوراً.

مثال المكرر: «زيد سيراً سيراً» والتقدير: زيد يسير. ومثال المحصور: «ما زيد إلا سيراً»، و«إنما زيد سيراً» ومنه ما يدعونه مؤكداً لنفسه أو لغيره.

5 - يُحذف عامل المصدر إذا قُصد به التشبيه. نحو: «لزيد صوتَ الحمار».

● حذف الفعل وفاعله جوازاً: ويحذف لوجود قرينة دالة عليه مع فاعله لوروده، أو دلالة السياق عليه، وقد وردت في الديوان في تسعة (9) مواضع، منها قول الشاعر:

فَلَمْ أَرْ رَاوِيَةً مِثْلَهَا

وَلَا مِثْلَ مَا فَعَلْتُ فِي الْهُدَى⁽¹⁾

والتقدير: «ولا أرى مثل ما فعلت» و دلالة الحذف عطف «مثل» المنصوبة على «راوية» التي هي مفعول به للفعل «أَر» السابق ذكرها، وعلى هذا يجوز لك التقدير أن هناك فعلاً وفاعله.

حُذف من الجملة بدلالة السياق من الفعل «لم أَر» السابق له.

(1) الديوان 8: 13.

ومثال ثان قول الشاعر:

فَلَا يُبْعَدُ اللَّهُ الشَّبَابَ وَقَوْلُنَا

إِذَا مَا صَبَوْنَا صَبُوءً سَنُتُوبُ⁽¹⁾

«قَوْلُنَا» معطوفة على «الشباب» قبلها، وتستطيع تقدير فعل مع فاعله محذوف والأصل «فلا يبعد الله الشباب ولا يبعد الله قولنا» مع إمكانية اعتبار الواو معية، وقولنا مفعول معه، وهكذا لا يكون العطف على «الشباب» وبالتالي، لا مجال لتقدير فعل محذوف مع فاعله.

● حذف الفعل وجوباً في أسلوب الشرط بعد «إذا» و«إن»:

ويُحذف الفعل وجوباً إذا فَسَّرَ الفعلَ المحذوف فعلٌ بعده، ويأتي هذا الحذف بعد أدوات الشرط المختصة بالأفعال، وقد تلاها اسم، إذ لا يصح أن يكون الاسم فاعلاً للمذكور بعده، لعدم جواز تقديم الفاعل على الفعل عند جمهور النحاة⁽²⁾.

وقد وردت مثل هذه الحالة في ديوان حميد بن ثور الهلالي في خمسة عشر (15) موضعاً، وكان الشرط بـ«إذا» في اثني عشر (12) موضعاً، منها قوله:

إِذَا الْحَمْلُ الرَّبْعِيُّ عَارِضَ أُمِّهِ

عَدْتُ وَ كَرَيْ حَتَّى تَحِنَّ الْفَدَافُ⁽³⁾

أداة الشرط «إذا» وقد جاء بعدها اسم مرفوع، وهذه الأداة مختصة بالدخول على الأفعال، ولا يصلح أن يكون الاسم بعدها فاعلاً للفعل الذي بعده، لعدم جواز تقديم الفاعل على فعله، لذا يُقدر فعل محذوف يفسره المذكور بعد هذا الفاعل ويكون المحذوف «إذا عارضَ الحمل».

(1) الديوان 20: 36. تكملة مواضع حذف الفعل وفاعله جوازاً. ينظر الديوان: (3/93 - 1/87 - 4/71) - 3/103 - 158/269 - 94/248 - 5/207 -

(2) الجملة الفعلية، الدكتور علي أبو المكارم، 88.

(3) الديوان 59: 11.

وكذلك قول الشاعر:

أَلَمْ تَعْلَمِي أَنِّي إِذَا الْإِلْفُ قَادَنِي
إِلَى الْجَوْرِ لَا أَنْقَادُ وَالْإِلْفُ جَائِرٌ⁽¹⁾
إِذَا سَنَابِكُهَا أَثَرْنَ مُغْتَبِطًا
مِنَ الثُّرَابِ كَبَتْ فِيهَا الْأَعَاصِيرُ⁽²⁾
أَلَمْ تَعْلَمَا أَنِّي مُصَابٌ فَتَذْكُرَا
بِلَائِي إِذَا مَا جُرِفُ قَوْمٌ تَهْدَمَا⁽³⁾

ويُقدر المحذوف في الأبيات السابقة جميعها فعلاً مشابهاً للأفعال الآتية بعد الاسم الذي يلي «إذا» أي: الفعل المحذوف يفسره المذكور بعده، ويقال بكل هذه الحالات ما قيل في البيت الأول. كما وردت هذه الحالة باختلاف أداة الشرط حيث كانت الأداة «إن» في الديوان في ثلاثة (3) مواضع منها قوله:

فِي ذَلِكُمْ لِدَوِي الْأَضْغَانِ مَوْعِظَةٌ
إِنْ مَعْشَرٌ عَنْ هُدًى أَوْ طَاعَةٍ أَفْكُوا⁽⁴⁾

والأداة «إن» جاء بعدها اسم «معشر» وهو نائب فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده «أفكوا» وبما أن الفعل اللاحق مبنياً للمجهول، يكون المحذوف مثله مبني للمجهول، ويكون هذا الاسم نائباً للفاعل.

● حذف الفعل في باب النداء:

«المنادى مفعول في المعنى لأنه مدعو فيستحق النصب لفظاً إن كان معرباً قابلاً لحركة الإعراب، وتقديراً إن كان مبنياً، أو معرباً غير قابل لحركة الإعراب

(1) الديوان 94: 4.

(2) السابق 106: 12.

(3) نفسه 276: 183.. تكلمة مواضع حذف الفعل وجوباً في أسلوب الشرط بعد «إذا»، ينظر الديوان (7) 9/ 59 - 11/ 72 - 7/ 77 - 125/ 143 - 9/ 189 - 2/ 208 - 25/ 226.

(4) نفسه 185: 14، تكلمة مواضع حذف الفعل وجوباً في أسلوب الشرط بعد «إن»، ينظر الديوان 275: 178 - 185.

وناصبه «أنادي» لازم الإضمار لظهور معناه مع كثرة الاستعمال، وقصد الإنشاء ولجعل العرب أحد الحروف المذكورة كالعوض منه وكل واحد من هذه الأسباب كافٍ لإيجاب لزوم الإضمار، ولا سيما قصد الإنشاء، فإن الاهتمام به في غاية الوكادة، لأن إظهار «أنادي» يوهم أن المتكلم مخبر أنه سيوقع نداء والغرض من علم السامع أنه منشئ له، والإضمار مُعِين على ذلك، فكان واجباً هذا مع كون الحرف كالعوض منه، فلم يجمع بينهما كما لم يجمع بين العوض والمعوض منه⁽¹⁾.

وقد ورد هذا الأسلوب في الديوان في ثمانية عشر (18) موضعاً، منها قول الشاعر:

يَا مُوقِدَ النَّارِ بِالْعَلْيَاءِ مِنْ إِضْمٍ
قَدْ هَجَّتْ لِي سَقَمًا يَا مُوقِدَ النَّارِ⁽²⁾

أداة النداء «يا» و«موقد» منادى مضاف منصوب في الشطرين، ويضم الفعل «أنادي» وجوباً في أسلوب النداء، ويُقال في باقي الأبيات ما قيل في هذا، على حين كان منها أبيات حذفت منها أداة النداء أيضاً وسيأتي ذلك في حذف الحروف.

● حذف الفعل في باب الاستثناء:

«حاصل كلام سيبويه أن «إلا» هي الناصبة، كما استثني بها، إذا لم يكن بدلاً ولا مشغولاً عنها بما هو أقوى، ومن نَسَبَ إليه خلاف هذا فقد تأول أو غلط في ما تأول» وأما المبرد فحكى عنه السيرافي أن نصب المستثنى بعد «إلا» بـ«أستثني» مضمراً وكلامه في المقتضب بخلاف ذلك⁽³⁾.

(1) شرح التسهيل، ابن مالك، 3: 385.

(2) الديوان 85: 1. تكلمة مواضع حذف الفعل في باب النداء، ينظر الديوان (116/ 39 - 154/ 31 - 194/ 8 - 201/ 6 - 206/ 3 - 209/ 6 - 211/ 1 - 211/ 3 - 249/ 97 - 256/ 122 - 269/ 160 - 271/ 165 - 289/ 1 - 289/ 2 - 179/ 56 - 179/ 56 - 281/ 3).

(3) شرح التسهيل، ابن مالك، 1: 273.

مع رجحان كفة سيبويه (ت 180هـ) وما ذكره ابن مالك (ت 762هـ) في شرح التسهيل ورأي المبرد (ت 285هـ) المقتضب إلا أننا رأينا إيراد ما ذهب إليه السيرافي في أن الناصب فعل «أستثني» المضمر وقد وردت هذه الحالة في الديوان في ثلاثة (3) مواضع، منها قول الشاعر:

فَنَغَيَّرْتُ إِلَّا مَلَاعِبَهَا
وَمَغْرَسًا مِنْ جَوْنَةٍ ظَهَرِ⁽¹⁾

«ملاعبها» مستثني منصوب بالفعل المضمر «أستثني» على رأي السيرافي، وفي هذا جاء البيت، والاستثناء مفرغ، لأنَّ المستثنى منه محذوف، والذي هو فاعل «تغيرت» تقديره: «تَغَيَّرَتِ الدِّيارُ إِلَّا مَلَاعِبَهَا» وقد جاء في التصريح، يقول الأزهري (ت 905هـ): «في الاستثناء المفرغ يحذف الفاعل نحو «ما قام إلا هند» والتقدير عنده «ما قام أحدٌ إلا هند» ف«هند» لا يصح أن تعرب فاعلاً لعدم استقامة المعنى، إذ لو أُعْرِبَتْ فاعلاً لنفي عنها القيام⁽²⁾».

وهذا من باب حذف الفاعل، وينطبق على هذا ما جاء في البيت السابق، وسيرد ذكره في حذف الفاعل إلا أنني أرى أن الحذف جائز وليس واجباً، كما يرى الأزهري، إذ يجوز ذكر الفاعل.

● حذف الفعل في أسلوب القسم:

وهو كثير لا واجب «ويُضْمَرُ الفعلُ في الطلب كثيراً استغناءً بالمقسم به، مجروراً بالباء ويختص الطلب بها، وإنْ جُرَّ في غيره بغيرها حذف الفعل وجوباً وإنْ حُذِفَا معاً نصب المقسم به⁽³⁾».

وقد وردت هذه الحالة في الديوان في خمسة (5) مواضع منها قول الشاعر:

(1) الديوان 85: 1. تكملة مواضع حذف الفعل في باب الاستثناء، ينظر الديوان 223 / 19 - 265 / 149.
(2) التصريح بمضمون التوضيح، الأزهري، 1: 202.
(3) شرح التسهيل، ابن مالك 2: 195.

فَوَالله مَا أَذْرِي أَوْضَلًا أَرَادَتَا
بِمَا قَالَتَا أَمْ أَصْبَحَ الْحَبْلُ أَجْذَمًا⁽¹⁾

فالمقسم به «الله» لفظ الجلالة، مجرور بـ«الواو» والقسم قبله، وحذف الفعل واجب، والتقدير: «أقسم» الذي يُحذف وجوباً لكون الحرف الجار هو «الواو» وليس غيره كـ«الباء» و«التاء».

● حذف الفعل في باب الاشتغال:

«إذا انتصب لفظاً، أو تقديرًا، ضمير اسم سابق مفتقر لما بعده، أو ملابس ضميره بجائز العمل فيما قبله، غير صلة ولا مشبه بها، ولا شرط مفصول بأداته، ولا جواب مجزوم، ولا مسند إلى ضمير للسابق متصل، ولا تالي استثناء، أو معلق، أو حرف ناسخ، أو «كم» الخبرية، أو تحضيض، أو عرض، أو تمنٍ بـ«ألا» ووجب نصب السابق، إن تلا ما يختص بالفعل⁽²⁾».

وقد وردت هذه الحالة في الديوان في موضع واحد (1) هو قول الشاعر:

فَلَا الظِّلُّ مِنْ بَرْدِ الضُّحَى تَسْتَطِيعُهُ
وَلَا الْفَيْءُ مِنْ بَرْدِ الْعَشِيِّ تَذُوقُ⁽³⁾

«الظل» منصوبة، مفعول به، وفعله محذوف وجوباً لاشتغال الفعل «تستطيعه» بالضمير المتصل به «ه». وفي الشطر الثاني جاءت «الفَيْء» مفعولاً به مقدماً على فعله «تذوق» لأنَّ الفعل غير مشتغل عنه بضمير، كما جاء في الشطر الأول.

● حذف الفعل في باب الإغراء:

وجاءت هذه الحالة في موضع واحد (1) في الديوان، وكان الحذف جائزاً، لأنَّ المفعول به مفرداً، لا مكرراً، ولا معطوفاً، لكنِّي رأيت إيرادها هنا، وليس في

(1) الديوان 260: 134. تكملة مواضع حذف الفعل في أسلوب القسم، ينظر الديوان (187 / 1 - 183 / 1 - 201 / 2) ومن أمثلة النصب بسبب حذف المقسم به وحرف الجر وانتصاب ما بعدهما، ينظر الديوان (240 / 72 - 241 / 78).

(2) شرح التسهيل، ابن مالك، 2: 136.

(3) الديوان 180: 58.

باب جواز حذف الفعل لينتظم في البحث عندي الحذف المحقق كما ورد فيما سبق
من أمثلة، فمن ذلك قول الشاعر:

وَقَالَتْ لِأُخْتَيْهَا: الرُّوَّاحُ، فَقَدَّمْتُ

غَبِيطًا خُثَيْمِيًّا بَرَاهُ ابْنُ خُثَيْمٍ⁽¹⁾

«الرواح» مفعول به، منصوب على الإغراء، لفعل محذوف جوازاً تقديره: «الزمي».

● حذف الفاعل:

«ويُحذف الفاعل وجوباً ولا سبيل لذكره في ثلاثة (3) مواضع عند جمهور
النحويين، أولها: إذا حُوِّلَ الفعل من مبني للمعلوم إلى مبني للمجهول⁽²⁾».

وقد وردت هذه الحالة في الديوان في ستة وثمانين (86) موضعاً.

منها قوله الشاعر:

يَعِضُّ عَلَيْهَا الشَّيْخُ إِبْهَامَ كَفِّهِ

وَتُخْرِى بِهَا أَحْيَاؤُكُمْ وَ الْمَقَابِرُ⁽³⁾

(1) السابق 232: 40. والغبيط: ما يُجعل على ظهر الجمل ليركب، خثيمياً: منسوب إلى رجل اسمه خثيم
كان حاذقاً في الصنعة. وينظر شرح ابن عقيل، 3: 297.

(2) همع الهوامع، السيوطي، 1: 160. وينظر شرح ابن عقيل 2: 11، وينظر توضيح المقاصد والمسالك
بشرح ألفية ابن مالك ج2: 598، وينظر المنهل المأهول بالبناء للمجهول ص405 جزء واحد، وينظر فتح
رب البرية في شرح الأجرومية 316.

(3) الديوان 97: 17. تكملة مواضع حذف الفاعل وجوباً في المبني للمجهول، ينظر الديوان: (17/ 25 -
67 - 19/ 61 - 17/ 60 - 13/ 59 - 13/ 59 - 10/ 44 - 4/ 42 - 1/ 41 - 2/ 40 - 48/ 24
10/ 110 - 8/ 109 - 10/ 105 - 13/ 101 - 11/ 100 - 12/ 96 - 2/ 87 - 1/ 71 - 8/
116 - 35/ 115 - 35/ 115 - 33/ 115 - 28/ 114 - 23/ 112 - 16/ 111 - 11/ 110 -
140 - 40/ 116 - 39/ 116 - 9/ 124 - 7/ 123 - 42/ 117 - 42/ 117 - 40/ 116 - 37/
167 - 12/ 166 - 11/ 166 - 8/ 165 - 24/ 142 - 24/ 142 - 20/ 142 - 7/ 146 - 9/
183 - 1/ 183 - 4/ 183 - 3/ 182 - 59/ 180 - 46/ 167 - 21/ 168 - 7/ 167 - 5/
202 - 2/ 202 - 8/ 194 - 3/ 193 - 2/ 187 - 14/ 185 - 13/ 185 - 6/ 184 - 3/
227 - 23/ 225 - 18/ 222 - 17/ 222 - 14/ 221 - 13/ 220 - 1/ 215 - 7/ 209 - 4/
273 - 162/ 270 - 156/ 268 - 149/ 265 - 87/ 244 - 64/ 238 - 55/ 236 - 27/
289 - 1/ 287 - 1/ 286 - 15/ 285 - 14/ 285 - 13/ 284 - 11/ 284 - 5/ 282 - 171/
1/ 294 - 3/ 283 - 3/ 283 - 3/).

الفعل المبني للمجهول «تُخزى» وقد حُذف فاعله وجوباً، لكونه بُني للمجهول والتقدير: «تُخزى قصائدي أحياءكم» ولما بُني الفعل «تُخزى» للمجهول حذف فاعله «قصائدي» وناب عنه المفعول به «أحياءكم» وهذه إحدى الحالات التي يجب فيها حذف الفاعل.

● حذف الفاعل في الاستثناء المضرغ على رأي الأزهري:

وقد وردت هذه الحالة سابقاً: أضاف الشيخ الأزهري موضعين لحذف الفاعل وجوباً منها هذه الحالة، وقد وردت سابقاً في باب حذف فعل الاستثناء.

وذلك قول الشاعر:

فَتَغَيَّرْتُ إِلَّا مَلَاعِبَهَا

وَمَغْرَسًا مِنْ جَوْنَةٍ ظَهَر⁽¹⁾

● حذف المفعول به جوازاً:

وهو كثير عند العرب في لغتهم «يرى النحاة أنَّ القصد من الجملة الفعلية إيصال المعنى من المتكلم إلى السامع، وأنَّه إذا ظهر المعنى الذي يقصده المتكلم بقريئة حالية أو غيرها، لم يحتج إلى بعض ألفاظ الجملة لوجود ما يدل عليها، وهكذا يمكن حذف بعض ألفاظها للاستغناء عنها، والجملة الفعلية تتكون من الفعل، والفاعل، وكل ما عداهما فضلة يستغني عنه الكلام، وكما جاز أن يحذف الفعل والفاعل، وأحياناً وجب ذلك، فانه يجوز حذف المفعول به إذا دل عليه دليل، وذلك حتى يستقيم الكلام وقد يمتنع⁽²⁾».

(1) الديوان 1: 87.

(2) قضايا المفعول به عند النحاة العرب، الدكتور محمد خضير، 339.

وقد جاء حذف المفعول به جوازاً في مواضع كثيرة في الديوان، ولأغراض عدة منها تناسب الفواصل، أو الإيجاز، أو الاستغناء والاكتفاء، أو الاحتقار، أو التعظيم، أو التنزيه، أو الحفاظ على الوزن، أو لسابق العلم به، أو لوقوعه بعد فعل المشيئة، وقد ورد ذلك في اثنين وثلاثين (32) موضعاً في الديوان.

من ذلك قول الشاعر:

فَعَلْنَا بِهِمْ مَا قَدْ فَعَلْنَا لَدَى الْوَعَى
إِلَى أَنْ رَثِينَا لِلْإِمَاءِ الْقَوَاعِدِ⁽¹⁾

الفعل «فعلنا» الأول مفعوله اسم ظاهر، وهو الاسم الموصول «ما» لكن «فعلنا» الثانية لم يذكر مفعولها، وحُذف لدلالة السياق عليه، والتقدير: «فعلناه».

ومثال ثان قول الشاعر:

فَلَلَهُ مَا فَوْقَ السَّمَاءِ وَتَحْتَهَا
لَهُ الْمَالُ يُعْطِي مَا يَشَاءُ وَيَمْنَعُ⁽²⁾

الفعل «يعطي» مفعوله «ما» اسم موصول ظاهر، ومفعوله الثاني محذوف جوازاً، أما فعل المشيئة «يشاء» فمفعوله محذوف لدلالة السياق عليه، وهو كثير الحذف بعد هذا الفعل، والفعل «يمنع» مفعوله محذوف أيضاً، والتقدير: «يعطي ما يشاء من يشاء ويمنع ما يشاء».

● حذف الموصوف:

وهو حذف جائز، وقد ورد كثيراً في الديوان، في مئة وسبعة عشر (117) موضعاً، ذلك لأنَّ حذف الموصوفات واسع، ويرجع لفهم السامع.

(1) الديوان 52: 1.

(2) الديوان 142: 21. تكملة مواضع حذف المفعول به جوازاً، ينظر الديوان: (6 / 5 - 8 / 7 - 13 / 8 - 79 / 13 - 11 / 77 - 25 / 62 - 8 / 58 - 6 / 35 - 64 / 29 - 28 / 18 - 8 / 11 - 3 / 9 - 199 / 1 - 196 / 3 - 193 / 26 - 170 / 9 - 109 / 12 - 101 / 7 - 94 / 3 - 93 / 8 - 91 / 3 - 1 / 209 - 7 / 226 - 25 / 241 - 77 / 255 - 120 / 255 - 120 / 267 - 145 / 271 - 165).

ومن ذلك قول الشاعر:

بَكَدْرَاءَ أَرْقُهَا بِالسَّبَا.....

لِ مِنْ جِرْعِ جَبَّةٍ رِيحُ الثَّرَى⁽¹⁾

فالوصوف المحذوف هو لفظة «قطاة» والتقدير: «بقطاة كدراء».

● حذف الصفة: وقد ورد في ثلاثة (3) مواضع، منها قول الشاعر:

عُلِّقَ مِنْ سَلْمَى عَلُوًّا كَاللَّجَجِ

تَطْرَأُ مِنْهَا ذِكْرٌ بَعْدَ جَجَجٍ⁽²⁾

والتقدير: «حجج سالفة» و«حجج» مضاف إليه مجرور، والمعنى المفهوم من السياق أنَّ الشاعر تطرأ له ذكريات حبه لسلمى بعد سنوات سالفة مضت.

● حذف الجار والمجرور:

وهو حذف جائز تخفيفاً وإيجازاً، ويكثر بعد أفعال التفضيل، والأساليب المتضمنة للعطف، وغيرها، ذلك أن السياق في الجمل يهدي إلى ما حذف منها، وقد وردت الحالة في الديوان في خمسة وعشرين (25) موضعاً، منها قول الشاعر:

(1) السابق 7: 10. والقطاة: نوع من الطيور، كدراء: غبراء اللون، صفراء الحلق، رقشاء الظهر. تكملة مواضع حذف الموصوف، ينظر الديوان: (7/ 7 - 8/ 7 - 10/ 7 - 14/ 8 - 15/ 8 - 3/ 9 - 3/ 9 - 5/ 10 - 9/ 11 - 12 / 11 - 13/ 13 - 21/ 16 - 23/ 16 - 23/ 17 - 25/ 21 - 37/ 25 - 53/ 25 - 54/ 26 - 57/ 28 - 62 / 28 - 1/ 32 - 2/ 35 - 5/ 40 - 3/ 42 - 5/ 42 - 8/ 43 - 10/ 44 - 13/ 45 - 1/ 53 - 1/ 53 - 100 - 4/ 99 - 6/ 91 - 1/ 86 - 5/ 76 - 3/ 75 - 4/ 66 - 4/ 66 - 1/ 65 - 32 = - 64 - 14/ 60 - 1/ 108 - 2/ 107 - 11/ 105 - 7/ 104 - 6/ 104 - 3/ 103 - 10/ 100 - 8/ 100 - 8/ 100 - 8/ 100 - 7/ - 27/ 113 - 26/ 113 - 20/ 112 - 19/ 112 - 17/ 111 - 7/ 109 - 6/ 108 - 6/ 108 - 6/ 108 - 4/ 126 - 9/ 124 - 8/ 122 - 5/ 122 - 5/ 122 - 29/ 114 - 29/ 114 - 29/ 114 - 28/ 114 - 28/ 114 6/ 146 - 5/ 146 - 3/ 146 - 14/ 141 - 15/ 133 - 12/ 32 - 111/ 132 - 8/ 131 - 3 / 129 - 15/ 173 - 35/ 173 - 31/ 172 - 29/ 171 - 26 / 170 - 6/ 159 - 6/ 159 - 6/ 159 - 2 / 158 - 1/ 158 - 204 - 2 / 199 - 1/ 196 - 15/ 190 - 9/ 189 - 4/ 188 - 14/ 185 - 10/ 184 - 47/ 176 - 37 / 256 - 120/ 255 - 119/ 255 - 78/ 241 - 35/ 230 - 32/ 229 - 28 / 227 - 12/ 220 - 2/ 208 - 1/ 256 - 123/ 259 - 129/ 263 - 143/ 263 - 143/ 263 - 2/ 280 - 2/ 280 - 3/ 289 - 4/ 289 - 1/ 291).

(2) الديوان 41: 1. تكملة مواضع حذف الصفة، ينظر الديوان (187/ 2 - 293/ 4).

فَإِنِّي أَمْرٌ عَوْدَتْ نَفْسِي عَادَةً

وَكُلُّ أَمْرٍ جَارٍ عَلَى مَا تَعَوَّدَا⁽¹⁾

والتقدير: «كل امرئ في حياته جارٍ على ما تعوده من عادات» وفي الفعل «تعود» حذف مفعول به، الذي هو حذف ضمير الصلة، وسيأتي الحديث عنها فيما بعد.

● حذف المضاف:

وهو حذف جائز يفهم من السياق وقد ورد في الديوان في ثلاثة عشر (13) موضعاً، منها قول الشاعر:

فَجَاءَتْ بِمَغْيُوفِ الشَّرِيعَةِ مُخْلَعٍ

أَرَشْتُ عَلَيْهِ بِالْأُكْفِ السَّوَاعِدُ⁽²⁾

والمحذوف من البيت هو المضاف، الذي تقديره: «أرشت عليه حلب بالأكف».

ومثال ثان، قول الشاعر:

لَيْسَ الشَّبَابُ عَلَيْكَ الدَّهْرَ مُرْتَجِعًا

حَتَّىٰ تَعُودَ كَثِيبًا أَمْ صَبَّارٍ⁽³⁾

وتقدير المضاف المحذوف قبل كلمة «الدهر» التي هي بالأصل مضاف إليه، حلت محل ظرف الزمان والتقدير: «طيلة الدهر أو طول الدهر».

(1) السابق 73: 2. تكملة مواضع حذف الجار والمجرور، ينظر الديوان (11 - 7 / 11 - 1 / 9 - 9 / 7) 59 - 7 / 57 - 3 / 32 - 63 / 29 - 62 / 28 - 51 / 24 - 33 / 20 - 21 16 - 19 / 15 - 7 / 5 / 209 - 3 / 103 - 3 / 98 - 8 / 95 - 4 / 94 - 5 / 94 - 15 / 78 - 2 / 73 - 19 / 61 - 11 / 174 / 274 - 157 / 268 -).

(2) الديوان 58: 10.

(3) السابق 84: 5. تكملة مواضع حذف المضاف، ينظر الديوان: (27/ 58 - 77/ 11 - 84/ 5 - 90/ 4 - 15/ 185 - 2/ 199 - 2/ 199 - 2/ 216 - 1/ 221 - 15/ 221).

● حذف المضاف إليه:

ورد في موضعين (2) في الديوان، منها قول الشاعر:

قَرِينَةُ سَبْعٍ إِنْ تَوَاتَرُنْ مَرَّةً
ضَرَبَنْ فَصَقْتُ أَرْوُسَ وَ جُنُوبِ⁽¹⁾
ثَمَانٍ بِإِسْتَارَيْنِ مَا زِدَنْ عِدَّةً
عَدَوْنُ قُرَانِي مَا لَهْنُ جَنِيبِ⁽²⁾

والتقدير: «قرينة سبع فتيات» حيث حذف المضاف إليه، الذي هو تمييز العدد، وفي البيت الثاني «ثمان فتيات» وحذف المضاف إليه أيضاً، الذي هو تمييز العدد المفرد قبله.

● حذف المقسم به:

وهو جائز «إذا حذف فعل القسم، والباء، نصب القسم وإن كان المقسم به عند حذفها «الله» جاز جرمه.... على أن لفظ «أقسم» و«أحلف» وشبههما قد ينوب عنه لفظ «أقسم» و«يمين» و«ألية» و«قضاء» و«حق» وغير ذلك⁽³⁾».

وعلى هذا، يظهر جواب القسم ويحذف فعل القسم أحياناً، ومن ذلك ما ورد في الديوان في ستة (6) مواضع، منها قول الشاعر:

لَأَعْتَرِضَنَّ بِالسَّهْلِ ثُمَّ لَأَحْدُوَنَّ
قَصَائِدَ فِيهَا لِلْمُعَادِينَ زَاجِرُ⁽⁴⁾

ويلاحظ حذف فعل القسم، والمقسم به، لجملة «لَأَعْتَرِضَنَّ» التي هي جملة جواب القسم، وكذلك جملة «لَأَحْدُوَنَّ» وقد دلت عليه «اللام» الموطئة في كلا الفعلين.

(1) نفسه 27: 59.

(2) نفسه، الصفحة نفسها 27: 60.

(3) شرح التسهيل، ابن مالك، 3: 197 – 199.

(4) الديوان 96: 15. بقية الأبيات ينظر الديوان (72/ 5 و 123/ 5 و 111/ 13 و 111/ 13).

● حذف حرف النداء:

«ويجوز حذف حرف النداء، إلا إذا كان المنادى لفظ الجلالة «الله»، أو ضميراً، أو مستغاثاً، أو متعجباً منه، أو مندوباً»⁽¹⁾.

وقد ورد حذف أداة النداء في ستة (6) مواضع من الديوان منها قوله:

عَلَى طَلَلِي جُمْلٍ وَقَفْتُ ابْنَ عَامِرٍ
وَقَدْ كُنْتُ تُعَدِي وَ الْمَزَارُ قَرِيبٌ⁽²⁾
خَلِيلِي إِنْ دَامَ هُمْ النُّفُوسِ
عَلَيْهَا ثَلَاثَ لَيَالٍ قَتَلَ⁽³⁾

المنادى في البيت الأول مضاف منصوب، بأداة نداء محذوفة، وكذلك في المثال الثاني، منادى مضاف إلى ياء المتكلم وأداة النداء محذوفة.

إلا أنَّ المنادى لا يُحذف. «وكان حق المنادى أن يُمنع حذفه، لأنَّ عامله قد حذف لزوماً، فأشبهه الأشياء التي حُذف عاملها وصارت هي بدلاً من اللفظ به.... إلا أنَّ العرب أجازت حذف المنادى والتزمت في حذفه بقاء «يا» دليلاً عليه، وكون ما بعده أمراً أو دعاء»⁽⁴⁾.

وقد ورد في الديوان في ثلاثة (3) مواضع منها قول الشاعر:

فَعُدْنَ عَلَيْهَا: يَا اِرْكَبِي قَدْ حَبَسْتِنَا
وَقَدْ مَتَعْتَ شَمْسُ النَّهَارِ وَدَوْمًا⁽⁵⁾

والتقدير: «يا امرأة اركبي». «وليس هذا من باب «يا ليت» و«يا رب» و«يا حبذا».... فلا يكون معه منادى محذوف»⁽⁶⁾.

(1) شرح التسهيل، ابن مالك، 3: 386.

(2) الديوان 9: 1.

(3) السابق 209: 6.

(4) شرح التسهيل، ابن مالك، 3: 388.

(5) الديوان 240: 71. تكملة مواضع حذف حرف النداء، ينظر الديوان (269/ 160 - 271/ 165 -

289/ 2+1) تكملة مواضع حذف المنادى، ينظر الديوان (240/ 72+ - 211/ 1).

(6) شرح التسهيل، ابن مالك، 3: 389.

● حذف الحروف: ويتناول

1 - حذف حرف العلة من الفعل المضارع المجزوم، أو الأمر المبني، وقد وردت في سبعة (7) مواضع في الديوان، منها قول الشاعر:

أَلَمْ تَرَ مَا بَيَّنِّي وَبَيَّنَّ ابْنَ عَامِرٍ
مِنْ الْوُدِّ قَدْ بَالَتْ عَلَيْهِ الثُّغَالِبُ⁽¹⁾

حُذِفَ حرف العلة من الفعل «ترى» كعلامة فرعية للجزم.

2 - حذف النون من الفعل الناسخ «كان» في حالة المضارع. وتحذف للتخفيف بثلاثة شروط: «أن تكون بصيغة المضارع، وأن تكون مجزومة بالسكون لا حذف النون، وألا يليها حرف ساكن، ولا ضمير متصل⁽²⁾» وقد وردت في ثلاثة (3) مواضع في الديوان.

منها قول الشاعر:

مِنْ سَاعَةٍ لَمْ يَكْ إِلَّا مُقْعَدًا
فَحَمَلَ الْهَمَّ كِنَازًا جَلْعَدًا⁽³⁾

«يَكْ» هي «يَكُنْ» حُذِفَت النونُ منها.

3 - حذف حرف الجر. يُحذف الجار ويبقى عمله بإطراد في المواضع التالية⁽⁴⁾:

- قبل الحروف المصدرية.

(1) الديوان 36: 1. تكملة مواضع حذف حرف العلة من المضارع المجزوم أو الأمر المبني، وينظر الديوان (140/ 11 - 209/ 5 - 258/ 126 - 268/ 157 - 269/ 158 - 108/ 5) وينظر حذف حرف العلة من المعتل الأجوف لالتقاء ساكنين (لم تكد والأصل تكاد) الديوان (239/ 68). وينظر حذف حرف العلة من الفعل المضارع للضرورة الشعرية (43/ 6) وينظر حذف الياء من الاسم النكرة المنقوص في حالة الرفع (ففيك راع والأصل راعي) الديوان (102/ 1).

(2) النحو والصرف، 78.

(3) الديوان 75: 3. وينظر الديوان: (118/ 2 - 206/ 3).

(4) النحو والصرف 216.

- قبل المميز «كم» الاستفهامية المتصلة بحرف الجر.
- أن يتقدم في الكلام ما يدل على المحذوف.
- ويحذف سماعاً قبل أفعال تغلب تعديتها بحرف الجر.

وقد ورد حذف الجار بالديوان في خمسة (5) مواضع منها:

أَنْتَ الَّذِي اخْتَارَهُ الرَّحْمَنُ أُمَّتَهُ
فَذَاكَ غَيْظٌ عَلَى مَنْ قَلْبُهُ خَسِكٌ⁽¹⁾

والتقدير: «اختاره الرَّحْمَنُ من أمته». وكما قال تعالى: (وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا) (الأعراف: 7). و«يحذف حرف الجر «رَبَّ» ويبقى عملها، ويكثر ذلك بعد «الواو» ويقل بعد «الفاء» ويندر حذفها دون سبقها بشيء⁽²⁾».

وقد ورد ذلك في سبعة (7) مواضع من الديوان منها قول الشاعر:

وَيَوْمٌ تَسَاقُطُ لَذَائُهُ
كَنَجْمِ الثُّرَيَّا وَ أَمْطَارِهَا⁽³⁾

والتقدير: «رَبَّ يَوْمٍ» ودلَّ على الحذف وجود «الواو» المسماة «واو رَبَّ».

4 - حذف واو الحال. وقد خالف الشاعر القاعدة في امتناع حذف الواو (إذا كانت الجملة اسمية مجردة من ضمير يربطها بصاحبها كقولنا: «سافرتُ والبردُ شديدٌ»⁽⁴⁾).

وهنا يمتنع حذف «الواو» وقد وردت في موضع واحد (1)، على اعتبار أنَّ الجملة الاسمية في محل الحال، فإن قَدَرْنَا الانقطاع، واعتبرنا الجملة مستأنفة، فلا حذف، والمثال من الديوان في قول الشاعر:

(1) الديوان 186: 16. حذف الجار ينظر الديوان: (3/34 - 29/18 - 3/37 - 31/64).

(2) النحو والصرف 216.

(3) الديوان 90: 4. تكلمة مواضع حذف حرف الجر «رَبَّ»، ينظر الديوان (65/ 1 - 90/ 5 - 130/ 6 - 145/ 1 - 146/ 3 - 146/ 5).

(4) النحو والصرف 174.



نَظَرْتُ بِوَادِي الْغَمْرِ اللَّيْلُ مُقْبِلُ
يَرِفُ رَفِيفَ النَّسْرِ وَالشُّوقِ طَائِرُ⁽¹⁾

«الليلُ مقبِلٌ» جملة في محل نصب حال من الضمير في الفعل «نَظَرْتُ»
والحذف ممتنع لما ذكرناه سابقاً، أمّا إذا أُعْرِيتَ الجملة استثنائية، فلا حذف، ولا
تقدير لـ«الواو» الحالية قبلها.

5 - حذف همزة الاستفهام: وهو جائز، وقد ورد في موضع واحد (1)، ذلك
في قول الشاعر:

فَقَالَ: أَحْيَيْكُمْ فَقَالَتْ تَرِيدُنَا
عَلَى الزُّبْدِ شَعْبٌ بَيْنَنَا مُتَبَاعِدُ⁽²⁾
والتقدير: «أتريدنا على الزبد»؟.

6 - حذف همزة القطع للتسهيل: وهذا جائز، وقد ورد في موضعين (2).
منه قول الشاعر:

مَا لِي قَدْ اصْبَحْتُ الْأَيَّامُ تَنْقُضُنِي
نَقْضَ النُّوَائِثِ حَبْلًا بَعْدَ إِفْرَارِ⁽³⁾
سهل همزة «أَصْبَحْتُ» وحذفها للتسهيل والتخفيف، وذلك جائز.

7 - حذف نون الأفعال الخمسة في حالتي النصب والجرم.

وهي علامة إعراب فرعية في الأفعال المضارعة التي تتصل فيها ألف الاثنين، أو ياء
المؤنثة، أو واو الجماعة، إذا جُزِمت، أو نُصِبَت، وفي فعل الأمر الذي مضارعه من الأفعال
الخمسة، وقد وردت في الديوان في ستة وخمسين (56) موضعاً، منها قول الشاعر:

(1) الديوان 93: 2.

(2) السابق 63: 27.

(3) الديوان 83: 1 والموضع الثاني لحذف همزة القطع للتسهيل، ينظر الديوان: 83: 3.



ويكثر حذف عائد الموصول المرفوع في صلة «أي»، أما حذف العائد المنصوب فهو من باب حذف المفعول به «و يحذف إذا كان ضميراً متصلاً منصوباً، وذلك كراهية للطول لأن الفعل بعد الاسم الموصول من تمام الاسم فكرهوا طوله»⁽¹⁾.

وقد وقع حذف العائد في الديوان في خمسة (5) مواضع منها قول الشاعر:

إِنَّ اللَّتَيْنِ لَقِيتَ يَوْمَ سُؤْيَقَةٍ
لَوْ تُلِمَّعَانِ بِعَاقِلِ الْأَوْعَالِ⁽²⁾

الموصول «اللَّتَيْنِ» وجملة الصلة «لَقِيتَ» وحذف منه العائد الذي هو ضمير متصل في محل نصب مفعول به والتقدير «لَقِيتُهُمَا».

● حذف المفعول لأجله:

وذلك لدلالة السياق عليه وورد في الديوان في موضعين (2) منها قول الشاعر:

عَفَا السَّفْحُ مِنْ سَلْمَى فَشَغْبَى فَعَرْبُ
فَبَرْقُ جَنَاحٍ كُلَّمَا لَحْنٌ تَطَرَّبُ⁽³⁾

والتقدير: «تَطَرَّبُ شَوْقًا».

حذف جملة جواب الشرط:

لكل شرط فعل وجواب «ويحذف الجواب إذا كان الدال عليه ما تقدم مما هو جواب في المعنى»⁽⁴⁾.

نحو قولك: «أنت ناجح إذا درست» ويقول ابن السراج (ت 316هـ) «فأما قولهم أجيئك إن جئتني، وآتيك إن أتيتني، فالذي عندنا أن هذا الجواب محذوف كفى عنه الفعل المتقدم»⁽⁵⁾.

(1) ظاهرة الحذف في الإسناد ومخصصاته، د. موسى مصطفى العبيدان، 1: 66.

(2) الديوان 196: 1. تكملة مواضع حذف العائد، ينظر الديوان: (10: 5 - 23: 43 - 93: 3 - 73: 2).

(3) السابق 32: 1. وينظر الديوان (62: 21).

(4) أوضح المسالك على ألفية ابن مالك، ابن هشام، 4: 217.

(5) الأصول في النحو، ابن السراج، 2: 196.

ويتجتم تقدير جواب الشرط محذوفاً في ثلاثة مواضع⁽¹⁾:

- أن يكون المتقدم جملة اسمية.
- أن يكون السابق جملة فعلية فعلها مضارع منفي بـ «لم» وقد اقترنت بالفاء.
- أن يكون الكلام السابق جملة فعلية فعلها مضارع.
- والكوفيون على أن «جواب الشرط هو المتقدم ولا حذف⁽²⁾» والأرجح ما ذهب إليه البصريون من أنه لو كان الجواب هو المتقدم لجُزم إذا كان فعلاً وللزمته الفاء إذا كان جملة اسمية.

وقد ورد حذف جملة جواب الشرط في الديوان في أربعة عشر (14) موضعاً،

منها قول الشاعر:

أَلَا بَلْ أَكْذَبُهُ مَا حَيَّيْتُ
وَأَلْعَنَهُ كُلَّمَا أَذْكُرُهُ⁽³⁾

أداة الشرط «كلما» غير جازمة وفعل الشرط «أذكره» والجواب محذوف دل عليه الفعل المتقدم «ألعنه» والتقدير: «كلما أذكره ألعنه».

● حذف كان الناسخة مع اسمها:

«ويجوز حذف «كان» واسمها إن علم بعد «إن» و«لو» بكثرة و«هلا» و«إلا» بقلّة، ويجوز رفع تاليها إن حسن التقدير فيه، أو معه، وإلا فلا»⁽⁴⁾.

وقد ورد في الديوان في موضع واحد (1) وهو من شواهد النحو المكررة في الكتب، ومن ذلك قول الشاعر:

(1) أوضح المسالك الحاشية، 4: 217 - 218.

(2) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد 4: 15.

(3) الديوان 118: 5. تكملة مواضع حذف جملة جواب الشرط. ينظر الديوان: (3/49 - 12/96 -

184 - 13/ 141 - 3/ 200 - 10/ 194 - 22 / 112 - 9/100 - 4/66 - 1/75 - 13/96

5/ - 86/244 - 85/ 244).

(4) همع الهوامع 1: 440.

لَا تَغْزُونَ الدَّهْرَ أَلْ مُطَرَّفٍ
لَا ظَالِمًا أَبَدًا وَلَا مَظْلُومًا⁽¹⁾

ففي الديوان ورد البيت في هذا الشكل «لا ظالمًا ولا مظلومًا» في حين نُسبه
سيبويه (ت 180هـ) في الكتاب لليلي الأخيلية برواية:

لَا تَقْرَبَنَّ الدَّهْرَ أَلْ مُطَرَّفٍ
إِنْ ظَالِمًا أَبَدًا إِنْ مَظْلُومًا⁽²⁾

وعلى أية حال، فالشاهد عند النحويين على جواز حذف «كان» مع اسمها بعد
«إِنْ» والتقدير: «إِنَّ كُنْتَ ظَالِمًا وَإِنْ كُنْتَ مَظْلُومًا».

● حذف جملة الإضافة بعد الظرف حالة واحدة:

من ذلك قول الشاعر:
كَمِثْلِي غَدَاتِيذٌ وَلَكِنَّ صَوْتَهَا
لَهُ عَوْلَةٌ لَوْ يَفْقَهُ الْعَوْدُ أَرْزَمًا⁽³⁾

والتقدير: «غَدَاتِيذٌ شَاقُّهُ الصَّوْتُ» وهي جملة محذوفة عَوَّضَ عنها التثنية،
ودلَّ عليها السياق السابق لها.

(1) الديوان 283 : 10 .

(2) الكتاب، سيبويه، 1 : 261 .

(3) الديوان 269 : 159 .

الباب الثالث عارض النفي

توطئة

النفي في اللغة والاصطلاح

• **النفي لغة:** في مقاييس اللغة: «النون والفاء والحرف المعتل أصل يدل على تعرية من الشيء وإبعاده منه»⁽¹⁾ وفي القاموس المحيط «نفاه ينفيه، أي نحاه، والشيء: جرده والسحابة ماءها: مجَّته»⁽²⁾ ونفي الشيء: طرده»⁽³⁾. «نفى الشيء ينفي نفياً: تنحى، نفى الرجل عن الأرض، ونفيته عنها، طردته، وقال تعالى: (أَوْ يَنْفُوا مِنْ الْأَرْضِ) (المائدة: 33) وفي الحديث «المدينة كالكير تنفي خبثها» أي: تخرجه عنها، وهو من النفي والإبعاد»⁽⁴⁾، وكل ما سبق ينحو أن النفي هو الإبعاد والجحود.

• **النفي في الاصطلاح:** عرّفه التهانوي (ت 1158هـ) بقوله: «النفي عند أهل العربية من أقسام الخبر مقابل الإثبات والإيجاب، قيل بل هو شطر الكلام كله، والفرق بينه وبين الجحد أن النافي إن كان صادقاً سُمي كلامه نفياً، ومنفياً أيضاً، ولا يُسمى جحداً، وإن كان كاذباً سُمي جحداً ونفياً أيضاً، فكل جحد نفي، وليس كل نفي جحد»⁽⁵⁾.

(1) مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي أبو الحسن، 5: 456.
(2) القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، 1: 134.
(3) شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان الحميري، 15: 2 - 7 - 6.
(4) لسان العرب، ابن منظور، 5: 236 وما بعدها.
(5) كشف إصلاحات الفنون والعلوم، محمد بن علي القاضي حامد بن محمد صابر الفاروقي الحنفي التهانوني، 2: 1722.

بعض المحدثين يرى أنّه: «ضد الإثبات، ويعني سلب الحكم عن الشيء بأداة نافية⁽¹⁾».

ولابد من الأداة في النفي الصريح، والتي هي إحدى حروف النفي، والحرف كما يعرفه سيبويه: «ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل⁽²⁾».

وقد جاء في أسرار العربية للأنباري (ت 577هـ): «سبب تسمية الحرف، فإن قيل لِمَ سُمِّي الحرف حرفاً؟ قيل لأنَّ الحرف في اللغة هو الطرف، ومنه يقال حرف الجبل، أي طرفه، وسُمي حرفاً لأنه يأتي في طرف الكلام، فإن قيل ما حدّه؟ قيل ما جاء لمعنى في غيره⁽³⁾».

وقد قسّم ابن الأنباري الحروف إلى مهملة، وعاملة، كغيره من علماء النحو كما قُسمت الحروف إلى حروف المباني وحروف المعاني، كما تُقسم الحروف إلى ثلاثة أقسام من جهة الاختصاص⁽⁴⁾:

- 1 - مختص بالاسم كحروف الجر، وحروف التوكيد، وحروف النداء.
- 2 - مختص بالفعل كحروف الجزم، والحروف المصدرية، وحروف الاستقبال.
- 3 - مشترك بين النوعين السابقين كـ«هل» الاستفهامية، وحروف العطف.

أما الحروف من حيث المعنى، فقد قسّمها كتاب الفاخر في شرح جمل عبدالقاهر إلى اثني عشر قسمًا هي⁽⁵⁾:

- (1) المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، 92. مجلة علمية عالمية محكمة مجلد 3 العدد 3.
- (2) الكتاب، سيبويه، 4: 218.
- (3) أسرار العربية، عبدالرحمن محمد بن عبيد الله الأنصاري أبو البركات كمال الدين الأنباري، 40.
- (4) الحرف في أداء معنى الجملة، د. الصادق خليفة راشد، 38.
- (5) الفاخر في شرح جمل عبدالقاهر، تأليف محمد بن أبي الفتح البعلبي، 2: 406 - 407.

- 1 - ما يختص بالأسماء.
- 2 - ما يختص بالأفعال.
- 3 - مشترك بالدخول عليهما.
- 4 - أن يكون رابطاً بين اسمين، أو فعلين، كحروف العطف.
- 5 - أن يكون رابطاً بين اسم وفعل، كحروف الجر.
- 6 - أن يكون رابطاً بين جملتين، كحروف الشرط.
- 7 - أن يكون داخلاً على جملة تامة للتأكيد، مبقياً للفظها ومعناها على حالهما نحو «لام الابتداء».
- 8 - أن يكون قالباً لمعناها وعملها، نحو «ليت» و«لعل».
- 9 - أن يكون مغيراً للفظها مع بقاء معناها نحو «إن».
- 10 - أن يكون مغيراً لمعناها دون عملها ك «هل».
- 11 - أن يكون زائداً مع المفرد، عاملاً في اللفظ، مثل «الباء» في خبر «ليس».
- 12 - أن يكون زائداً غير عامل نحو «ما» في قوله تعالى: (فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ) (النساء: 155).

وبالعودة للنفي كأسلوب فإن النفي كما يعرفه الدكتور خليل عمايرة «باب من أبواب المعنى يهدف به المتكلم إخراج الحكم في تركيب لغوي مثبت إلى ضده، وتحويل معنى ذهني فيه الإيجاب والقبول إلى حكم يخالفه إلى نقيضه، وذلك بصفة تحتوي على عنصر يفيد ذلك، أو بصرف ذهن السامع إلى ذلك الحكم عن

طريق غير مباشرة من المقابلة، أو ذكر الضد، أو بتعبير يسود في مجتمع ما يقترن بضد الإيجاب والإثبات⁽¹⁾».

وما عليه كتب النحو القديمة فليس للنفي باب مستقل واحد، لكنَّ الباحث يجد عناصر النفي منثورة في أبواب مختلفة، تلحق كل منها بالباب المختص بمبحث نحوي ما، ولا غرابة في ذلك فقد قامت تأليفهم على الاعتماد كلياً على نظرية العامل، والعامل يقوم على تبرير وجود العلامات الإعرابية في أواخر الكلم في الجُمْل.

يقول الأستاذ/ إبراهيم مصطفى⁽²⁾: «ولو أنها جُمعت في باب وقُرنت أساليبها ووُزن بينها وبين ما ينفي الحال، وما ينفي الاستقبال، وما ينفي الماضي، وما يكون نفيًا لمفرد، وما يكون نفيًا لجملة، وما يخصُّ الاسم، وما يخصُّ الفعل، وما يتكرر، لأحطنا بأحكام النفي، وفقهنا أساليبها، ولظهر لنا من خصائص العربية ودقتها في أداء شيء كثير أغفله النحاة، وكان علينا أن نتبعه ونبيّنه».

أنواع النفي: يقسم النفي إلى قسمين:

- القسم الأول: النفي الصريح⁽³⁾.
- القسم الثاني: النفي الضمني.

(1) النفي الصريح:

وننظر إلى أدواته وفق الأغلب في استعمالاتها:

(1) في التحليل اللغوي منهج وصفي تحليلي، د. خليل أحمد عمارة، تقديم الدكتور/ سلمان حسن العاني، 154.

(2) إحياء النحو، تأليف الأستاذ إبراهيم مصطفى، ص5.

(3) أساليب النفي في القرآن، د. أحمد ماهر البقري: كلية الآداب جامعة المنيا، 5 وما بعدها.

أ - النفي في الحال: وأدواته (لا، ليس، ما، إن، لات).

ب - النفي في الماضي (لم، لما).

ج - النفي في المستقبل (لن).

«ونقصد بأدوات النفي تلك الأدوات التي تنفي حدوث الفعل، أو الاسم نفيًا صريحًا، صحيح أن القدماء لم ترد في كتبهم كلمة «صريح» صفة لهذا النوع من النفي، لأنَّ موضوع النفي في ذاته ليس من الأهمية التي ألقوها على شكل أواخر الكلمات والأفعال، سواءً أفادت النفي أم غيره⁽¹⁾».

(2) النفي الضمني⁽²⁾:

ويُفهم النفي ضمناً من الأسلوب، أو النغم الصادر من المتحدث دون أن تعبر عنه كلمة بعينها، وترجع قيمته إلى الإيجاز الذي يُغني عن الكثير كأن تقول: «العفو» لمن يؤنبك بقوله: «هل ترى بي غفلة فتضحك علي»⁹.

وتجده في الإضراب والإستدراك والردع مع «بل» و«أم» و«أو» و«لكن» و«كلَّا» وفي الاستثناء مع «غير» و«إلا» و«دون» وفي التنزيه والاستعانة مع «حاشا لله» و«معاذ الله».

والنفي الضمني⁽³⁾: نوع من النفي يبحث في دلالات النفي التي يمكن أن تُستشف من سياق الأساليب بعيداً عن الإعراب وأدواته، وقد نبّه القدماء إلى هذا النوع فقال سيبويه: وتقول: أقل رجل يقول ذاك إلا زيد. لأنه صار في معنى: «ما أحد يقول ذاك إلا زيد»⁽⁴⁾.

(1) السابق 12 - 13.

(2) أساليب النفي في القرآن 128 وما بعدها إلى 135.

(3) أساليب النفي في القرآن 128.

(4) النفي في نقائص جرير والفرزدق. دراسة أسلوبية، هند بنت عبدالرازق هويل المطيري، 536.

في ديوان الشاعر حُميد بن ثور الهلالي يَرِد أسلوب النفي كثيرًا، إذ بلغ عدد
الجميل المنفية الاسمية كانت، أم الفعلية، بمختلف أدوات النفي قرابة مئتين واشتت
عشرة (212) جملة، وقد ارتأيت حسب الخطة المتبعة في البحث أن يُقسم النفي
إلى قسمين:

1 - النفي بالأدوات المختصة.

2 - النفي بالأدوات المشتركة.

وعلى هذا يُقسم الباب إلى فصلين، إلّا أن حروف النفي التي وردت في
الديوان ستة (6) هي: «لا، ما، لن، ليس، لم، لَمَّا».

الفصل الأول

النفي بالحروف المختصة

الفصل الأول

النفي بالحروف المختصة

تتحصّر الأدوات المختصة بالنفي في ثلاث أدوات هي: «لم - لن - لَمَّا».

● **لم:** أداة لنفي الفعل المضارع، وعملها الجزم، ولا جزم إلا في المضارع، وذلك قولك: «قد فعل» فنقول: «لم يفعل» نافيًا أن يكون فعل، ويجوز دخول همزة الاستفهام عليها نحو: (أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ) (الانشراح: 1). ولا تدخل «لم» إلا على فعل المضارع، فإن اضطر شاعر فقدّم الاسم وقد أوقع الفعل على شيء من سببه، لم يكن حد الإعراب إلا النصب للمتقدم نحو: «لم زيدًا أضربه». لأنّه يضمّر الفعل على حد قول سيبويه. وتنفرد «لم» عن «لَمَّا» الجازمة بمصاحبة «لم» لأداة الشرط: (وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ) (المائدة: 67)، وجواز انقطاع نفي منفيها عن الحال، ولذلك جاز: (لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا) (الدهر: 1)، أي ثم كان⁽¹⁾. وقد وردت هذه الأداة في الديوان في ثلاثة وخمسين (53) موضعًا منها قول الشاعر:

إِذَا قَالَ: مَهْلًا، أَسْجِجِي! حَمَلَقْتُ لَهُ

بِرَزَقَاءَ لَمْ تَدْخُلْ عَلَيْهَا الْمَرَاوِدُ⁽²⁾

«لم» حرف نفي وجزم وقلب، جاء بعدها حكمًا الفعل المضارع «تدخل»، وهو مجزوم بسببها، وعلامة جزمه السكون. و قد نفت «لم» الفعل وجزمته، وقلبت زمنه للماضي.

(1) معجم القواعد العربية في النحو والصرف 409. وينظر ابن عقيل 2: 335. وينظر حروف المعاني والصفات، الزجاج، 8. وينظر النحو الوافي 4: 413 وما بعدها.
(2) الديوان 63: 28.

ومن ذلك قوله أيضاً:

وَأَنْتَ لَهٗ الْعُذْرُ فِي حَنْثِهِ
وَلَمْ يَكُ سَائِلُهُ يَقْهَرُهُ⁽¹⁾

«لم» أداة النفي ونفت المضارع الناقص «يكُ» وبعدها علامة الجزم السكون على النون المحذوفة للتخفيف، ويقال به ما قيل في سالفه.

ويجمع النحاة «لم» و«لما» في حديثهم عن جزم المضارع، ويجرون مقارنة بينهما، فيشركونهما في أمور، ويميزون إحداهما عن الأخرى بأمور، ومما جاء في النحو الوافي: «لم ولما الجازمتان كلاً منهما حرف نفي، مختص بجزم مضارع واحد، ينفي معناه ويقلب زمنه من الحال والاستقبال إلى الماضي⁽²⁾» فيكون الفعل مضارعاً في صورته وإعرابه، ولكن زمنه ماضٍ إلا إذا كانت «لم» مسبوقة بأداة شرط للمستقبل المحض.

• **لما:** تختص بالمضارع فتجزمه، وتشترك مع «لم» بالحرفية، والنفي، والجزم، والقلب، والمضي، وجواز دخول همزة الاستفهام عليهما، وتنفرد «لما» الجازمة بأربعة أمور:

1 - جواز حذف مجزومها والوقف عليها نحو: «قرب خالد من المدينة ولما».

أي ولما يدخلها بعد.

2 - جواز توقع ثبوت مجزومها نحو: (بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا الْعَذَابَ) (سورة ص: 8) أي إلى الآن ما ذاقوه، وسوف يذوقونه، ومن ثم امتنع أن يقال: «لما يجتمع الضدان» لأنهما لا يجتمعان.

(1) السابق 118: 2.

(2) النحو الوافي 4: 413. وينظر أساليب النفي في القرآن ص 102 وما بعدها. تكملة مواضع «لم» ينظر الديوان: (3/8 - 7/11 - 58/27 - 1/36 - 2/36 - 1/37 - 2/37 - 5/72 - 3/75 - 5/108 - 2/102 - 13/101 - 12/101 - 14/96 - 4/94 - 1/92 - 4/85 - 15/78 - 17/176 - 5/164 - 27/151 - 21/151 - 7/146 - 2/144 - 25/143 - 3/121 - 35/230 - 25/226 - 4/212 - 4/206 - 3/206 - 2/202 - 22/191 - 61/181 - 139/262 - 26/228 - 121/256 - 112/254 - 109/253 - 95/248 - 94/248 - 67/239 - 183/276 - 158/265 - 157/265 - 155/265 - 150/265 - 149/265 - 147/265 - 1/287 - 1/289).

3 - وجوب اتصال نفي منفيها إلى النطق، كقول الممزق العبدى:

فَإِنْ كُنْتُ مَأْكُولًا فَكُنْ خَيْرَ أَكَلٍ
وَلَا فَأَذْرُكُنِي وَلَمَّا أُمِرْتُ

4 - أنها لا تُقترن بأداة الشرط، فلا يقال: «إِنْ لَمَّا تَقَم» ويقال «إِنْ لَمْ».

تعتبر الأداتان «لم» و«لما» للنفي «ويختصان بالمضارع، ويقلبان معناه إلى الماضي نحو: لم يَقمَ زيدٌ ولما يَقمَ عمرو، ولا يكون النفي بـ«لما» إلا متصلاً بالحال⁽¹⁾».

وقد وردت «لَمَّا» في الديوان كأداة جزم، ونفي، و قلب في أربعة (4) مواضع، من هذه المواضع، قول الشاعر:

فَقَامَ وَسَنَانٌ وَلَمَّا يَرْقُدِ
إِلَى صَنَاعِ الرَّجُلِ خَرْقَاءِ الْيَدِ⁽²⁾

أداة النفي لما ويلاحظ أنها نفت وجزمت المضارع (يرقد) وحرك الفعل بالكسر للتخفيف.

ومثال ثان قوله:

أَنْحَنُ ثَلَاثًا بِالمُحْصَبِ مِنْ مَنَى
وَلَمَّا يَبْنُ لِلنَّاعِجَاتِ طَرِيقُ⁽³⁾

وفي هذا البيت وسالفه نرى النفي بـ«لَمَّا» مع إمكانية حدوث أو توقع الفعل بعد نفيه، فقوله: «لَمَّا يَرَقُد» أي: «لما يَرَقُد للآن وقد يَرَقُد لاحقا» وقوله: «لَمَّا يَبْنُ» أي: «لَمَّا يَبْنُ للآن وقد يَبْنُ لاحقا».

• لن: حرف نفي، ونصب، واستقبال، وإنما تقع على الأفعال نافية لقولك: «سيفعل» ولا تقتضي تأييد النفي، ولا توكيده، بدليل قوله تعالى: (فَلَنْ أَكَلَمَ الْيَوْمَ

(1) شرح ابن عقيل 2: 335. وينظر النحو الوافي 413 وما بعدها.

(2) الديوان 53: 1.

(3) السابق 168: 22. والناعجات: مفرد ناعجة وهي المرأة حسناء اللون، والناقاة البيضاء السريعة. وبقية الأبيات ينظر الديوان (181: 275 - 181: 275).

إِنْسِيًّا) (مريم: 19).

وقد تأتي للدعاء، نحو: قول الأعشى:
لَنْ تَزَالُوا كَذَالِكُمْ ثُمَّ لَا زِلْ
تُ بِكُمْ خَالِدًا خُلُودَ الْجِبَالِ

ويقول المبرد وسيبويه: «لا تتصل بالقسم كما لم تتصل به (سيفعل)» ويقول
ابن هشام في المغني «وتلقى القسم بها نادر جداً» كقول أبي طالب:
وَاللَّهِ لَنْ يَصِلُوا إِلَيْكَ بِجَمْعِهِمْ
حَتَّى أُوسِدَ فِي التُّرَابِ دَفِينًا⁽¹⁾

وقد وردت في خمسة (5) مواضع في الديوان منها قول الشاعر:
تَقُولَانِ: طَالَ النَّأْيُ لَنْ نُخْصِي
الَّذِي نَأَيْنَاكَ إِلَّا أَنْ يَعُدَّ لَبِيبٌ⁽²⁾

أداة النفي «لَنْ» وهي ناصبة للفعل المضارع بعدها، ومختصة بالدخول عليه.
والفعل المنفي «نُخْصِي» منصوب، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة على آخره، فالأداة
نفت الفعل المضارع في المستقبل، ونصبته، كما ورد في البيت السابق.

(1) معجم قواعد اللغة في النحو والتصريف 411. وينظر حروف المعاني والصفات 31. وينظر أساليب
النفي في القرآن 117 وما بعدها حتى 126.
(2) الديوان 18: 28. تكملة مواضع «لَنْ» ينظر الديوان (194/ 4 - 219/ 9 - 254/ 114 - 285/ 16).

الفصل الثاني

النفي بالحروف المشتركة

الفصل الثاني

النفي بالحروف المشتركة

الحروف المشتركة هي: «ما» و«ليس» و«لا». وهذه الأدوات مشتركة لأنها تدخل على الاسم تارة، وعلى الفعل تارة أخرى، وتارة تكون عاملة فيما بعدها بشروط، وذلك لضعفها بسبب فرعيتها وعدم أصالتها، وتارة مهملة لا عمل لها وقد وردت في الديوان في اثنين وخمسين (52) موضعاً.

● ما: تنفي الماضي والحاضر، وهي لنفي المعارف كثيراً، والنكرات قليلاً، وإذا دخلت على المضارع كانت لنفي الحال نحو: «ما يقولون إلا حقاً» وتقول: «ما يفعل» نفيًا لقوله: «هو يفعل⁽¹⁾».

وقد تدخل على الاسم والفعل، فإذا دخلت على الفعل فلا عمل لها، سواءً كان ماضيًا كقوله تعالى: (وَمَا آمَنَ مَعَهُ إِلَّا قَلِيلٌ) (هود: 40) و(وَمَا نَقَمُوا مِنْهُمْ) (البروج: 8) أو مضارعًا كقوله تعالى: (وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءً سَمَّيْتُمُوهَا) (يوسف: 40) ولا تدخل على الأمر⁽²⁾.

وقد وردت «ما» كحرف نفي في صور ثلاث:

- الصورة الأولى: ما النافية + فعل ماضٍ.

وردت في الديوان في سبعة وثلاثين (37) موضعاً منها قول الشاعر:

(1) معجم القواعد العربية في النحو والتصريف 423. وينظر ابن عقيل 1: 301 وما بعدها.
(2) الفاخر 2: 452.

فَجَاءَتْ وَمَا جَاءَ الْقَطَا، ثُمَّ شَمَّرَتْ

لِمِفْخَصِهَا، وَالْوَارِدَاتُ تَلُوبُ⁽¹⁾

وَنَبْعَةٍ مَا انْتَهَى حَتَّى تَخْيِرَهَا

خَيْطَانِ نَبْعٍ وَلَا قَى دُونَهَا عِكْصَا⁽²⁾

فَأَرْسَلْتُ أَنْ وَاللَّهِ مَا بَعْتُ وَضَلَكُمُ

بِوَضَلٍ وَلَا رَاقَتْ لِعَيْنِي الْبَدَائِلُ⁽³⁾

ويلاحظ في الأبيات جميعها حرف النفي «ما» ويليه الفعل الماضي «جاء»، «انتهى»، «بعث» وكلها أفعال لم تؤثر «ما» على حركتها الإعرابية. وإنما قلبت المعنى من الإثبات إلى النفي ف«ما» مهملة في الإعراب، عاملة في المعنى... وهو تحويل الجملة من مثبتة إلى منفية.

- الصورة الثانية: ما النافية + فعل مضارع.

وجاءت «ما» نافية، مهملة، لا عمل لها، مع الفعل المضارع في ستة (6) مواضع في الديوان، منها قول الشاعر:

بِأُورِقٍ مُصَدِّرٍ مَنْ أَوْرَدَا

مَا يَشْتَفِي مِنْكُمْ حَبِيبٌ أَبَدًا⁽⁴⁾

تَنْخَنَخَ حَتَّى مَا تَكَادُ طَوِيلَةٌ

تَنَالُ بِكَفِّهَا الظِّلَّانَ الْمُسَوَّمَا⁽⁵⁾

(1) الديوان 29: 63.

(2) الديوان 130: 6.

(3) السابق 201: 2. تكملة مواضع الصورة الأولى، ينظر الديوان: (23/44 - 29/63 - 30/65 - 59/13 - 61/19 - 62/21 - 65/3 - 68/10 - 68/10 - 94/7 - 103/3 - 123/5 - 148/14 - 174/41 - 175/54 - 187/2 - 218/6 - 228/29 - 231/38 - 243/83 - 243/84 - 244/85 - 244/87 - 245/88 - 245/89 - 251/103 - 256/121 - 260/135 - 275/180 - 288/6 - 191/26 - 193/5 - 195/2 - 203/6).

(4) نفسه 77: 11.

(5) نفسه 231: 38.

وَتَحْدِرُ ذِفْرَاهُ نَسِيغًا كَأَنَّهُ

مَنَاضِيحُ نَفْسٍ مَا يُدِرُّ مَقَاطِرُهُ⁽¹⁾

وفي الأبيات السابقة حرف النفي «ما» ويليه الفعل المضارع، ويلاحظ أن حرف النفي «لم» يؤثر إعرابياً في الفعل، وإنما بقي الفعل المضارع مرفوعاً في الأبيات الثلاثة السابقة، والأفعال على التوالي هي: «يشتفي» و«تكادُ» و«يُدِرُّ» وكلها مرفوعة، لأن حرف النفي لم يعمل إعرابياً، وهو مهمل، وإنما أثر في المعنى، فقلب الجملة من الإثبات إلى النفي. و الأغلب نفي المضارع بـ«لا» وقليلًا بـ«ما».

إلا أنَّ «ما» كأداة للنفي قد تدخل على الأسماء، وهنا يختلف النحاة، فمنهم من يعملها، ومن يهملها. «ومذهب بني تميم أنها غير عاملة، وهو القياس، لأنها غير مختصة، فهي كحرف الاستفهام، والعطف. ومذهب أهل الحجاز أنها عاملة عمل ليس، فترفع الاسم، وتتصب الخبر⁽²⁾».

ويسمي الرمانى «ما» ما الجحود نحو: «ما هذا بشر» و«ما أنت إلا بشر مثلنا». وأهل الحجاز ينصبون بها الخبر إذا كان منفيًا في موضعه، وبني تميم يرفعونه على كل حال فيقولون: «ما زيد قائمٌ» وتقول «ما قائمٌ زيدٌ⁽³⁾».

وابن عقيل⁽⁴⁾ يقول: «فلغة تميم أنها لا تعمل شيئاً فتقول «ما زيد قائمٌ» فـ«زيدٌ» مرفوع بالابتداء، و«قائمٌ» خبره، ولا عمل لها في شيء منهما، وذلك لأن «ما» حرف لا يختص فحقه ألا يعمل. ولغة أهل الحجاز إعمالها كعمل «ليس» لشبهها بها في أنها لنفي الحال عند الإطلاق، فيرفعون بها الاسم وينصبون بها الخبر، نحو: «ما

(1) نفسه 101: 15. والزفران: العظم الشاخص خلف الأذن، النسيغ: الفرق، النفس: المداد. بقية الحالات ينظر الديوان: 1/121 - 4/158 - 193/278.

(2) الفاخر 2: 453.

(3) منازل الحروف، علي بن عيسى بن عبدالله أبو الحسن الرومانى، تحقيق إبراهيم السامرائى، 1: 37.

(4) شرح ابن عقيل 1: 303 وما بعدها حتى 306.

زيد قائماً» قال تعالى: (مَا هَذَا بَشَرًا) (يوسف: 31) وقال تعالى: (مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ) (الجدالة: 2). لكن «ما» لا تعمل عندهم إلا بشروط ستة هي:

- 1 - ألا يزداد بعدها «إن».
- 2 - ألا ينقص النفي بـ«إلا».
- 3 - ألا يتقدم خبرها على اسمها، وهو غير ظرف، لا جار ولا مجرور، واختلفوا بذلك.
- 4 - ألا يتقدم معمول الخبر على الاسم، وهو غير ظرف ولا جار ولا مجرور.
- 5 - ألا تتكرر «ما».
- 6 - ألا يُبدل من خبرها موجب، فإن أُبدل بطل عملها نحو: «ما زيد بشيء إلا شيء لا يُعبأ به».

- الصورة الثالثة: ما النافية في الجملة الاسمية.

وقد دخلت «ما» على الجملة الاسمية في ديوان حميد بن ثور الهلالي في تسعة (9) مواضع، منها ما كان عاملاً في اللفظ والمعنى، فكانت نافية عاملة عمل ليس، ومنها ما كان مهملاً ومنها:

- 1 - ما العاملة عمل ليس + اسمها + باء حرف جر زائد + الخبر.

كقول الشاعر:

وما وجدُ مشتاقٍ أُصيبَ فؤادُه

أخي شهوات بالعناق لبيق⁽¹⁾

بأكثر من وجدي على ظل سرحة

من السرح إذ أضى علي رفيق

(1) الديوان 180: 59 - 181: 60.

و«ما» نافية عاملة عمل ليس واسمها «وجدُ» مرفوع وعلامة رفعه الضمة، أما الخبر فهو كلمة «أكثر» المسبوقة بحرف الجر الزائد «ب» وهو الذي يكثر دخوله على خبر «ليس» أو «ما»، ولهذا رجعت أن تكون «ما» عاملة.

مع العلم أن النحاة يرون أن الباء تدخل على خبر «ما» العاملة عمل «ليس» وعلى غير العاملة، ولا يعتبرون الباء الزائدة فاصلاً في تأكيد عمل «ما»، وعلى هذا فالأسلم والأقرب للذهن والقبول الجري على لغة «بني تميم» في إهمالها دائماً مع وجود تخريج للآيات القرآنية الواردة بالنصب في قراءة من قرأ.

2 - ما العاملة عمل ليس + اسمها + الخبر جملة فعلية.

ومثاله قول حميد بن ثور:

فما أُمَّ خَشَفٍ بِالْمِرَاضِينَ أَلَفَتْ

ظِلَالٍ أَرَاكَ نَاعِمٍ حَيْثُ تَرْتَعُ⁽¹⁾

«ما» دخلت على اسم (أُمُّ) وهي مرفوعة مضافة لما بعدها «خشفٍ» في حين كان الخبر جملة فعلية «ألفت» في محل نصب على اعتبار «ما» عاملة عمل «ليس» فإن كانت مهملة فالجملة في محل رفع خبر للمبتدأ «أُمُّ». ولم أجد في الديوان حالة صريحة لعمل «ما» حيث لم أجد «ما» وما بعدها اسمها المرفوع وخبرها المنصوب صراحةً، والحركة ظاهرة على آخر الخبر أبداً وكل الحالات يرجح كونها مهملة على كونها عاملة عمل «ليس».

3 - ما النافية + مبتدأ + إلا + الخبر وهي مهملة.

ومن حالات إهمال «ما» بسبب انتقاض نفيها بـ«إلا» البيت التالي:

جَعَلْنَ لَهَا حُزْناً بِأَرْضِ تَنْوَفَةٍ

فَمَا هِيَ إِلَّا نَهْلَةٌ فَوْثُوبُ⁽²⁾

(1) الديوان 141: 16، والخشف: ولد الطيبي، المراضين: ديار لبني تميم.

(2) السابق 30: 66.

«ما» حرف النفي، دخلت على المبتدأ، وهو ضمير منفصل «هي» مبني في محل رفع، وخبرها «نهلة» مرفوع، والضممة ظاهرة على آخره، و«ما» مهملة لما ذكرناه سابقاً من انتقاض نفيها بـ«إلا».

واختلف النحاة في تقديم خبر «ما» على اسمها، فأبطلوا عملها إذا تقدم الخبر على الاسم وأجازوا إبقاء عملها عمل «ليس» إذا كان الخبر المتقدم جاراً ومجروراً، أو ظرفاً فهم يتوسعون بالجار والمجرور، والظرف، دون غيره. ومن هذه الحالة قول حميد بن ثور الهلالي:

وَسَفْعًا ثَوَيْنَ الْعَامَ وَالْعَامَ قَبْلَهُ

لَدَى مَوْقِدٍ مَا بَيْنَهُنَّ رَقِيقٌ⁽¹⁾

«ما» النافية التي يجوز إعمالها، أو إهمالها، وقد تقدم الخبر وهو ظرف «بينهن» على الاسم «رقيق» وهو تقديم واجب، لأن المبتدأ الذي هو اسم «ما» نكرة محضة، فوجب تأخره، ولك أن تعملها ولك أن تهملها في هذه الحالة، لأن الشرط لتعمل ألا يتقدم خبرها على اسمها إلا إذا كان الخبر ظرفاً، أو جار ومجرور⁽²⁾.

• ليس: حرف نفي بمنزلة «ما» وقد قيل: «وتكون حرف نفي مهمل كما ذكر سيبويه: أنهم زعموا أن بعضهم قال: «ليس المسك إلا الطيب» ف«المسك» مبتدأ، و«الطيب» خبر مرفوع، وقد وردت «ليس» في القرآن تسعاً وثمانين مرة لم ترد فيها كحرف مهمل، والأوفق أن يُقال إنها بمنزلة «ما» والذي أبطل عملها في مثالهم هو «إلا»⁽³⁾. «وليس نفي للحال أو الاستقبال» كما يرى الزجاجي⁽⁴⁾.

- وتأتي «ليس» في ثلاثة أغراض⁽⁵⁾:

(1) نفسه 167: 14.

(2) تكملة مواضع «ما» التي يجوز إعمالها أو إهمالها، ينظر الديوان: 37 / 3 - 95 / 9 - 140 / 12 - 211 / 3 - 274 / 176.

(3) أساليب النفي في القرآن 72.

(4) حروف المعاني والصفات، عبدالرحمن بن اسحاق البغدادى النهاوندى الزجاج أبو القاسم، 8.

(5) معجم قواعد العربية في الفكر والتعريف 417.

1 - تعمل عمل «كان» وأحكامها كأحكامها «إلا» في أشياء، منها أنه لا يجوز أن يتقدم خبرها عليها. ومنها زيادة «الباء» في خبرها بكثرة نحو: (أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ) (الزمر: 36)، ويجوز في «ليس» أن يكون اسمها ضمير الشأن، يقول سيبويه: «فمن ذلك قول بعض العرب: «ليس خلق الله مثله» فلولا أن فيه إضماراً (وهو ضمير الشأن) لم يجز أن تذكر الفعل، ولم تعمله في الاسم، ولكن منه من الإضمار مثل ما في «إنه» نحو: «إنه من يأتينا نأته».

2 - وتأتي أداة للاستثناء، والمستثنى بها واجب النصب، لأنه خبرها واسمها ضمير مستتر وجوباً يعود على اسم الفاعل المفهوم من فعله السابق، فإذا قلنا: «قام القوم ليس بكرة» يكون التقدير: «ليس القائم بكرة». وعند الخليل، كما يقول سيبويه: قد تكون ليس وما بعدها صفة وذلك قولك: «ما أتاني أحد ليس زيداً».

3 - وتأتي عاطفة وتقتضي التشريك باللفظ دون المعنى، لأن المعنى ينفي فيها ما بعدها ما ثبت لما قبلها، وعلى ذلك قول لبيد بن ربيعة العامري⁽¹⁾:

وَإِذَا أُولَيْتَ قَرْضًا فَاجِرُهُ
إِنَّمَا يَجْزِي الْفَتَى لَيْسَ الْجَمِلُ

ورواية سيبويه: غير الجمل على أن «غير» صفة للفتى.

وفي ديوان حميد بن ثوار الهلالي وردت «ليس» في أحد عشر (11) موضعاً، منها ثلاثة (3) مواضع وردت الباء الزائدة في خبرها، ومن هذه المواضع قول الشاعر:

خَلْتُ بِالْضَّوَاجِي مِنْ أَعَالِي لَجِيفَةٍ
وَلَيْسَ بِبَرْحٍ فَالْبُلَيِّ عَرِيبٌ⁽²⁾
لَيْسَتْ إِذَا سَمِنْتُ بِجَابِئَةٍ
عَنْهَا الْغُيُونُ كَرِيهَةَ اللَّفْسِ⁽³⁾

(1) معجم القواعد العربية في النحو والتصريف، 417.

(2) الديوان 13 : 12.

(3) السابق 125 : 12.

أَحَاوَلْتُمْ كَيْمًا تُطِلُّوا بِمَاءِنَا

وَأَنْ تَغْفُلُوا فَالَهُ لَيْسَ بِغَافِلٍ⁽¹⁾

والنفي في الأبيات جميعها بـ«ليس» وهو فعل ناسخ يفيد النفي، دخل على الجملة الاسمية بعده، فرفع المبتدأ كاسم له، ونصب الخبر كخبر له، وفي الحالات الثلاث السابقة الخبر «ببرح» «بجائبة» «بغافل» كلها اسم مجرور في اللفظ بحرف الجر الزائد «ب» الذي يغلب دخوله على خبر ليس، واسم ليس في الأبيات الثلاثة مضمَر، ضمير مستتر في محل رفع.

أما في بقية الأبيات وهي ثمانية أبيات فقد جاءت «ليس» كفعل ناسخ يفيد النفي، ومثال على ذلك من الديوان قوله:

لَيْسَ الشَّبَابُ عَلَيْكَ الدَّهْرَ مُرْتَجِعًا

حَتَّى تَعُودَ كَثِيبًا أَمْ صُبَّارٍ⁽²⁾

فالفعل الناسخ «لَيْسَ» يفيد النفي، واسمه «الشَّبَابُ» مرفوع، وخبره «مرتجعًا» منصوب.

في بعض الأبيات كان الاسم مضمراً والخبر ظاهراً، مثل قوله:

وَقَدْ يَرْكَبُ الْأَمْرَ الَّذِي لَيْسَ حَالُهُ

إِذَا مَا أَضَافَتْهُ إِلَيْهِ الضَّرَائِرُ⁽³⁾

فالخبر «حَالُهُ» والاسم ضمير مستتر تقديره «هو».

وكذلك قوله أيضاً:

وَقُلْنَا: أَتَيْتَ الْيَوْمَ مَا لَيْسَ خَافِيًا

وَبَادَهَتْ أَمْرًا كُنْتَ قَدْماً تَحَاوِلُهُ⁽⁴⁾

(1) نفسه 195 : 1.

(2) الديوان 84 : 5.

(3) السابق 96 : 13.

(4) نفسه 202 : 3.

فالخبر «خافياً» واسم «ليس» ضمير مستتر تقديره «هو».

وقد تقدم الخبر على الاسم في موضعين اثنين هما:

وَالْجَدُّ أَغْلَبُ أَغْيَا الْحَاسِدُونَ لَهُ

كَوَلًا، وَلَيْسَ لِخَلْقِ اللَّهِ تَغْيِيرٌ⁽¹⁾

سَيِّمُوا الرِّحَالَ بِهَا فَقَالُوا: نَزَلَتْ

فَأَقُولُ: لَيْسَ بِمَا تَرَوْنَ مُعْصِرٌ⁽²⁾

وفي البيتين السابقين «ليس» فعل ناسخ يفيد النفي، واسم ليس في البيت «تغيير» مؤخر لأنه نكرة، وتقدم اسم «ليس» لأنه شبه جملة «لخلق» جار ومجرور نكرة، مضافة لما بعدها «الله» لفظ جلالة مضاف إليه، ويُقال في البيت الذي يليه ما قيل في سابقه، من تقدم الخبر على اسم «ليس». وقد نسخت الجملة الاسمية، ونفت الخبر.

في حين يمكن اعتبار «ليس» حرفاً للنفي، لدخوله على الفعل المضارع عند البعض حديثاً، أمّا قديماً فقد ربطها سيبويه بمثاله: «ليس المسك إلا الطيب».

ويقول الدكتور/ خليل عمايرة⁽³⁾: «وفريقٌ رابعٌ عدّها مهملة تفيد النفي ليس غير، فلا عمل لها عند هذا الفريق... والذي نراه أن هذه اللفظة بصرف النظر عما قيل في أصلها، وفي اللغة التي انسلت منها إلى العربية، عنصر نفي ليس غير، ولا علاقة لها باسمية ولا بفعلية».

ونستطيع الذهاب إلى بيتين وردا في الديوان هما:

وَمَا خَلْتُنَا إِذْ لَيْسَ يَخْجُزُ بَيْنَنَا

وَبَيْنَ الْعِدَا إِلَّا الْقَنَا وَالْحَوَافِرُ⁽⁴⁾

(1) نفسه 104 : 5.

(2) نفسه 113 : 24.

(3) في التحليل اللغوي منهج وصفي تحليلي، 156.

(4) الديوان 94 : 7.

وَرَبِّ كُلِّ مُنِيبٍ بَاتَ مُبْتَهِلًا يَتْلُو الْكِتَابَ اجْتِهَادًا لَيْسَ يَتْرُكُ⁽¹⁾

في البيتين وردت «ليس» وقد دخلت على الفعل المضارع «يُحْجِزُ» «يتركُ» ويمكن اعتبارها حرفاً أفاد النفي، أو تقدير الاسم محذوفاً، والخبر جملة فعلية، على اعتبار «ليس» فعلاً ناسخاً، وبقي أن تنتظر البيت الأخير من المجموعة المؤلفة من أحد عشر بيتاً (129/259).

● لا: مذهب الحجازيين إعمالها عمل «ليس» ومذهب «تميم» إهمالها، ولا تعمل عند الحجازيين إلا بشروط ثلاثة⁽²⁾:

1 - أن يكون الاسم والخبر نكرتين. نحو: «لا رجلٌ أفضلُ منك» وزعم بعضهم أنها تعمل في المعرفة وأنشد للنابغة:

وَحَلَّتْ سِوَاكَ الْقَلْبَ لَا أَنَا بَاغِيًا
سِوَاهَا وَلَا عَنْ حُبِّهَا مُتَرَاخِيًا

2 - ألا يتقدم خبرها على اسمها. فلا تقول: «لا قائماً رجلاً».

3 - ألا ينتقض النفي بـ«إلا».

«وهي حروف لنفي المستقبل والحال، وقبيح دخولها على الماضي لئلا تشبه الدعاء، ألا ترى لو قلت: لا قام زيدٌ. صرت كأنك دعوت عليه، وتزاد في اليمين وتطرح كقوله تعالى: (لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ) (القيامة: 1) وقد تدخل على الماضي بمعنى «لم يتحقق» كقوله تعالى: (فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى) (القيامة: 31) ومعناها: «لم يصدق ولم يصل»⁽³⁾».

(1) السابق 183: 2.

(2) شرح ابن عقيل 1: 313.

(3) حروف المعاني والصفات، 8.

ولا النافية تكون على ضربين⁽¹⁾:

1 - العاطفة، كقولك: «جاءني زيدٌ لا عمرو».

2 - غير العاطفة، وهي على ضربين:

أ - النافية لفعل، فتتنفي الماضي تارة، والمضارع تارة، فأما النافية للماضي، فلا تكون في الغالب إلا مكررة: (فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى) (القيامة: 31) وقد تأتي غير مكررة كقوله تعالى: (فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ) (البلد: 11).

وأما النافية للمضارع فلا عمل لها فيه كقوله تعالى: (وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ) (البقرة: 83).

ب - النافية للاسم، فإن كان معرفة لم تعمل فيه، وإن كان نكرة فهي على ضربين:

الضرب الأول: ألا يقصد بها استغراق الجنس، وقد ألحقها البصريون في العمل بـ«ليس»، وخصوا عملها بالنكرات لضعفها بفرعيها، وعدم اختصاصها.

الضرب الثاني: أن يقصد بها استغراق الجنس، وتكون «لا» بمنزلة «إن» في نصب الأول ورفع الثاني.

ولا النافية للجنس المراد بها، لا التي يقصد بها التنصيص على استغراق النفي للجنس كله، وهي تعمل عمل «إن» فتتصب المبتدأ اسماً لها، وترفع الخبر خبراً لها، ولا فرق في هذا العمل بين المفردة، وهي التي لم تتكرر نحو: «لا غلامٌ رجلٌ قائمٌ» وبين المكررة نحو: «لا حول ولا قوة إلا بالله» ولا يكون اسمها وخبرها إلا نكرتين، فلا تعمل بالمعرفة، وما ورد في ذلك فمؤول بنكرة كقولهم: «قضيةٌ ولا أبا حسن لها» فالتقدير: ولا المسمى بهذا الاسم لها. ولا يُفصل بينها وبين اسمها، فإن فُصل بينهما أُلغيت، كقوله تعالى: (لَا فِيهَا غَوْلٌ) (الصافات: 47) ولا يخلو اسم «لا» من ثلاثة أحوال:

(1) الفاجر 2: 463 وما بعدها.

- الحال الأول: أن يكون مضافاً.

- الحال الثاني: أن يكون مضارعاً للمضاف، أي مشابهاً له، وحكم المضاف والمشبّه به النصب لفظاً.

- الحال الثالث: أن يكون مفرداً، ويدخل فيه المثني والمجموع، وحكمه البناء على ما كان ينصب به، لتركيبه مع «لا» وصيرورته معها كالشيء الواحد، فهو معها «خمسـة عشر» وإذا دخلت همزة الاستفهام على «لا» النافية للجنس بقيت على ما كان لها من العمل وسائر الأحكام التي سبق ذكرها، وإذا قُصِدَ بـ«ألا» التمني، فمذهب المازني وسيبويه أن يبقى لها عملها، ولا يجوز إلغاؤها. وإلى ذلك ذهب الزركشي في كتابه «معنى لا إله إلا الله».

ولا: حرف تنفي الجواب، وهذه تحذف الجمل بعدها كثيراً.

ووردت أداة النفي «لا» في ديوان حميد بن ثور الهلالي في ستة وثمانين (86) موضعاً، توزعت على أشكال حسب دخولها على ما بعدها:

- لا النافية + فعل مضارع. في أربعين (40) موضعاً منها:

لَا أَبْصِرُ الشَّخْصَ إِلَّا أَنْ أَقَارِبَهُ

مُعْشَوْشِيًا بَصْرِي مِنْ بَعْدِ إِبْصَارِي⁽¹⁾

لا نافية لا عمل لها، وتلاها فعل مضارع مرفوع، ولم تعمل «لا» إعرابياً، وإنما اكتفت بنفي المعنى، وهذا عند دخولها على المضارع الذي تدخل عليه، بكثرة.

وكذلك قول الشاعر:

بِمَنْزِلَةٍ لَا يَصْدُقُ الصُّوبَ عِنْدَهَا

مِنْ النَّبْلِ إِلَّا الْجَيْدُ الْمُتَلَقَّفُ⁽²⁾

(1) الديوان 4: 83.

(2) السابق 7: 160.

وَتَفْدِي بِمَا لَكَ أَمْوَالُنَا
فَلَا يَخْسِبُ النَّاسُ فِينَا بِخِيَالًا⁽¹⁾

ويقال به ما قيل في سابقه.

- لا النافية + فعل ماضٍ. في ثلاثة (3) مواضع، منها قوله:
إِذَا أَخْلَفَ الْمَرْءُ مَوْعُودَهُ
فَلَا عَذْرَ اللَّهُ مَنْ يَعِذُّهُ⁽²⁾

دخلت «لا» على الفعل الماضي وأفادت الدعاء، ودخول «لا» على الماضي قليل، وإن دخلت فهي تفيد الدعاء، وغير عاملة، وتنفي الفعل، ولا تؤثر على حركته ومحلّه الإعرابي، لذا وجدنا أنها دخلت على المضارع في الديوان في أربعين (40) موضعاً، في حين أنها لم تدخل على الماضي سوى في ثلاثة (3) مواضع، لندرة نفي الفعل الماضي بالحرف «لا»، وغلبة نفيه بحرف النفي «ما»، وهذا ما لاحظناه سابقاً، حيث تكرر دخول «ما» على الفعل الماضي في الديوان في سبعة وثلاثين (37) موضعاً، في حين دخلت «ما» على الفعل المضارع في ستة (6) مواضع فقط، وذلك أن «لا» يكثر دخولها على المضارع، ويندر دخولها على الماضي، و«ما» العكس.

ومن ذلك يقول الشاعر:

وَوَثْبَةٌ لَا خَانَتْ مِنَ الدَّهْرِ سَاعَةً
بِخَيْرٍ وَصَمْتُ مِنْ أَبِيهَا السَّامِعُ⁽³⁾

(1) نفسه 207: 4. تكملة مواضع دخول لا النافية على الفعل المضارع، ينظر الديوان: (7/ 8 - 8/ 7 - 17/111 - 4/94 - 1/71 - 1/70 - 12/68 - 9/58 - 3/56 - 9/44 - 41/22 - 27/18 - 4/130 - 3/129 - 1/119 - 43/117 - 43/117 - 38/116 - 38/116 - 23/112 - 2/193 - 1/193 - 5/188 - 8/184 - 3/183 - 7/160 - 20/142 - 9/140 - 13/133 - 1/293 - 190/278 - 130/259 - 127/258 - 113/254 - 62/237 - 4/193 - 3/193 -

(2) نفسه 118: 1.

(3) الديوان 147: 11.

فَأَرْسَلْتُ أَنْ وَاللَّهِ مَا بَعْتُ وَضَلَكُمُ

بِوَضْلٍ وَلَا رَأَيْتُ لِعَيْنِي الْبَدَائِلُ⁽¹⁾

وفي البيت (2 - 3) دخلت «لا» على الفعل الماضي فنفتته، ولم تعمل فيه أعرابياً كما سبق، وفي البيت الثالث جاءت معطوفة على نفي سابق لتأكيد النفي، وهو كثير في الديوان.

- لا + اسم: وهي غير عاملة لتكررها، وللعطف، أو تأكيد النفي، ولأن الاسم بعدها معرفة مثلاً، وبكل ذلك فإن «لا» مهملة لا تعمل فيما بعدها سوى معنى النفي، فلا تؤثر في الاسم الذي بعدها إعرابياً.

وقد وردت «لا» نافية للاسم بعدها في ثمانية وثلاثين (38) موضعاً منها:

وَمَا أَنَا بِالْدَّارِي أَحَادِيثَ بَيْتِهَا

وَلَا عَالَمٌ مِنْ أَيِّ حَوْكِ ثِيَابِهَا⁽²⁾

أُولَئِكَ مَا يَذْرِيْنَ وَمَا كَامَحُ الْقُرَى

وَلَا عُصْبٌ فِيهَا رِئَاتُ الْعَمَارِسِ⁽³⁾

وَلَا السَّمَكُ الْبَحْرِيُّ لَمْ يَطْبِخْنَهُ

طَرِيًّا وَلَمْ يَأْكُلْنَهُ وَهُوَ يَابِسٌ⁽⁴⁾

فَعَدَّتْ شُهُورُ الْحَمْلِ حَتَّى إِذَا انْقَضَتْ

وَجَاءَتْ بِخَرْقٍ لَا دَنْيَ وَلَا وَغْلٍ⁽⁵⁾

فَقَالَ: لَهُمْ كِيدُوا بِأَلْفِي مُقَنَّعٍ

عِظَامٍ طَوَالٍ لَا ضِعَافٍ وَلَا عُزْلٍ⁽⁶⁾

(1) السابق 201: 2.

(2) نفسه 37: 3.

(3) نفسه 121: 2.

(4) نفسه 121: 3.

(5) الديوان 188: 7.

(6) السابق 189: 10. تكملة مواضع دخول (لا) النافية المهملة على الاسم ينظر الديوان، : (21 / 37 - 12/132 - 5/130 - 5/130 - 2/102 - 2/56 - 2/56 - 70/31 - 70/31 - 37/21 - 41/232 - 6/194 - 4/193 - 17/190 - 12/189 - 58/180 - 58/180 - 12 /132 - - 127/258 - 121 /256 - 109/253 - 94/248 - 70/239 - 67/239 - 41/232 - - 10/283 - 10/283 - 2/280 - 2/280 - 158/269 - 139/262).

والملاحظ على الأبيات دخول «لا» على اسم بعدها، وهي نافية مهملة، لا عمل لها إلا معنى النفي. وهذه الأداة «لا» حال دخولها على الاسم تكون مهملة غير عاملة، مع إفادتها معنى النفي، ويقول د. أحمد البقري في كتابه أساليب النفي في القرآن الكريم⁽¹⁾: «لا المكررة: إعادة لفظ «لا» حيث لا يكتمل المعنى إلا بها، إذ لما كانت «لا» للنفي العام فإن تكرارها أحياناً واجب، لأنه معنى من العموم فقولك مثلاً: «لا أحد في البيت» معناه: لا الأب، ولا الأم، ولا الزوج، ولا الأولاد».

وتكرر «لا»: إذا كان ما بعدها:

1 - فعلاً ماضياً لفظاً وتقديراً.

2 - ما بعدها جملة اسمية صدرها معرفة أو نكرة ولم تعمل فيها.

3 - إذا دخلت على مفرد يعرب خبراً أو صفة أو حالاً.

4 - أما مع الفعل المضارع فالتكرار غير واجب نحو قوله تعالى: (اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ) (التوبة: 80).

وتكون «لا» غير عاملة مع إفادتها معنى النفي⁽²⁾ فيما يلي:

أ. عاطفة بمعنى أنها تنفي الحكم عن المعطوف، ولذا لا يعطف ما بعد النفي إنما بعد الإثبات والأمر كقولنا: «نجيب قاصٌّ لا شاعرٌ».

ب. وجواباً منفياً عن سؤال: نحو: «هل تجيد الهندسة؟» فتقول: «لا». أي لا أجيدها.

ج - وقد استخدمت كلمات بُدئت بـ«لا» تفيد النفي دون أن تعمل مثل: «لا مركزية - لا مبالاة - لا أخلاق».

(1) أساليب النفي في القرآن الكريم ص 61 - 62. وينظر، ابن عقيل 2: 5. وشرح قطر الندى 1: 166.

وينظر، لا إله إلا الله، ص 43 وما بعدها.

(2) أساليب النفي في القرآن الكريم 36 - 37.

- لا النافية للجنس + اسمها + خبرها: وقد وردت في الديوان في خمسة (5) مواضع، منها قول الشاعر:

وَنَحْنُ نَاسٌ بِأَرْضٍ لَا حُصُونَ بِهَا
إِلَّا الْأَسِنَّةُ وَالْجُرْدُ الْمَحَاضِيرُ⁽¹⁾
وَصَاحِبُ الْهَمِّ ثَقُلَ لَا حَوِيلَ لَهُ
حَتَّى يُشَيِّعَهُ قَوْدَاءَ عُبْسُورٍ⁽²⁾

وفي البيتين «لا» النافية للجنس، لأنَّ ما بعدها نكرة، وهي مستغرقة للجنس كله، وهي بمنزلة «إنَّ» حيث إنها تعمل في النكرة بعدها فتجعلها اسماً لها، وترفع الخبر خبراً لها، وفي حين تحمل «لا» معنى النفي، تحمل «إنَّ» معنى الإثبات والتوكيد، وفي البيتين السابقين اسم «لا» هو: «حصون» و«حويل». و من ذلك قول حميد بن ثور في الديوان:

بَخْرَانٍ تَنْتَسِبُ الْبُحُورُ إِلَيْهِمَا
لَا بَحْرَ بَعْدَهُمَا يَهَارُ وَيُغْمَرُ⁽³⁾
أَلَا مَا لِعَيْنِي - لَا أَبَا لِأَبْيَكُمَا -
إِذَا ذُكِرَتْ لَيْلَى تُرِبُّ فَتَدْمَعُ⁽⁴⁾
وَلَا غَرَوْ إِلَّا مَا يُخْبَرُ سَالِمٌ
بِأَنَّ بَنِي أَسْتَاهِهَا نَذَرُوا دَمِي⁽⁵⁾

في الأبيات السابقة «لا» النافية للجنس عاملة عمل «إنَّ» والاسم النكرة بعدها اسمها، وخبرها على الأغلب محذوف، كما في البيت الخامس «لا غرو» والثاني وهو مقدر «موجود». أما في البيت الرابع فالخبر شبه جملة «لأبيكما».

(1) الديوان 104 : 6.

(2) السابق 105 : 11.

(3) نفسه 116 : 40.

(4) نفسه 140 : 8.

(5) نفسه 211 : 2.

ولم أجد في ديوان حميد بن ثور الهلالي الأداة النافية «إِنْ» ولا الأداة النافية «لَات» لكن لا ضير من إلقاء الضوء عليهما.

● **إِنْ: «إِنْ»** النافية فمذهب أكثر البصريين والفراء أنها لا تعمل شيئاً، ومذهب الكوفيين - خلا الفراء - أنها تعمل عمل ليس، وقال به من البصريين أبو العباس المبرد، وأبو بكر السراج، وأبو علي الفارسي، وأبو الفتح ابن جني⁽¹⁾.

● **لَات: فهي «لا»** النافية زيدت عليها «تاء التأنيث المفتوحة» ومذهب الجمهور أنها تعمل عمل «ليس» فترفع الاسم، وتنصب الخبر، لكنها اختصت بأنها لا يذكر معها الاسم والخبر معاً، وإنما يذكر معها أحدهما، والكثير في لسان العرب حذف اسمها وبقاء خبرها، ومنه قوله تعالى: (وَلَا تَحِينَ مَنَاصَ) سورة (ص: 8) بنصب «حِينَ» وحذف الاسم، وبقي الخبر، والتقدير: «لَات الحِينَ حِينَ مناص» وقد قرئ شذوذاً: «ولات حِينَ مناص» برفع «حِينَ» على أنه اسم «لَات» والخبر محذوف والتقدير: «ولات حِينَ مناص لهم». ومذهب الأخفش أنها لا تعمل شيئاً، وأنه إِنْ وُجِدَ الاسم بعدها منصوباً، فناسبه فعل مضمر والتقدير: «ولات أرى حِينَ مناص» وإن وُجِدَ مرفوعاً، فهو مبتدأ، والخبر محذوف، والتقدير: «لَات حِينَ مناص كائن لهم»⁽²⁾.

«لا» النافية العاملة عمل «ليس». لم أجدها في الديوان كذلك.

وأخيراً، فقد مرَّ في الديوان ثلاثة (3) مواضع للنفي الضمني، وهو نفي جاء بالمعنى من خلال الاستفهام الإنكاري، وجوابه يُقدر أو يتحمل معنى «لا».

ومن ذلك قول الشاعر:

أَلَا هَلْ لِدَهْرٍ قَدْ تَسَلَّفَ مَطْلَبُ؟

وَهَلْ لِصُدُوعٍ مِنْ نَوَى الْحَيِّ مَشْعَبُ؟⁽³⁾

(1) شرح ابن عقيل، 1: 317.

(2) السابق 1: 319 - 321. وينظر معجم قواعد اللغة العربية 393.

(3) الديوان 33: 5.

سَلَا الرَّبْعَ أَنَّى يَمَمْتُ أَمْ سَالَمُ؟
وَهَلْ عَادَةُ لِلرَّبْعِ أَنْ يَتَكَلَّمَ؟⁽¹⁾
أَلَا هَلْ صَدَى أُمِّ الْوَلِيدِ مُكَلَّمٌ
صَدَايَ؟ إِذَا مَا كُنْتُ رَمْسًا وَ أَعْظَمًا⁽²⁾

ويُسمى الاستفهام الوارد في الأبيات السابقة «استفهاماً إنكارياً» ويُراد منه النفي «أَلَا هَلْ لِدَهْرٍ قَدْ تَسَلَّفَ مَطْلَبُ؟». الجواب: «لا، من غير الممكن أن يعود أو نستطيع له طلباً».

«وهل عادةً للرَّبع أن يتكلَّم؟» الجواب: «لا، فليس من عادة الربيع أن يتكلم أو يجيب». و«أَلَا هَلْ صَدَى أُمِّ الْوَلِيدِ مُكَلَّمٌ صَدَايَ؟ إِذَا مَا كُنْتُ رَمْسًا وَأَعْظَمًا». أيضا الجواب: «لا».

«والمحققون من علماء البلاغة يرون أنَّ معنى الاستفهام يبقى، لكنه يضم إليه ما يُستفاد من المعاني التي يدل عليها، ومن ذلك «الاستفهام الإنكاري» ويُراد منه النفي مع الإنكار على المثبت كيف أثبت ما هو ظاهر النفي، وكان الواجب عليه أن ينفي، أو مع الإنكار على المخاطب قضيته، وهي باطلّة في تصور موجه الاستفهام، وقد يأتي بعد هذا النوع «استثناء» كما يأتي بعد المنفي بأداة من أدوات النفي، وقد يعطف عليه المنفي من مثل قوله تعالى: (بَلَاغٌ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ) (الاحقاف: 35)⁽³⁾.

(1) السابق 216: 1.

(2) نفسه 276: 184.

(3) البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها، عبدالرحمن حسن حبنكة الميداني، 1: 271.

الباب الرابع

عارض الاستفهام

توطئة

- الاستفهام لغة: من فَهَمَ «الفهم معرفتك الشيء بالقلب فهمه فَهَمًا فَهَمًا وفهامة عَلِمَه الأخيرة عند سيبويه، وفهمت الشيء أي: عَقَلْتُهُ وعرفتُهُ، وَفَهَّمْتُ فلانًا أي أفهمته، وَتَفَهَّمُ الكلام فهمه شيئًا بعد شيءٍ، وَرَجُلٌ فَهَمٌ: سريع الفهم، ويقال فَهَمَ وَفَهَمَ وأفهمه الأمر أي: فَهَّمَهُ إياه وجعله يفهمه، واستفهمه سألَه أن يفهمه، وقد استفهمني الشيء فأفهمته، وَفَهَّمْتُهُ تفهيمًا⁽¹⁾».

«الاستفهام والاستعلام والاستخبار بمعنى واحد، مصدرٌ استفهمت أي: طلبتُ الفهم، وهذه السنين تفيد الطلب.. ولَمَّا كان الاستفهام معنى من المعاني، لم يكن بد من أدوات تدل عليه»⁽²⁾.

- الاستفهام اصطلاحًا: «معنى من المعاني يَطْلُبُ بها المتكلم من السامع أن يعلمه بما لم يكن معلومًا عنده من قبل»⁽³⁾.

«والاستفهام من أنواع الإنشاء الطلبي، وهو طلب العلم بشيء لم يكن معلومًا من قبل، بأداة خاصة وأدوات الاستفهام كثيرة منها: الهمزة، وهل حرفان، وبقية أدوات الاستفهام أسماء»⁽⁴⁾.

(1) لسان العرب، ابن منظور، 12: 459.

(2) شرح المفصل، ابن يعيش، 5: 99.

(3) في التحليل اللغوي منهج وصفي تحليلي، 105.

(4) علم المعاني، د. عبدالعزيز عتيق، 74 وما بعدها.

وبالحديث عن أدوات الاستفهام فهي كما قسّمها النحاة قديماً وحديثاً إلى نوعين: حروف، وأسماء، ومنهم من قسّمها إلى أسماء غير ظروف وظروف وحروف، كما قسّموا الاستفهام إلى استفهام للتصديق، وآخر للتصور، وثالث للتصديق والتصور معاً، وقد اعتمدت في هذا الباب تقسيم الاستفهام حسب أدواته، فكان هذا الباب مقسوماً إلى فصلين الفصل الأول الاستفهام بالحروف، والثاني الاستفهام بالأسماء.

وما يجب التنبيه عليه، أن النحاة كانوا قد ربطوا بين الاستفهام والأمر والجزاء، فيرى سيبويه (ت 180هـ) مثلاً أن المتكلم أو السائل يريد بسؤاله عن أمر ما معرفة شيء يدور في ذهنه، وقد تتحقق معرفته بذلك، وقد لا تتحقق، كما هو الحال في الأمر الذي يريد المتكلم من المخاطب القيام بأمر معين قد يقوم بالمأمور تنفيذه وقد لا يقوم. ويرى أن الاستفهام يحمل معنى الجزاء من حيث أن جوابه كجواب الجزاء من عدم تحققه ووجوبه، وفي إنَّ ما بعد أداة الاستفهام جزاء مثل ما بعد الشرط جزاء.

«ألا ترى أنك إذا قلت: أين عبدالله آتِه؟ فكأنَّما قلت: حينما يكون آتِه»⁽¹⁾.

وقد سار على منهج سيبويه في الربط بين الاستفهام والجزاء والأمر معظم النحاة بعده.

والعلة في ذلك كله، أنهم يرون أن أدوات الاستفهام في الأصل إنما تدخل على الفعل ومضارعة الاستفهام لأسلوب الجزاء وأدواته وأدوات الجزاء لا يليها إلا الفعل، ومن ذلك ما ذهبوا إليه في نصب الاسم الواقع بعد الاستفهام.

(1) الكتاب، سيبويه، 1: 99.

ويقول سيبويه: «باب ما يختار فيه النصب وليس قبله منصوب هو باب الاستفهام ذلك لأنَّ من الحروف حروفاً لا يذكر بعدها إلا الفعل، ولا يكون الذي يليها غيره مُظهرًا أو مضمراً»⁽¹⁾.

ويقول ابن يعيش (ت 643هـ): «الموضع الآخر الذي يختار فيه النصب وليس الاسم فيه معطوفاً على فعل، وذلك إذا ولي الاسم حرفاً هو بالفعل أولى... وذلك إذا وقع بعد حرف الاستفهام نحو قولك: «أعبد الله ضربته؟ وأعمراً مررت به؟ وأزیداً ضربت أخاه؟ النصب في ذلك كله هو الوجه المختار، والرفع جائز بإضمار فعل يكون الظاهر تفسيره»، وإنَّما النصب هو المختار من قبل أنَّ الاستفهام في الحقيقة إنما هو عن الفعل لا عن الاسم، لأنَّ السؤال إنما يكون عما وقع الشك فيه وإنَّما الشك في الفعل لا في الاسم»⁽²⁾.

وينقسم الباب الرابع، وهو (عارض الاستفهام في ديوان الشاعر حميد بن ثور الهلالي) إلى فصلين، الفصل الأول: الاستفهام بالحروف، والفصل الثاني: الاستفهام بالأسماء، ولابد من الإشارة أننا سنتتبع الاستفهام في الديوان من حيث الأدوات التي استخدمها الشاعر، وسنتطرق إلى خروج الاستفهام عن معناه الحقيقي إلى المعاني الأخرى التي ساقها البلاغيون، كما سبق لنا أن تطرقنا إلى النفي الضمني الذي استعمل به العرب الاستفهام كوسيلة ضمنية للنفي من خلال الاستفهام الإنكاري، لكننا لم نشعب ونخوض كثيراً في الجانب البلاغي وذلك أن البحث في النحو لا في البلاغة إلا أنَّ الضرورة في هذا الباب تستوجب ذلك.

(1) السابق 1: 98، وينظر الجمل في النحو 1: 75.

(2) شرح المفصل، ابن يعيش، 1: 407 - 408.



الفصل الأول

الاستفهام بالحروف

الفصل الأول

الاستفهام بالحروف

ومن أصناف الحرف حرفا الاستفهام وهما «الهمزة» و«هل» في نحو قولك: «أزِيدُ قائمٌ؟» و«أقامَ زيدٌ؟» و«هل عمروٌ خارجٌ؟» و«هل خرج عمروٌ؟».

«والهمزة أعم تصرفاً في بابها من أختها، وعند سيبويه أن «هل» هي بمعنى قد إلا أنهم تركوا الألف قبلها لأنها لا تقع إلا في استفهام⁽¹⁾».

وفي باب الاستفهام في كتاب اللمع قوله: «ويُستفهم بأسماء غير ظروف، وبظروف وبحروف⁽²⁾».

«ويُستفهم بالهمزة عن الإثبات والنفي، وعن المفرد والجملة، و«هل» لا يُستفهم بها إلا عن الجملة في الإثبات، ولا تدخل على النفي، وقد تتضمن «هل» مع الاستفهام التمني⁽³⁾. نحو قوله تعالى: (هَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءٍ فَيَشْفَعُوا لَنَا) (الأعراف: 53).

إذاً يجمع النحاة واللغويون والبلاغيون على أن للاستفهام بالحرف أداتين هما: «الهمزة» و«هل» ويضيف بعضهم «أم» التي للتسوية، والتي يسبقها همزة الاستفهام أو «سواء» أو «ما أبالي». وقد جاء ورود هذين الحرفين كثيراً في الديوان، إذ كان لهم نصيب الأسد في الديوان الذي بلغ مجموع مواضع عارض الاستفهام فيه 48 موضعاً، كانت «الهمزة» أكثرها وروداً إذ بلغ عدد استعمالاتها في خمسة عشر (15) موضعاً و«هل» في عشرة (10) مواضع.

(1) المفصل في علم اللغة العربية، الزمخشري، 320.

(2) اللمع في اللغة العربية، ابن جني، 1: 227 وما بعدها.

(3) الكامل في النحو والصرف والإعراب، أحمد قيش، 195.

● الهمزة:

عدَّ النحاة «الهمزة» أمُّ باب الاستفهام⁽¹⁾، لأنها حرف الاستفهام الذي لا يزول عنه إلى غيره، وليس للاستفهام في الأصل غيره⁽²⁾.

فالهمزة لا تعدل عن الاستفهام إلى باب آخر، في حين أن باقي أدوات الاستفهام تشترك مع أبواب أُخر، والأصل في الهمزة أن يُطلب بها التصديق، أو التصور، وهي بهذا تمتاز عن بقية أخواتها من أدوات الاستفهام⁽³⁾ إذ إنَّ «هل» يُطلب بها التصديق، وبقية أدوات الاستفهام يُراد بها التصور.

«وللأستفهام صدر الكلام، ولا يجوز تقديم شيء مما في حيِّزه عليه ضربين أزيداً»⁽⁴⁾.

وقد تخرج الهمزة عن الاستفهام الحقيقي فتدَّ لثمانية معانٍ هي⁽⁵⁾:

1 - التسوية:

وربما توهم أن المراد بها الهمزة الواقعة بعد كلمة «سواء» بخصوصها، وليس كذلك بل كما تقع بعدها تقع بعد «ما أبالي» و«ما أدري» و«ليت شعري» والضابط أنَّها الهمزة الداخلة على جملة يَصِحُّ حلول المصدر محلها.

2 - الإنكار الإبطالي:

وهذه تقتضي أن ما بعدها غير واقع، وأنَّ مدعيه كاذب نحو: (أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُمْ بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنَاثًا) (الإسراء: 40).

(1) مغني اللبيب، 19 وينظر شرح المفصل 8: 151 وشرح الجمل 369.

(2) الكتاب، سيبويه، 1: 99.

(3) الكتاب، سيبويه، 1: 99.

(4) شرح المفصل، 5: 104.

(5) مغني اللبيب، 24.

3 - الإنكار التوبيخي:

فيقتضي أَنَّ ما بعدها واقع، وَأَنَّ فاعله ملوم، نحو قوله تعالى: (أَتَعْبُدُونَ مَا تَحْتُمُونَ) (الصافات: 95).

4 - التقرير:

ومعناه: حملك المخاطب على الإقرار والاعتراف بأمر قد استقر عند ثبوته أو نفيه، نحو قوله تعالى: (أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا) (الأنبياء: 62).

5 - التهكم:

نحو قوله تعالى: (أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرَكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا) (هود: 87).

6 - الأمر:

نحو قوله تعالى: (أَأَسْلَمْتُمْ) (آل عمران: 20) أي: اسلموا.

7 - التعجب:

نحو قوله تعالى: (أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ) (الفرقان: 45).

8 - الاستبطاء:

نحو قوله تعالى: (أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ) (الحديد: 16).
وتخرج لمعانٍ أخرى تفهم من السياق.

وقد ورد عارض الاستفهام في ديوان الشاعر حميد بن ثور الهلالي بحرف «الهمزة» في خمسة عشر (15) موضعاً على صور متنوعة هي:

الصورة الأولى: همزة استفهام + فعل مضارع: وقد وردت في أربعة (4) مواضع، منها قول الشاعر:

أَتَشْغَلُ عَنَّا يَا بَنَ عَمٍّ، فَلَنْ نَرَى

أَخَا الْبُخْلِ إِلَّا سَوْفَ يَغْتَلُّ بِالشُّغْلِ⁽¹⁾

ونلاحظ تصدر حرف الاستفهام، وجاء الاستفهام بالهمزة للتصديق، كما جاء بعدها فعل مضارع «تَشْغَلُ» وقد خرج الاستفهام إلى معنى بلاغي هو «العتاب»، لأن ابن عمه انشغل عنه وخاطبه أن البخلاء يتحججون دائماً بالانشغال لتبرير تقصيرهم وبخلهم.

(1) الديوان 194: 8.

ومن صور مجيء همزة الاستفهام بعدها فعل مضارع قول الشاعر:

أَتَهْجُرُ جُمْلًا أَمْ تُلِمُّ عَلَى جُمْلٍ
وَجُمْلٌ عَيُوفُ الرِّيقِ جَاذِبَةُ الْوَصْلِ⁽¹⁾

ويقال به أَنَّ الاستفهام قد خرج لمعنى التعجب مما قام به من هجران لمحبوبته، وهو غير قادر على ذلك وحرف الاستفهام «الهمزة» والفعل المضارع «تهجر» للتصديق.

الصورة الثانية: همزة الاستفهام + فعل ماض: وردت في موضع واحد (1) في الديوان، وذلك قول الشاعر:

أَحَاوَلْتُمْ كَيْمَا تُطْلُوا بِمَاءِنَا
وَأَنْ تَغْفُلُوا فَالَهُ لَيْسَ بِغَافِلٍ⁽²⁾

«الهمزة» للاستفهام وبعدها الفعل الماضي «حاولتم» وبصيغة الجمع، والهمزة للتصديق هنا، وخرج الاستفهام إلى غرض بلاغي هو «الانكار التوبيخي». ويجوز «التعجب» مما قالوا به من محاولة إهدار دمائهم.

الصورة الثالثة: همزة الاستفهام + نفي: وقد وردت في أربعة (4) مواضع في الديوان، منها قول الشاعر:

أَلَمْ تَرَ مَا بَيْنِي وَبَيْنَ ابْنِ عَامِرٍ
مِنْ الْوُدِّ قَدْ بَالَتْ عَلَيْهِ الثُّعَالِبُ⁽³⁾

«الهمزة» حرف استفهام وجاء بعد حرف الاستفهام «لم» وهو حرف نفي، وقلب وجزم للفعل المضارع المجزوم بعده «تَرَ» وعلامة الجزم حذف حرف العلة. والاستفهام جاء للتقرير ويجاب عليه بالإثبات باستخدام «بلى» للنفي باستخدام «نعم» للإثبات كجواب للسؤال المنفي. ومنه قوله:

(1) السابق 188 : 3.

(2) الديوان 195 : 1.

(3) السابق 36 : 1.

أَلَمْ تَعْلَمَا أَنِّي مُصَابٌ فَتَذْكُرَا

بَلَائِي إِذَا مَا جُرِفَ قَوْمٌ تَهْدَمَا⁽¹⁾

و«الهمزة» حرف الاستفهام، وحرف النفي «لم» تجزم وتنفي وتقلب زمن الفعل المضارع بعده «تعلمما» المجزوم وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، وجاء الاستفهام لغرض «التقرير» ذلك أَنَّ أصحابه يعلمون أنه مصاب ولم يذكروا بلأه وحزنه.

وقوله: أَلَمْ تَعْلَمِي أَنِّي إِذَا الْإِلْفُ قَادَنِي

إِلَى الْجَوْرِ لَا أَنْقَادُ وَالْإِلْفُ جَائِرٌ⁽²⁾

ويقال به ما قيل في البيت الثاني⁽³⁾.

الصورة الرابعة: حرف الاستفهام محذوف: في موضع واحد (1) في الديوان،

وهو قول الشاعر:

فَقَالَ: أَحْيَيْكُمْ؛ فَقَالَتْ: تُرِيدُنَا

عَلَى الزُّبْدِ؟ شَعْبٌ بَيْنَنَا مُتَبَاعِدٌ⁽⁴⁾

والحذف مفهوم من السياق من خلال الاستفهام الذي هو أسلوب إنشائي، لكن مع حذف «الهمزة» بدا الأسلوب أنه خبري، لكن بوجود الجواب لاحقاً «شعبٌ بيننا متباعد» أي أن ما تريده أمر بعيد المنال، جعل ذلك كدليل لوجود حذف ولا تحذف إلا «الهمزة» من الأدوات الاستفهامية، لذا يُقدَّر المحذوف همزة الاستفهام وكأن الكلام كان: فقالتُ أتريدنا على الزبد؟. فأجاب: نعم. فقالت: هذا شعب متباعد بيننا. والاستفهام للتصديق.

الصورة الخامسة: همزة الاستفهام + اسم: وردت في أربعة (4) مواضع في

الديوان، منها قول الشاعر:

(1) نفسه 276: 183.

(2) الديوان 94: 4.

(3) الموضع الرابع للصورة الثالثة. ينظر الديوان 117/ 43.

(4) السابق 63: 27.

أَنْتَ الْهَلَالِيُّ الَّذِي كُنْتَ مَرَّةً

سَمِعْنَا بِهِ وَالْأَرْحَبِيُّ الْمُعْلَفُ⁽¹⁾

«الهمزة» هي حرف الاستفهام بعدها ضمير منفصل «أنت» في محل رفع مبتدأ، والخبر «الهلالي»، أي أَنَّ الاستفهام دخل على جملة اسمية، وكان الاستفهام «للتعجب»، ويجوز كونه «للتقرير» أي إنها تعرفه سابقاً، وتريد منه الإقرار بذلك، والهمزة جاءت للتصديق.

الصورة السادسة: همزة الاستفهام + اسم + أم. وردت في موضع واحد (1)، وهو قول الشاعر:

فَوَاللَّهِ مَا أَدْرِي أَوْصَلًا أَرَانَتْهَا

بِمَا قَالَتْهَا أَمْ أَصْبَحَ الْحَبْلُ أَجْذَمًا⁽²⁾

ويلاحظ الحرف «أ» والاسم «وصلاً» لازم النصب لأنه باشر «الهمزة» وبعده العامل، ويُرجَّح العلماء النصب في الأسماء التي تلي حروف الاستفهام، لأنَّ الأصل دخول هذه الحروف على الأفعال لا الأسماء، وإنَّ حدث خلاف ذلك - على رأي سيبويه (ت 180هـ) - يُقدر عامل محذوف يفسره المذكور بعده كما يحدث في الجزء، كما في قوله تعالى: (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ) (التوبة: 6) وقد ذُكرت ذلك سابقاً في التمهيد لهذا الباب. والاستفهام حقيقي، والهمزة للتصور بسبب ورود «أم» بعدها.

● هل: حرف استفهام يُقصد به التصديق الإيجابي، فيأتي لتحقيق الاستفهام عن النسبة سواءً كان ذلك في جملة اسمية، أم في جملة فعلية، فلا يصح الاستفهام به عن مفرد، أي: لا يليه الاسم في جملة فعلية، فلا يُقال: «هل زيداً أكرمت؟». لأنَّ تقديم الاسم يُشعر بحصول التصديق بنفس النسبة⁽³⁾. وهذا معنى زائد لا يرمي

(1) نفسه 159: 6. تكملة مواضع الصورة الخامسة. ينظر الديوان 73 / 3 - 203 / 5 - 220 / 12.

(2) الديوان 260: 134.

(3) الكتاب 3: 115 وما بعدها ومغني اللبيب 2 / 349 - 359.

- إليه المتكلم. ولا تصدر «هل» فتسبقها حروف العطف، ولا تحذف ولا تأتي بعدها «أم» إلا المنقطعة. وتخرج «هل» عن معنى الاستفهام الحقيقي إلى معانٍ آخر منها⁽¹⁾:
- أن تكون بمعنى «قد» كما في قوله تعالى: (هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا) (الإنسان: 1).
 - وتكون للأمر، مثل قوله تعالى: (فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ) (المائدة: 91).
 - وبمعنى «إن» مثل قوله تعالى: (هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِّذِي حِجْرٍ) (الفجر: 5).
 - وبمعنى «ما» مثل قوله تعالى: (هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ) (الزخرف: 66).
 - بمعنى «ليس» مثل قوله تعالى: (هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ) (الرحمن: 60).

وقد ورد حرف الاستفهام «هل» في ديوان الشاعر في عشرة (10) مواضع، في تسعة أبيات توزعها الصور التالية:

الصورة الأولى: «هل» في الاستفهام الإنكاري: وردت في الديوان في خمسة (5) مواضع، منها قول الشاعر:

أَلَا هَلْ لِدَهْرٍ قَدْ تَسَلَّفَ مَطْلَبُ
وَهَلْ لِصُدُوعٍ مِّنْ نَّوَى الْحَيِّ مَشْعَبُ⁽²⁾

الحرف «هل» ونلاحظ عدم تصدره لسبقه «ألا» في الشطر الأول، وحرف العطف «و» في الشطر الثاني، وجاء الاستفهام للتمني، ويجوز أن يكون للإنكار، لأن الجواب نفي.

الصورة الثانية: «هل» في استفهام للتعجب: وقد وردت في موضع واحد (1)، هو قول الشاعر:

فَجَاءَتْ بِذِي أَوْنَيْنٍ مَا زَالَ شَأْنُهُ
تُعَمَّرُ حَتَّى قِيلَ: هَلْ هُوَ خَالِدٌ؟⁽³⁾

(1) الجني الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، 341 - 346.
(2) الديوان 33: 5. تكملة مواضع الصورة الأولى. ينظر الديوان: 190 / 19 - 216 / 1 - 276 / 184.
(3) السابق 59: 13.

«هَلْ هُوَ خَالِدٌ؟»: ونلاحظ مباشرة «هل» للأسماء بخلاف من حدّدها أنها خاصة بالأفعال، وقد ذهب بعض النحاة للقول بذلك منهم الزمخشري (ت 538هـ) بقوله: ومن أصناف الحرف حرف الاستفهام وهما «الهمزة» و«هل» في نحو قولك: أزيد قائم؟ وأقام زيد؟ وهل عمرو خارج؟ وهل خرج عمرو؟⁽¹⁾.

الصورة الثالثة: «هل» في الاستفهام الحقيقي: وردت في أربعة (4) مواضع، منها قوله:

تَأْمَلْ كَذَا هَلْ تَرَى زُمْرَةً
عَدْتُ مِنْ لَوْيٍّ وَدُؤَارِهِمَا⁽²⁾

في البيت حرف الاستفهام «هل» وقد باشر الفعل المضارع «ترى» وهذا القياس على رأي سيبويه (ت 180هـ) وغيره، بخلاف الزمخشري (ت 538هـ). جاء في كتاب البلاغة العربية: «والأصل في «هل» أن تدخل على جملة فعلية، فإذا عدل عن الجملة الفعلية فذلك لنكتة يلاحظها البلغاء، وهي جعل ماسيحصل كأنه حاصل فعلاً اهتماماً بشأنه، وتأكيد للرغبة بتحقيق وقوعه»⁽³⁾.

وهكذا نرى أن عارض الاستفهام بالحرف في الفصل الأول من هذا الباب ورد في خمسة وعشرين (25) موضعاً، منها خمسة عشر (15) موضعاً كان الاستفهام بالهمزة، وعشرة (10) مواضع كان الاستفهام بـ «هل»، والمجموع خمسة وعشرين (25) موضعاً من أصل ثمانية وأربعين (48) موضعاً للاستفهام في الديوان، أي أنها أكثر من النصف ولاعجب في ذلك، لأنّ الهمزة هي أم الباب فوردت بكثرة وتلتها بالعدد «ما» في أحد عشر موضعاً، وبعدها «هل» في عشرة (10) مواضع.

(1) المفصل، 320.

(2) الديوان 89: 1. تكملة مواضع الصورة الثالثة، ينظر الديوان: 143 / 24 - 195 / 4 - 217 / 2.

(3) البلاغة العربية، عبدالرحمن حسن حبنكة الميداني، 1: 262.

الفصل الثاني

الاستفهام بالأسماء

الفصل الثاني الاستفهام بالأسماء

ورد في كتاب اللمع في العربية⁽¹⁾ «باب الاستفهام: ويُستفهم بأسماء غير ظروف، وبظرووف وحروف»:

فالأسماء: «مَنْ» و«مَا» و«أَيُّ» و«كَمْ».

والظرووف: «مَتَى» و«أَيْنَ» و«كَيْفَ» و«أَيَّ» و«أَيَّانَ» و«أَنْتَى».

والحروف: «الهمزة» و«هَلْ».

ومواضع أسماء الاستفهام لكل واحدة من هذه الكلم موضع ف:

مَنْ: سؤال عمَّن يعقل.

مَا: سؤال عما لا يعقل.

أَيُّ: سؤال عن بعض من كل، وتكون لمن يعقل ولمن لا يعقل.

كَمْ: سؤال عن العدد.

مَتَى: سؤال عن الزمان.

أَيْنَ: سؤال عن المكان.

كَيْفَ: سؤال عن الحال.

أَيُّ حين: كـ«مَتَى».

أَيَّانَ: كذلك أيضاً.

أَنْتَى كـ«أَيْنَ» أيضاً.

وهذه الأدوات يطلب بها التصور فقط، ولا تحذف. ولها حق التصدر. وجميع هذه الأسماء والظرووف المُستفهم بها مبني لتضمنه معنى حرف الاستفهام، إلا «أَيُّ» وحدها فإنَّها معربةٌ حملاً على البعض، أو الكل، وحُرِكتْ الفاء في «كَيْفَ» والنون في «أَيَّانَ» و«أَيْنَ» لسكونها وسكون ما قبلها.

(1) اللمع في العربية 227، وما بعدها.

«وإعراب الجواب على إعراب السؤال إن رُفِعَ رُفِعَتْ وإن نُسِبَ نُسِبَتْ وإن جُرَّ جُرِرَتْ يُقُول: مَنْ هذا؟ فنقول زيدٌ. فترفع لأنَّ «مَنْ» مرفوعة بالابتداء، وإذا قال: مَنْ ضربت؟ قُلْتَ: زيداً. وإذا قال: بِمَنْ مررت؟ قُلْتَ: بزيدٍ. فتأتي بحرف الجر لأنَّ حرف الجر لا يُضمَر⁽¹⁾».

وقد أحصى البلاغيون معانٍ كثيرة يخرج إليها الاستفهام عن حقيقته، إذ تنبها إليها لدى دراسة مختلف النصوص وهي مايلي⁽²⁾:

الإنكار - التوبيخ - التقرير - التعجب - العتاب - التذكير - الافتخار - التفخيم والتعظيم - التهويل والتخويف - التسهيل والتخفيف - التهديد والوعيد - التكثر - التسوية - الأمر - التنبيه - الترغيب - النهي - الدعاء - الاسترشاد - التمني والترجي - الاستبطاء - العرض - التحضيض - التجاهل - التحقير والاستهانة - المدح والذم - الاكتفاء - الاستبعاد - الإيناس - التهكم والسخرية - الإخبار - التأكيد - وغير ذلك من معانٍ.

وقد جاء عارض الاستفهام بالأسماء في ديوان حميد بن ثور الهلالي في ثلاثة وعشرين (23) موضعاً - جاءت على الأسماء التالية: مَنْ - مَا - أَي - أَيْنَ - أُنَى. ولم ترد بقية الأسماء في الديوان.

● مَنْ:

اسم استفهام يطلب به تعيين أحد العقلاء أو العلماء.

«وهي للعاقل، وإذا قيل «مَنْ يعقل هذا إلا زيد؟» فهي «مَنْ» الاستفهامية أُشْرِبَتْ معنى النفي ومنه قوله تعالى: (وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ) (آل عمران: 135). فإذا دخل عليها حرف الجر لم يغيرها، ومنهم من يثني «مَنْ» الاستفهامية وذلك إن كنت مستفهماً عن نكرة في الوقف خاصة، فإذا وُصِلَتْ عَادَتْ إلى البناء على السكون أي: مَنْ يقول:

(1) اللمع في العربية 227 وما بعدها.

(2) البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها، عبدالرحمن حسن حبنكة الميداني، 1: 270.

«رَأَيْتُ رَجُلَيْنِ». فتقول: «مَنْين؟» و«أَتَانِي رَجُلَانِ». فتقول: «مَنَان؟» وأتاه رجال، فتقول: «مَنُون؟» و«أَكْرَمَ عَامَرٌ رَجَالًا» فتقول: «مَنْين؟» فإن قال: رَأَيْتُ نِسَاءً. قلت: «مَنَات؟»⁽¹⁾.. ويجوز أن تأتي «من» ومعها «ذا» وللنحاة ومنهم ابن هشام (ت 761هـ) آراء⁽²⁾:

- أن تكون كالحرف الواحد.

- أن تكون «من» استفهامية و«ذا» موصولية.

- أن تكون «من» استفهامية و«ذا» زائدة. وقد نُسب هذا الرأي للكوفيين.

وقد وردت «مَن» اسم استفهام في ديوان حميد بن ثور الهلالي في موضعين هما:

أَلَا مَنْ أَخُو ظَلْنُ أَخَابِيءُ ظَنَّهُ

بَحَيْثُ تَنَاهَوْا أَمْ بَصِيرٌ أَبَاصِرُهُ⁽³⁾

لَمَنِ الدِّيَارُ بِجَانِبِ الْحَبْسِ

كَمَخَطِ ذِي الْحَاجَاتِ بِالنَّفْسِ⁽⁴⁾

ويلاحظ استخدام «مَن» للعاقل وللمعرفة، وفي الحالتين كان الاستفهام حقيقياً، وفي البيت الثاني جُرَتْ «مَن» بحرف الجر «ل» وفي الحالة الأولى كان محلها الابتداء.

● ما:

معناها أي شيء نحو: (مَا هِيَ) (البقرة: 68) و(مَا لَوْنُهَا) (البقرة: 69) وهي سؤال عن غير الآدميين، وعن صفات الآدميين، ويجب حذف ألف «ما» الاستفهامية لفظاً وخطاً إذا دخل عليها حرف جر وإبقاء الفتحة دليلاً عليها، نحو: «فِيمَ» و«إِلَامَ» و«بِمَ» و«عَمَّ» و«حَتَامَ» و«لِمَ». نحو قوله تعالى: (فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا) (النازعات: 43) وتركب «ما» مع «ذا» وتأتي في أربعة أوجه:

1 - أن تكون «ذا» للإشارة.

(1) معجم القواعد العربية، 493 - 494.

(2) مغني اللبيب 1: 227.

(3) الديوان 98: 2.

(4) السابق 123: 1.

2 - أو تكون «ذا» الموصولة.

3 - أو تكون كلها استفهاماً.

4 - أو «ماذا» كله اسم جنس بمعنى شيء، أو موصولاً بمعنى الذي⁽¹⁾.

وإذا دخلت «ما» على الاسم غير العاقل فهي لتحديد موضع الاستفهام وتخصيصه، وإذا دخلت على عاقل فهي للاستفهام عن عموم ذلك الاسم، نقول: «ما زيد؟» ونقصد مزيداً من المعلومات حوله، أما إذا دخلت على فعل فإنها تكون للاستفهام عن الحدث ذاته⁽²⁾.

وورد عارض الاستفهام بـ «ما» في الديوان في اثني عشر (12) موضعاً، توزعت حسب غرضها البلاغي الذي خرجت له على ستة أغراض هي:

1 - التعجب: في خمسة (5) مواضع، منها قول الشاعر:

مَا لِي قَدْ أَصْبَحْتُ الْأَيَّامُ تَنْقُضُنِي

نَقُضَ النُّوَائِثُ حَبْلاً بَعْدَ إِمْرَارٍ⁽³⁾

فالشاعر متعجب من أمره بعد ما كان قوياً فتياً، كيف أخذت منه الأيام والليالي فغداً عجوزاً، وصار كالحبل المهترئ، بعد ما كان كالحبل المتين القوي.

2 - التعظيم -: في موضعين (2)، منهما قول الشاعر:

وَأَسْمَاءُ مَا أَسْمَاءُ لَيْلَةٍ أَدْلَجَتْ

إِلَيَّ وَأَصْحَابِي بِأَيِّ وَأَيْنَمَا⁽⁴⁾

فهو يعظم من شأن محبوبته «أسماء» وقد جاء اسم الاستفهام بعده اسم محبوبته.

3 - المدح - في موضعين (2)، منها قول الشعر:

(1) معجم القواعد العربية 419 - 420 وينظر الكتاب 1: 127 - 4: 164.

(2) في التحليل اللغوي خليل عمايرة، 130.

(3) الديوان 83: 1. تكملة مواضع مجئ «ما» للتعجب، ينظر الديوان 102 / 2 - 196/279 - 140 / 8 - 9/ 40.

(4) الديوان 278: 192.



أُولَئِكَ مَا يَذْرِيْنَ مَا كَامَخُ الْقُرَى
وَلَا عُصْبٌ فِيهَا رِثَاتُ الْعِمَارِسِ⁽¹⁾

اسم الاستفهام «ما» وبعده الاسم «كامخ». وكامخ القرى نوع من الإدام، فالنساء اللواتي يعرفهن لا يعرفن هذا النوع من الإدام لحقارته وقلة قيمته، فهو يمدحهن بالتزلف والشبع إذ أنهن لا يأكن رثات الخراف المشوية إنما اللحوم.

4 - العتاب - موضع (1) واحد، هو قول الشاعر:

عُمَيْرَةُ، مَا أَدْرَاكِ أَنْ رَبِّ مَهْجَعٍ
تَرَكْتُ وَمِنْ لَيْلِ التَّمَامِ طَبِيقُ⁽²⁾

اسم الاستفهام «ما» وقد وليه فعل مضارع «أدراك» يعاتب محبوبته التي هجر النوم بسببها.

5 - العرض - موضع (1) واحد، هو قول الشاعر:

وَقُولَا لَهَا: مَا تَأْمُرِينَ بِصَاحِبِ
لَنَا قَدْ تَرَكْتَ الْقَلْبَ مِنْهُ مُتَيِّمًا⁽³⁾

فهو يعرض عليها أن تأمره بأي شيء، لأنها تركت قلبه مسلوباً من الحب، وهو على استعداد أن يؤدي لها ما تريد، وجاء اسم الاستفهام «ما» وبعده الفعل المضارع «تأمرين».

6 - التهكم - موضع واحد (1)، هو قول الشاعر:

عَلَى أَنْ شَيْئًا سَمِعْنَا بِهِ
يُسَمَّى السُّرُورَ مَضَى، مَا فَعَلُ⁽⁴⁾

فهو يرى أن أيام السرور قليلة، ويسخر منها، ويقول: ما الذي فعله السرور؟، لأنه سمع به سماعاً، ولم يره عياناً، ونلاحظ اسم الاستخدام وَلِيَهُ الفعل «فعل».

(1) السابق 121 : 2. الموضع الثاني للمدح، ينظر الديوان: 182/ 276.

(2) نفسه 165 : 6.

(3) نفسه 275 : 179.

(4) الديوان 209 : 7.



• أي: تستعمل لعدة معانٍ للشرط، وصفة للمعرفة لتشير إلى معنى الكمال، وللنكرة لتصفها، وتكون اسمًا موصولًا، وتكون ليتوصل بها لنداء ما فيه «أل».

وتستعمل للاستفهام، فهي للسؤال عما يميّز أحد المتشاركين في أمر يشملهما مثل قوله تعالى: (أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَقَامًا) (مريم: 73). ويستفهم بها عن العاقل، وهي عند سيبويه (ت 180هـ) تجري مجرى «مَنْ» الاستفهامية، أمّا كونها تأخذ الفتحة تارةً، وأخرى تأخذ الضمة فلأنّها تُنطق على لهجات القبائل، وقد ورد ذلك في القرآن الكريم بقراءتين صحيحتين في آية واحدة وذلك قوله تعالى: (ثُمَّ لَنَنْزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا) (مريم: 69) بنصب «أَيُّهُمْ» ورفعها، فذهب الخليل والكوفيون إلى أنّ «أَيُّهُمْ» في مثل هذا الموضع معربة، مرفوعة على الابتداء، ومابعدا خبرها، وهي هنا استفهامية، وليست موصولة وقالوا هي في الآية مبتدأ خبره: «أَشَدُّ» و«مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ» معمول «لَنَنْزَعَنَّ»⁽¹⁾.

وقد وردت «أي» اسم استفهام في ديوان الشاعر حميد بن ثور الهلالي في ستة (6) مواضع، منها:

1 - للتعظيم والتهويل: موضعان:

وَالهَاتِكِي سِتْرَ ذِي حَقٍّ وَمَخْرُمَةٍ
فَأَيَّ سِتْرٍ عَلَى أَشْيَاعِهِمْ هَتَكُوا⁽²⁾
السَّافِكِي دَمِهِ ظُلْمًا وَمَعْصِيَةً
أَيَّ دَمٍ - لَا هُدُوا - مِنْ غِيَّهِمْ سَفَكُوا⁽³⁾

اسم الاستفهام «أي» وواضح في البيت التهويل والتعظيم لما فعل قتلة عثمان من إراقة للدماء وهتك للمحرمات.

2 - التعجب: موضعان:

مِنْ أَيِّ صُرُوفِ الدَّهْرِ أَصْبَحْتَ تَعْجَبُ
وَفِي أَيِّ هَذَا الدَّهْرِ أَمْسَيْتَ تَرْغَبُ⁽⁴⁾

(1) في التحليل اللغوي، 136.

(2) الديوان 184: 6.

(3) السابق 184: 7.

(4) نفسه 34: 1.

فالشاعر يعجب من مصائب الدهر، وهو يسخر منها ويتعجب، ويرى أنها صارت
سخيفة في عينه لا قيمة لها، أي يمكن اعتبار الاستفهام في الشطرين للتحقير والاستخفاف.

3 - الاستفهام الحقيقي: في موضعين هما:

تَنَحَّتْ قَرِيبًا فَوْقَ غُصْنٍ تَذَاءَبَتْ

بِهِ الرِّيحُ صَرْفًا أَيَّ وَجْهِ تَيَّمَمَا⁽¹⁾

ويسأل الشاعر حقيقة: أي قصد اتجهت؟

• أين: ويستفهم بها عن المكان فيقال: أين وجدته؟ ويكون الجواب: «أمام البيت»
أو «فوق».. أو.. الخ. و«أَيْنَ» مبنية على الفتح، ولا تصلح «أَيْنَ» لاتباع ما قبلها بما بعدها
بالحركة، فلا يُقال: «رأيتُ زيداً فأين عمراً؟» لأنَّ «أَيْنَ» يُبدأ بها ولا يُضمَر بعدها شيء⁽²⁾.

وقد ورد اسم الاستفهام «أَيْنَ» في الديوان في موضع واحد (1)، جاء مجروراً
بحرف الجر «من» للسؤال عن المكان، وذلك قول الشاعر:

قُلُوبُهُنَّ - وَلَمْ يَبْرَحْنَ - شَاخِصَةً

يَنْظُرْنَ مِنْ أَيْنَ يَأْتِي الطَّارِقُ السَّارِي⁽³⁾

والاستفهام حقيقي عن المكان الذي سيأتي منه الطارق في الليل.

• أَنَّى: «وتأتي بمعنى «مِنْ أَيْنَ» نحو قوله تعالى: (أَنَّى لَكَ هَذَا) (آل عمران: 37).
أي: «من أين لك هذا؟» وتأتي بمعنى «كيف» نحو قوله تعالى: (أَنَّى شِئْتُمْ) (البقرة: 223).
والمعنى: «كيف شئتم» و«متى شئتم» و«حيث شئتم» فتكون «أَنَّى» على أربعة معانٍ⁽⁴⁾.

وقد جاء عارض الاستفهام في ديوان حميد بن ثور الهلالي باسم الاستفهام
«أَنَّى» في ثلاثة (3) مواضع، هي قول الشاعر:

وَأَنَّى لَهُ الْعُذْرُ فِي حَنْثِهِ

وَلَمْ يَكُ سَائِلُهُ يَفْهَرُهُ؟⁽⁵⁾

(1) نفسه 265: 148. الموضع الثاني للاستفهام الحقيقي، ينظر الديوان: 278 / 192.

(2) في التحليل اللغوي، 145.

(3) الديوان 85: 4.

(4) معجم القواعد العربية، 111.

(5) الديوان 118: 2.

ومعنا جاءت بمعنى «كيف» والتقدير: «كيف يحنث، كيف أجد له العذر في ذلك». فدلّت على الحال المأخوذ من «كيف» والاستفهام للتوبيخ. ومثال ثان، قوله:

عَجِبْتُ لَهَا أَنِّي يَكُونُ غِنَاؤُهَا
فَصِيحًا وَلَمْ تَفْتَحْ بِمَنْطِقِهَا فَمَا⁽¹⁾

وهذا البيت أيضاً جاءت «أني» بمعنى «كيف». فهو يستغرب أن تكون ناطقة بهذه الفصاحة ولم تتعلم العربية، ولم تفتح فَمَها بها، والاستفهام للاستغراب والتعجب. ومثال ثالث، قوله:

سَلَا الرَّبْعَ أَنِّي يَمَمْتُ أُمُّ سَالِمٍ
وَهَلْ عَادَةُ لِلرَّبْعِ أَنْ يَتَكَلَّمَ⁽²⁾

«أني» في الشطر الأول بمعنى «أين» وهو سؤال واستفهام حقيقي عن الوجهة التي اتخذتها «أمُّ سالم».

ونلاحظ في الفصل الثاني من الباب أن أسماء الاستفهام مرّت في ثلاثة وعشرين (23) موضعاً. توزعت على خمسة (5) أسماء فقط، أمّا بقية الأسماء فلم ترد وهي: «متى - كم - أيان - كيف».

(1) السابق 268: 155.

(2) الديوان 216: 1.

الخاتمة

في ختام هذا البحث، وبعد استعراض دراسة العوارض التركيبية في ديوان الشاعر حميد بن ثور الهلالي والتي اكتفينا فيها بدراسة أربعة عوارض تركيبية هي، عارض التقديم والتأخير، عارض الحذف، عارض النفي وعارض الاستفهام تكشف نتائج البحث عما يلي:

أولاً: في عارض التقديم والتأخير:

- طغى عند الشاعر استخدام الجمل الفعلية على الاسمية، ويبدو ذلك أكثر وضوحاً في قصائد الوصف، ولا سيما وصف الإبل لما في ذلك من كون الأفعال أقدر على المرونة في وصف الحركة والانفعال النفسي، لا سيما أنه امتاز بتصوير الإبل داخلياً من حيث المشاعر والطباع.
- الجمل الاسمية التي تمت دراستها وإحصاؤها كانت أربعمائة وستين (466) جملة، من أبيات ديوانه البالغ عددها ثمانمائة وخمسين (850) بيتاً، وهى جمل قليلة نسبة إلى عدد الجمل الفعلية، وقد كانت عناية الشاعر بهذا العارض لا عن صنعة وإنما عن طبع اقتضته سليقته، وغزارة قريحته، فلا تجد فيها تنطعاً أو تكلفاً، وقد جاءت موافقة للدواعي النحوية والبلاغية، فقد وافق الأصل وخالفه لحاجة فكرية أو جمالية.
- في الجمل الاسمية المنسوخة بالأفعال والحروف كان التقديم والتأخير فيه مراعيّاً كذلك لقواعد النحو والبلاغة، فلم يشذ إلا فيما ندر، وقد ذكرت البيت في بداية البحث والذي أدى به التقديم والتأخير إلى صعوبة في فهم المعنى المراد.
- كان جلُّ حالات التقديم والتأخير عنده لداعٍ بلاغي، كالتخصيص والاهتمام أو التعظيم وغيره من دواعي التقديم والتأخير، وقدمت حالات قليلة كان التقديم والتأخير ضرورة لاتساق الوزن والقافية.

- ظهر التقديم والتأخير في الجملة الفعلية أوسع بآباً وأكثر عدداً من الجملة الاسمية، حيث بلغ عدد الجمل التي طالها هذا العارض ألفاً وسبعمائة وواحد وعشرين (1721) جملة، وهو ما يقارب ثلاثة أضعاف العارض ذاته في الجمل الاسمية، ومن الملاحظ غزارة في تقديم أشباه الجمل وهو ما لم أتطرق إليه بشكل وافٍ، لأنني قلما مررت على بيت لم أجد فيه هذه الحالة من تقديم وتأخير للجار والمجرور، ونعلم مدى السعة في أشباه الجمل وجواز الأمر بها مما يجعله ليس بذئ نفع في هذا المقام لا سيما أنه يستطيع أي أحد فعله أو التعامل معه.

ثانياً: في عارض الحذف:

ففي هذا العارض الذي هو بحث أكثر ميلاً وتأسلاً في علم البلاغة، وللبحث دواع بلاغية أكثر من دواعيه النحوية، ولكن استقصاء الحالة في الجمل الاسمية والفعلية كان التركيز فيها على الجانب النحوي مع التطرق للجانب البلاغي كلما ألحت الحاجة، وكان الجانب البلاغي أوضح وأدعى إذ أنك تجد مواضع لحذف يكون فيها الداعي له بلاغياً صرفياً، وقد تم ذكر ذلك في مواضع عدة والشاعر لم يحذف إلا بوجود قرينة أو عوض عن المحذوف، وكان يحذف أحياناً للتخفيف أو الإيجاز أو لغرض خاص في نفس الشاعر، وقد يقتضي السياق الحذف فيحذف، وقد بلغ عدد حالات عارض الحذف في الجمل الاسمية ستين موضعاً فصلت في ما سبق، في حين طال هذا العارض في الجمل الفعلية أربعمائة وجملة واحدة (401) من مجموع الجمل الفعلية المحصاة والبالغ عددها ألفاً وسبعمائة وواحد وعشرين (1721) جملة، إلا أن توسع الشاعر في حذفه هنا كان في حذف الموصوفات التي بلغت مائة وسبعة عشر (117) موضعاً، وكذلك الجار والمجرور بما أن ذلك من باب الجواز فقد كثر في ديوانه إضافة إلى حذف الفاعل باب المبني للمجهول حيث بلغ ستة وثمانين (86) موضعاً، في حين كان حذف الحروف قليلاً جداً.

ثالثاً: في عارض النفي:

في الباب الثالث الذي تناول عارض النفي في الجمل الفعلية تم التطرق للنفي بالحروف المختصة وهي «لم» - «لن» - و«لما» المختصة بالفعل المضارع حيث مرت

حالات النفي بهذه الأدوات: «لم» ب ثلاثة وخمسين (53) موضعاً، و«لما» أربعة (4) مواضع، و«لن» خمسة (5) مواضع وهي موافقة لحالات النحو فلم تشذ أي منها، وكان مجموع ما نفي بها واحدة وستين (61) حالة نفي بالحروف المختصة، أما النفي بالحروف المشتركة «ما - ليس - لا» فقد وردت جميعاً في اثنين وخمسين (52) موضعاً، في حين لم ترد «لات وإن» العاملة عمل ليس في الديوان.

وهذا العارض كان يمثل حالة نفسية عند الشاعر، إضافة لكونه عارضاً أسلوبياً نحوياً ولا سيما النفي ب لا النافية للجنس، فقد ورد في مجال المدح والفخر والغزل ولا يخفى الجانب الوجداني في هذه الأنواع من أبواب الشعر.

رابعاً: في عارض الاستفهام:

طغى على هذا العارض الجانب البلاغي للاستفهام في كل مرة تم ذكر البيت، لأنّ الاستفهام نحوياً وأسلوبياً في التركيب العربية وبيطون الكتب النحوية لم يخرج النحويون عن تقسيمه إلى قسمين:

أ - الاستفهام بالحروف.

ب - الاستفهام بالأسماء.

وحددوا الإعراب ولكنّ البلاغيين كان لهم الحظ الأوفر في خروج الاستفهام عن معناه الحقيقي فكان الاستفهام في البلاغة أكبر منه في النحو ولم تظهر جمالية الاستفهام إلا في معرفة الغرض البلاغي له عند خروجه لمعنى يريده المتكلم فاختلّفوا في كثير من معانيه. إضافة إلى ذلك، وجدت أنّ عارض التقديم والتأخير في ديوان الشاعر طغى في الجمل الاسمية والجمل الفعلية على غيره من العوارض، حيث وصل هذا الباب لما يتجاوز ثلث البحث، في حين كان عارض الحذف واسعاً كذلك في ديوانه لمقاصد بلاغية وجمالية ونحوية ونفسية، في حين كان عارض النفي والاستفهام قليلاً شمل بقية البحث. والحمد لله ربّ العالمين.

المراجع والمصادر

- 1 - إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، طبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، مصر، 1937.
- 2 - أساليب النفي في القرآن، د. أحمد ماهر البقري، كلية الآداب، جامعة المنيا، مطابع دار الناشر الجامعي، الإسكندرية، دار المعارف، 1980.
- 3 - أساليب بلاغية: الفصاحة، البلاغة، المعاني، د. أحمد مطلوب، وكالة المطبوعات، ط1، 1998.
- 4 - أسد الغابة في معرفة الصحابة، ابن الأثير (عز الدين أبي الحسن علي بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الجززي الشيباني) ت 630هـ، تصحيح مصطفى وهبي، المطبعة الوهبية، القاهرة، 1280هـ.
- 5 - أسرار العربية، الأنباري (عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري أبو البركات كمال الدين) ت 557هـ، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط1، 1420-1999.
- 6 - الأسس النفسية لأساليب البلاغة العربية، مجيد عبد الحميد ناجي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1984.
- 7 - الأصول في النحو، ابن السراج (أبو بكر محمد بن السري بن سهيل النحوي) ت 316هـ، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت، د. ط.
- 8 - الأصول، د. تمام حسان، دار الثقافة، المغرب، ط1، 1991.
- 9 - إعراب لا إله إلا الله. حسن موسى الشاعر. الجامعة الإسلامية. المدينة المنورة. طبعة السنة الحادية والعشرين. العدد 81 + 82. محرم + جمادى الآخرة 1409هـ. جزء واحد.
- 10 - الأغاني، الأصفهاني، (أبو فرج علي بن أبي الحسن الأصفهاني) ت 356هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- 11 - الأفعال الناسخة. حمدي فراج محمد فراج المصري. (أحمد كوكب) ط، 1998م.
- 12 - ألقاب الشعراء ومن يعرف منهم بأمة، محمد بن حبيب 245هـ، تحقيق عبد السلام هارون، لجنة التأليف والترجمة القاهرة 1370-1951 ضمن نواذر المخطوطات.
- 13 - أمالي ابن الشجري، ابن الشجري، (ضياء الدين أبو السعادات هبة الله علي بن حمزة الحسن العلوي) ت 542هـ، تحقيق د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1413-1991.

- 14 - الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، الأنباري، (عبدالرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري أبو البركات كمال الدين) ت 577هـ، المكتبة العصرية، ط1، 1424-2003.
- 15 - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، (عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين) ت 761هـ، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، دار الفكر، 1976.
- 16 - الإيضاح العضدي، الفارسي، (أبو علي الحسن بن أحمد) ت 377هـ، تحقيق حسن شاذلي فريهود، ط2، 1988.
- 17 - الإيضاح في علوم البلاغة، القزويني، (محمد بن عبدالرحمن بن عمر أبو المعالي جلال الدين القزويني الشافعي المعروف بخطيب دمشق) ت 739هـ، تحقيق محمد عبدالمنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، ط3.
- 18 - البرهان في علوم القرآن، الزركشي، (أبو عبدالله بدر الدين محمد بن عبدالله بن بهادر) ت 794هـ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، ط1، 1376-1957.
- 19 - بلاغة التراكم، دراسة في علم المعاني، د. توفيق الفيل، مكتبة الآداب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1998.
- 20 - البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها وصور من تطبيقاتها، الميداني، (عبدالرحمن حسن حبنكة)، دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت، ط1، 1416-1996.
- 21 - البلاغة فنونها وأفانها، علم المعاني، د. فضل حسن عباس، دار الفرقان، الأردن، ط5، 1998.
- 22 - البلاغة والأسلوبية عند السكاكي، محمد صلاح زكي أبوحميدة، جامعة الأزهر، غزة، ط1، 2007.
- 23 - البلاغة والأسلوبية، د. محمد عبدالمطلب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1984، د. ط.
- 24 - البيان والتبيين، الجاحظ، (عمر بن بحر الجاحظ) ت 255هـ، تحقيق عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، ط5، 1985.
- 25 - تاريخ آداب اللغة العربية، جرجي زيدان، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1983.
- 26 - التصريح بمضمون التوضيح، خالد الأزهرى، (خالد بن عبدالله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهرى) ت 905هـ، دراسة وتحقيق عبدالفتاح بحيري إبراهيم، ط1، 1997.
- 27 - التطبيق النحوي. محمد عبده الراجحي. مكتبة المعارف للنشر والتوزيع. ط، 1999م.
- 28 - التعليقات والنوادر، أبو علي هارون بن زكريا الهجري. ت 296هـ، تحقيق حمود عبدالأمير الحمادي، دار الرشيد، بغداد 1400-1980.

- 29 - التقديم والتأخير في القرآن، بلاغة وإبلاغ، خلدون صبحي، دار الينابيع، دمشق، ط1، 2002.
- 30 - توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك. أبو محمد بدر الدين حسين بن قاسم بن عبدالله بن علي المرادي ت 749هـ. تحقيق/ عبدالرحمن على سليمان. دار الفكر العربي ط، أولى 1428هـ-2008م. الأجزاء 3.
- 31 - جماليات الأسلوب، علم المعاني، د. فايز الداية، مديرية المطبوعات، جامعة حلب، ط1، 1982.
- 32 - الجملة الفعلية، د. علي أبو المكارم، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2007.
- 33 - الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم عبدالله بن علي المرادي المصري المالكي 749هـ، تحقيق فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1992.
- 34 - حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي 1206هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1417-1997.
- 35 - الحذف والتقدير في النحو العربي، د علي أبو المكارم، دار غريب، القاهرة، ط1، 2007.
- 36 - حروف المعاني والصفات، عبدالرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي أبو القاسم 337هـ، تحقيق علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت ط1، 1984.
- 37 - خصائص التراكيب دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني، د. محمد أبو موسى، دار التضامن، القاهرة، ط2، 1980.
- 38 - الخصائص، ابن جني، (أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي) ت 392هـ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ط3.
- 39 - دلائل الإعجاز في علم المعاني، الإمام عبدالقاهر الجرجاني. ت 471هـ، صحح أصله الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده، مفتي الديار المصرية، والأستاذ اللغوي المحدث محمد محمود التركي الشنقيطي، علق عليه السيد محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط3، 1422-2001.
- 40 - دليل الطالبين لكلام النحويين، الحنبلي، (مرعي بن يوسف بن أبي بكر بن أحمد الكرمي المقدسي الحنبلي) ت 1033هـ. إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية-الكويت عام 2009م.
- 41 - دور الحرف في أداء معنى الجملة، د. الصادق خليفة راشد، جامعة قاريونس بنغازي، دار الكتب الوطنية بنغازي، 1996 د. ط.
- 42 - ديوان حميد بن ثور الهلالي، جمع وتحقيق د. محمد شفيق البيطار، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط1، 1423-2002.
- 43 - الرد على النحاة. أحمد بن محمد ابن مهنا بن عمير اللخمي القرطبي أبو العباس ت 592. دراسة وتحقيق/د. محمد إبراهيم البنا. دار الاعتصام ط، أولى. 1399هـ-1979م.

- 44 - سر الفصاحة، ابن سنان الخفاجي. ت 466هـ، مكتبة الخانجي، القاهرة، تحقيق علي فودة، ط2، 1994.
- 45 - شرح ابن عقيل على ألفيه ابن مالك، ابن عقيل، (قاضي القضاة بهاء الدين عبدالله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري) ت 769هـ، محمد محي الدين عبد الحميد، د. ط.
- 46 - شرح التسهيل، ابن مالك، (محمد بن عبدالله بن مالك الطائفي الجبائي أبو عبدالله جمال الدين) ت 672هـ، تحقيق د. عبدالرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 1410-1990.
- 47 - شرح الكافية الشافية، ابن مالك، (محمد بن عبدالله بن مالك الطائفي الجبائي أبو عبدالله جمال الدين) ت 672هـ، تحقيق عبدالمنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مكة المكرمة، ط1.
- 48 - شرح المفصل، ابن يعيش، (يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي أبو البقاء موفق الدين الأسدي الموصلية) ت 643هـ، عالم الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1422-2001.
- 49 - شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام ت 761هـ. تحقيق / محمد محيي الدين عبد الحميد. الناشر. القاهرة ط 11. جزء واحد. 1383هـ.
- 50 - شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم. نشوان بن سعيد الحميري اليمني. ت 573هـ. تحقيق / د. حسين بن عبدالله العمري-مظهر بن علي الأرياني-د. يوسف محمد عبدالله. دار الفكر المعاصر. بيروت-دار الفكر المعاصر. سوريا. ط، أولى 1420هـ-1999م. عدد الأجزاء 11.
- 51 - الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي 393هـ، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت ط4، 1407-1987.
- 52 - ضوابط التقديم وحفظ المراتب في النحو العربي، رشيد بلحبيب، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مطبعة النحاة، الدار البيضاء، 1998.
- 53 - ضياء السالك إلى أوضح المسالك. محمد عبدالعزيز النجار. مؤسسة الرسالة. ط، 2001م.
- 54 - طبقات فحول الشعراء، ابن سلام، (محمد بن سلام الجمحي) ت 231هـ، تحقيق محمود شاعر دار المدني جدّه.
- 55 - الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، المؤيد بالله، (يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم الحسيني العلوي الطالبي) ت 745هـ، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1423.
- 56 - ظاهرة الحذف في الإسناد ومخصصاته، د. موسى مصطفى العبيدان، 1994.
- 57 - الظواهر اللغوية في التراث النحوي، د. علي أبو المكارم، دار غريب، القاهرة، ط1، 2006.
- 58 - العمدة في محاسن الشعر وآدابه، ابن رشيق، (أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي) ت 463هـ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت ط5، 1401-1981.

- 59 - عناصر الإبداع الفني في شعر ابن زيدون، د. فوزي خضر، مؤسسة جائزة عبدالعزيز سعود البابطين، الكويت، ط1، 2004.
- 60 - عوارض التركيب في الجملة الاسمية، فكري عبدالمنعم، رسالة ماجستير رقم 1440، دار العلوم، جامعة القاهرة، 1423-2002.
- 61 - العين، خليل ابن أحمد، (أبو عبدالرحمن خليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري) ت 170هـ، تحقيق د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال بيروت لبنان ط1، 1408-1988.
- 62 - الفاخر في شرح جمل عبدالقاهر، محمد بن أبي الفتح البعلبي 709هـ، تحقيق ممدوح محمد خسارة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ط1، الكويت، 1423-2002.
- 63 - فتح رب البرية في شرح نظم الأجرومية. أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي. مكتبة الأسدي، مكة المكرمة. ط، أولى. 1431هـ-2010م. جزء واحد.
- 64 - في البلاغة العربية، علم المعاني، د. عبدالعزيز عتيق، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2009.
- 65 - في التحليل اللغوي منهج وصفي تحليلي وتطبيقه على التوكيد اللغوي والنفي اللغوي وأسلوب الاستفهام، د. خليل أحمد عمايرة، تقديم الدكتور سلمان حسن العاني، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ط1، 1407-1987.
- 66 - في نحو اللغة وتراكيبها، د. خليل عمايرة، عالم المعرفة، جدة، ط1، 1984.
- 67 - القاموس المحيط، الفيروز آبادي، (مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي) ت 817هـ، تحقيق مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بإشراف محمد نعيم العرقسوسي، بيروت، لبنان، ط1، 1426-2005.
- 68 - قضايا المفعول به عند النحاة العرب، د. محمد أحمد خضير، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2003.
- 69 - الكامل في النحو والصرف والإعراب، أحمد قبش، دار الرشيد، دمشق، بيروت، ط6، 1406-1986.
- 70 - الكتاب، سيبويه، (عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر) ت 180هـ، تحقيق عبدالسلام هارون مكتبة الخانجي القاهرة ط3، 1408-1988.
- 71 - كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، التهانوي (محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي) ت بعد 1158هـ، تقديم رفيق العجم، تحقيق د. علي دحروج، نقل النص للعربية عن الفارسية د. عبدالله الخالدي، الترجمة الأجنبية د. جورج زيناني، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت ط1، 1996.
- 72 - كنى الشعراء ومن غلبت كنيته على اسمه، محمد بن حبيب 245هـ، تحقيق/ عبدالسلام هارون، لجنة التأليف والترجمة القاهرة 1370-1951 ضمن نواذر المخطوطات.

- 73 - اللامات، الزجاجي، (عبدالرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي أبو القاسم) ت 337هـ، تحقيق د. مازن المبارك، دار الفكر، دمشق ط2، 1405-1985.
- 74 - لسان العرب، ابن منظور، (محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي) ت 711هـ، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ.
- 75 - اللغة العربية مبناها ومعناها، د. تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1، 1989.
- 76 - اللمع في العربية، ابن جني، (أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي) ت 392هـ، تحقيق فائز فارس، دار الكتب الثقافية الكويت، د. ط.
- 77 - المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ابن الأثير (ضياء الدين نصر الله بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبدالكريم ابن الأثير الجزري) ت 637هـ، حققه وعلق عليه الشيخ كامل محمد محمد عويضة، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1419-1998.
- 78 - المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، مجلة علمية عالمية محكمة، مجلد3، العدد3، جمادى الآخرة 1428هـ، تموز 2007.
- 79 - مجمل اللغة، ابن فارس (أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي. ت 395هـ. تحقيق/ زهير عبدالمحسن سلطان. مؤسسة الرسالة. بيروت. طبعة ثانية. 1306هـ 1986م. الكتاب جزءان.
- 80 - معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 1420-2000.
- 81 - معجم الفروق اللغوية، أبو هلال العسكري، (أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري). ت 395هـ. تحقيق الشيخ/ بيت الله بيات ومؤسسة النشر الإسلامي. الناشر / مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجامعة المدرسين-قم-ط، 1. 1412هـ. جزء واحد.
- 82 - معجم القواعد العربية في النحو والتصريف، عبدالغني الدقر، دار القلم، دمشق، ط2 1414-1993.
- 83 - معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم. جلال الدين السيوطي. ت 911هـ. محقق. أ. د. محمد إبراهيم عبادة. مكتبة الآداب-القاهرة. مصر. ط. أولى 1424هـ 2004م. جزء واحد فقط.
- 84 - معجم مقاييس اللغة، القزويني، (أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي أبو الحسن) ت 395هـ، تحقيق عبدالسلام هارون، دار الفكر، 1399-1979.
- 85 - معنى لا إله إلا الله-الزركشي. (أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي) ت 794هـ. تحقيق/ علي محي الدين علي القرة راغي. دار الاعتصام. القاهرة. طبعة ثالثة. 1405هـ 1985م. جزء واحد.
- 86 - مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، (عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام الأنصاري) ت 761هـ، دار إحياء الكتب العربية.

- 87 - مفتاح العلوم، السكاكي، (يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب) ت 646هـ، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1983.
- 88 - المفصل في صناعة الإعراب، الزمخشري، (أبو القاسم محمود بن عمرو الزمخشري جار الله) ت 538هـ، دار الجيل، بيروت ط2.
- 89 - المقاصد النحوية، بدر الدين محمود بن أحمد العيني 855هـ، دار صادر، بيروت، لبنان، مصور عن طبعة بولاق 1299هـ.
- 90 - المقتضب، المبرد، (محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي أبو العباس) ت 285هـ، تحقيق محمد عبد الخالق عظمية، عالم الكتب، بيروت.
- 91 - المقرب، ابن عصفور الإشبيلي، (علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن أحمد النحوي) ت 669هـ، تحقيق د. أحمد عبد الستار وعبيد الله الجبوري، ط1، 1392-1974.
- 92 - منازل الحروف، الرماني، (علي بن عيسى بن عبد الله أبو الحسن المعتزلي الرماني) ت 384هـ، تحقيق إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، د. ط.
- 93 - المنهل المأهول بالبناء للمجهول. محمد خير الدين أبو الخير الجمال أبي السعود بن أبي البركات بن أبي السعود القرشي الشافعي. ت 910هـ. تحقيق/ عبدالرزاق بن فراج الصاعدي. نشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. طبعة السنة -33 العدد 113-1421هـ. جزء واحد.
- 94 - الموجز في قواعد اللغة العربية. سعيد الأفغاني 1417. ط، 2003م. دار الفكر. بيروت. لبنان.
- 95 - النحو المصنف. محمد عيد. مكتبة الشباب. دون ط. دون تاريخ. جزء واحد.
- 96 - النحو الوافي، د. عباس حسن، دار المعارف، مصر، ط3.
- 97 - النحو والصرف، د. عاصم بهجت بيطار، منشورات جامعة دمشق، ط9، 1424-2004.
- 98 - النفي في نقائص جرير والفرزدق دراسة أسلوبية، د. هند بنت عبدالرزاق هويل المطيري، إصدارات مركز حمد الجاسر الثقافي، الرياض، ط1، 1429-2008.
- 99 - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، (عبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي) ت 911هـ، تحقيق عبدالحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.
- 100 - الوافي في الوفيات، الصفدي، (صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي) ت 764هـ، تحقيق محمد الحجيري، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، بيروت، 1404-1984.

المحتوى

- 3..... - التصدير، أ. عبدالعزيز سعود البابطين
- 7..... - المقدمة

التمهيد

- 9..... - حميد بن ثور: نسبه وحياته وشعره
- 14..... - عوارض التركيب
- 22..... - مادة البحث

الباب الأول: عارض التقديم والتأخير

- 25..... توطئة
- 33..... الفصل الأول: التقديم والتأخير في الجملة الاسمية ومكملاتها
- 83..... الفصل الثاني: التقديم والتأخير في الجملة الفعلية ومكملاتها

الباب الثاني: عارض الحذف

- 113..... توطئة
- 121..... الفصل الأول: الحذف في الجملة الاسمية ومكملاتها
- 131..... الفصل الثاني: الحذف في الجملة الفعلية ومكملاتها

الباب الثالث: عارض النفي

155	توطئة.....
163	الفصل الأول: النفي بالحروف المختصة.....
169	الفصل الثاني: النفي بالحروف المشتركة.....

الباب الرابع: عارض الاستفهام

189	توطئة.....
195	الفصل الأول: الاستفهام بالحروف.....
205	الفصل الثاني: الاستفهام بالأسماء.....
213	- الخاتمة.....
216	- المراجع والمصادر.....
223	- المحتوى.....
